المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــارير

لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

حـــــــــول

مشاريع الميزانيات الفرعية ل:

- وزارة الداخلية
- وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء
- وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

برسم السنة المالية 2021

رئيس اللجنة

أحمد شد

مقرر اللجنة

محمد مكنيف

الأمانـــة العامـــــة

مديرية التشريع والمراقبة

قسم اللجان

مصلحة لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

الولاية التشريعية: 2015 -2021

السنة التشريعية: 2020-2021

- دورة أكتوبر2020 -

محتوى التقرير

1- التقديم العام.....4

2- تقرير مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية.....13

- تقديم التقرير.....14
- العرض التقديمي للسيد وزير الداخلية.....36

3 - تقرير مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء.....44

- تقديم التقرير.....45
- العرض التقديمي السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء.....66

4 - تقرير مشروع الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة.....168

- تقديم التقرير.....169
- العرض التقديمي للسيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.....189

5 - الملـــحـــق.....242

- أوراق إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين.

وثيقة تقنية

رئيس لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:

السيد أحمد شد

مقرر اللجنة:

السيد محمد مكنيف

الطاقم الإداري الذي قام بإعداد التقارير تحت إشراف السيد المقرر:

* السيد طارق رضوان (رئيس مصلحة اللجنة)
* السيد توفيق مطيع
* السيدة نزهة لهبوبي
* تاريخ التصويت: الجمعة 4 دجنبر 2020.
* عدد الاجتماعات: أربع اجتماعات.
* عدد ساعات العمل: 13 ساعة و 40 دقيقة.

التقديم العام

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على مجلسنا الموقر نص التقارير التي أعدتها لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية بمناسبة دراستها لمشاريع الميزانيات الفرعية للقطاعات التي تندرج ضمن اختصاصاتها برسم السنة المالية 2021، وذلك طبقا لمقتضى المادة 94 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين ويتعلق الأمر ب:

- **وزارة الداخلية؛**
- **وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء؛**
- **وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة؛**

تأتي دراسة مشاريع هذه الميزانيات الفرعية في سياق عام تؤطره التوجيهات الملكية السامية، وتجسده برامج وأوراش الحكومة للتصدي لتداعيات الأزمة الصحية كوفيد 19 الاقتصادية والاجتماعية، وفي إطار سياسات قطاعية تأخذ بعين الاعتبار السياق الوطني والدولي، لإعادة ترتيب الأولويات وإرساء مقومات اقتصاد قوي وتنافسي، وبناء نموذج اجتماعي وتنموي أكثر إدماجا.

تدارست اللجنة مشاريع الميزانيات الفرعية القطاعية خلال الاجتماعات المنعقدة في الفترة الممتدة من 25 نونبر إلى 4 دجنبر 2020، حيث حرص السيدات والسادة المستشارين على الحضور الفعال للاجتماعات

ومتابعة أشغالها باهتمام والمساهمة القيمة بتدخلاتهم حول الواقع التدبيري للقطاعات الوزارية، والوقوف على مكامن الخلل وطرح مجموعة من المقترحات والبدائل لا سيما القضايا ذات الطابع المحلي، الجهوي والوطني، مما سيعطي قيمة مضافة في مجال توجيه السياسات العمومية في مختلف ميادين التنمية، وهذا ما سيبرز خصوصية ودور مجلس المستشارين.

وأود، أن أتقدم بعبارات الشكر والامتنان للسيد أحمد شد رئيس اللجنة، لقاء حسن إدارته للاجتماعات بحكمة وتميز وتدبيره الحيز الزمني بكل اقتدار، وللسيدة والسادة أعضاء مكتب اللجنة على حسن تدبيرهم المعقلن للبرمجة، وفي ذات السياق أتقدم أصالة عن نفسي ونيابة عن السيدة والسادة المستشارين أعضاء اللجنة ولكافة السادة الوزراء المحترمين، بالشكر الجزيل والامتنان الكبير على الوثائق والبيانات والمعطيات التي وضعوها رهن إشارتهم، وعلى عروضهم القيمة والمفصلة والشاملة التي لامست التوجهات الاستراتيجية لمختلف الأنشطة والانجازات التي تم تحقيقها برسم سنة 2020،، وكذا على البرامج والأوراش المسطرة برسم السنة المالية 2021، والاكراهات والاشكالات المرتبطة بقطاعاتهم الوزارية، وكذا على ما قدموه من توضيحات وشروحات بمناسبة إجابتهم على مختلف تدخلات واستفسارات السيدات والسادة المستشارين أغنت الحوار وكرست التفاعل الإيجابي بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكلت المناقشة المنصبة على مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية مناسبة عبر من خلالها السيدات والسادة المستشارين عن الافتخار والاعتزاز بتدخل القوات المسلحة الملكية بتعليمات من قائدها الأعلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بكل حكمة وتبصر وحزم على إثر الاستفزازات الخطيرة والمتكررة لمشيات البوليساريو في المنطقة العازلة بالمعبر الحدودي الكركرات، من خلال عرقلة حركة التنقل المدني والتجاري في تحد سافر لقرارات الأمم المتحدة، كما أشادوا بالجهود الديبلوماسية الرصينة للمملكة المغربية وبالمواقف الجريئة لمجموعة من الدول الصديقة والشقيقة منها العربية والافريقية التي فتحت قنصلياتها بمدينتي العيون والداخلة.

وتوقف السادة المتدخلون عند الآثار السلبية لفيروس كورونا كوفيد 19 على الاقتصاد المغربي، مؤكدين أنه بفضل الرؤية الملكية الاستباقية والتوجيهات السامية الحكيمة في تدبير هذه الجائحة كانت المملكة سباقة إلى اتخاذ إجراءات وتدابير حاسمة ساهمة في الحد من انتشاره رغم التكلفة الاقتصادية والاجتماعية الباهظة.

كما تمت الإشادة بدور الحكومة في تدبيرها لهذه الجائحة خاصة وزارة الداخلية مركزيا وترابيا، وبالعمل الجبار للرجال السلطة وأعوانها ورجال الأمن الوطني والدرك الملكي والقوات المسلحة الملكية والقوات المساعدة

والوقاية المدنية والاطقم الطبية، التي احتوت الجائحة وحافظت على الأمن والنظام العام، وتم التأكيد على أن التنظيم الإداري الترابي التراتبي لعب دورا مهما في تنزيل تدابير إعلان حالة الطوارئ الصحية.

ودعت المداخلات إلى ضرورة تثمين وتعزيز المكتسبات الإيجابية للتجربة المغربية المتميز إقليميا وجهويا ودوليا، مع مواصلة الوزارة لعملها في سياق تعميق آليات اللامركزية واللاتمركز لتسريع وثيرة مأسسة الجهوية المتقدمة للنهوض بالتنمية المجالية، فضلا عن ملاءمة آليات التدبير والحكامة الجهوية والعمل على تعبئة الموارد المالية والبشرية الكفاءة الكفيلة بالرفع من نجاعة العمل الجهوي، وفي مجال التنمية البشرية استحسنت التدخلات إعطاء الأولوية للاستثمار في الرأسمال البشري واعتماد جيل جديد من المبادرات الذاتية لتقليص الفوارق الاجتماعية، وبخصوص الاستراتيجية الأمنية حرصت التدخلات على ضرورة مواصلة تفعيل المخططات الأمنية وتكثيف مختلف الأجهزة المختصة لجهودها للتصدي للتهديدات والتحديات والمحافظة على درجة اليقظة والمرونة والتأهب في إطار مزيد من النجاعة والاستباقية.

وتناول السيدات والسادة المستشارين قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك والماء بالدراسة المستفيضة والتقييم البناء، باعتباره من القطاعات الإستراتيجية الهامة ورافعة أساسية لتنمية الاستثمار وتعزيز الجاذبية المجالية، وأجمعت جل التدخلات على ضرورة الرفع من وثيرة وجودة تدبيره لتحقيق الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي المنشود وتطوير

وتأهيل البنيات التحتية الأساسية والعمل على تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، ومواصلة وثيرة إنجاز المشاريع والاوراش والمخططات الكبرى المهيكلة وتسريعها والحفاظ على الجهود المبذولة من حيث الاستثمار في البنيات الأساسية، وكذا إعطاء دينامية جديدة للاستثمار العمومي وتعزيز نجاعته عبر تقوية مردودية الأوراش الكبرى وتفعيل الاستراتيجيات القطاعي ، وفق عقود برامج محددة الأهداف لتحسين وتثمين وتأهيل قطاعات: الطرق والسكك الحديدية والموانئ ، وتطوير قطاع اللوجستيك عبر إشراك القطاع الخاص، كما انصبت التدخلات على تأهيل وتطوير قطاع النقل الطرقي وتعزيز حكامته والرفع من مهنية الموارد البشرية العاملة به، ومنح قطاع الماء الاهتمام اللازم، وذلك بوضع إطار تنظيمي ومؤسساتي لترشيد وتحسين التزود بالماء وتحقيق الأمن المائي، لإرساء مقومات اقتصاد وطني تنافسي مندمج.

وبخصوص مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، تطرق السيدات والسادة المستشارين إلى مجموعة من القضايا المرتبطة بهذا القطاع الحيوي، وتم التركيز خلال تدخلاتهم على توجهات السياسية العامة لإعداد التراب وإعداد مرجعيات تقنية جديدة ومراجعة منظومة التخطيط الترابي، وضمان إرساء دعائم تنمية منسجمة ومستدامة، وتجسيد التقائية السياسات والقطاعات العمومية في إعداد برامج تنموية لجهات، انطلاقا من مواكبة ومصاحبة الجهات والجماعات الترابية في مراحل وضع المخططات التنموية الترابية المندمجة وتحسين الجاذبية الاقتصادية للمجالات وتدبير المجالات وتعزيز المنظومة الحضرية، وإرساء أسس تعمير مرن لضمان تغطية التراب الوطني

بوثائق التعمير وتشجيع الاستثمار عن طريق العرض الترابي، ودعم التنمية القروية والمراكز القروية الصاعدة وجعل السكن بالعالم القروي في قلب التنمية المستدامة والعمل على التثمين المستدام للقصور والقصبات، وكذا تعزيز دور الوكالات الحضرية ودعمها بالإمكانيات المادية، ودعت التدخلات إلى ضرورة ارساء استراتيجية وطنية شمولية ومندمجة في مجال السكن تيسير الولوج إليه، مع العمل على تقليص العجز السكني عبر تكثيف وتنويع العرض السكني لتلبية حاجيات الفئات الاجتماعية، ونهج مخططات استباقية لتنمية المجال الحضري، والعمل وفق مقاربة تشاركية للحد من انتشار الأحياء غير المهيكلة في محيط المدن، ومتابعة المجهودات للقضاء على السكن غير اللائق وتأهيل المباني الآيلة للسقوط، من خلال برامج محددة في الزمان وفي المرامي والأهداف، مع مواكبة المدن الجديدة ، والعمل على التأطير التقني لقطاع البناء من حيث التنظيم والجودة والاستدامة، ومواصلة تنزيل سياسة المدينة من أجل ضمان نمو متوازن ومندمج ومستدام للفضاءات الحضرية، مع تقليص الفوارق التنموية بين الجهات مع توخي العدالة المجالية، والعمل على تعزيز الإطار القانوني والارتقاء بالاطار المؤسساتي وتطوير الحكامة وتحديث الإدارة لإرساء مقومات التنمية المستدامة.

وتجدون في صلب هذا التقرير العروض التقديمية للسادة الوزراء الملقاة أمام اللجنة، وتفاصيل المناقشات والتدخلات المعبر عنها من طرف السيدات والسادة المستشارين، والأجوبة المقدمة عما ورد من استفسارات وملاحظات واقتراحات للسادة الوزراء.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

وتوجت الدراسات والمناقشات بالتصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية للقطاعات الوزارية التي تندرج ضمن اختصاصات لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية برسم السنة المالية 2021، في الاجتماع المنعقد بتاريخ 4 دجنبر 2020، في شقيها المتعلقين بالتسيير والاستثمار وفق الجدول التالي:

نتائج التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاص لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية برسم السنة المالية 2021

***

القطاع الحكومي		نتيجة التصويت			مجموع المصوتين
		الموافقون	المعارضون	الممتنعون	
مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية	ميزانية التسيير	6	لا أحد	2	8
	ميزانية الاستثمار	6	لا أحد	2	8
	الميزانية برمتها	6	لا أحد	2	8
مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء	ميزانية التسيير	6	لا أحد	2	8
	ميزانية الاستثمار	6	لا أحد	2	8
	الميزانية برمتها	6	لا أحد	2	8
مشروع الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	ميزانية التسيير	6	لا أحد	2	8
	ميزانية الاستثمار	6	لا أحد	2	8
	الميزانية برمتها	6	لا أحد	2	8

إمضاء:
مقرر اللجنة
محمد مكنيف

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

حول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية

برسم السنة المالية 2021

رئيس اللجنة
أحمد شد

مقرر اللجنة
محمد مكنيف

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

الولاية التشريعية 2015-2021

السنة التشريعية:2020-2021

دورة أكتوبر: 2020

طبع بمصلحة الطباعة والتوزيع

تقـــــديـــم الـتـقـريـــر

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير المنجز من لدن لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2021.

تدارست اللجنة مشروع الميزانية المذكورة في اجتماعها المنعقد يوم الأربعاء 25 نونبر 2020، برئاسة السيد أحمد شد رئيس اللجنة، وبحضور السيد عبد الوافي لفتيت وزير الداخلية.

في مستهل هذا الاجتماع قدم السيد الوزير عرضا مفصلا أكد من خلاله أن مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية لسنة 2021 يندرج في إطار سياق وطني ودولي استثنائي فرضه انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد، وما ترتب عن ذلك من تداعيات اجتماعية واقتصادية وصحية، وفي إطار تفعيل الأوراش الإصلاحية الكبرى التي أعلن عنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله في خطاب العرش 29 يوليوز 2020، وكذلك بمناسبة تخليد ذكرى ثورة الملك والشعب وافتتاح الدورة التشريعية الحالية، والمتمثلة في تنزيل خطة إنعاش الاقتصاد الوطني والمشروع في تعميم التغطية الاجتماعية والتأسيس لمثالية الدولة وعقلنة تدبيرها.

وأفاد أن وزارة الداخلية في بداية جائحة كوفيد 19 سعت إلى بلورة استراتيجية خاصة لمواجهة هذا الوباء بتنسيق مع القطاعات الوزارة المعنية عبر اتخاذ ما يلزم من تدابير ترمي إلى التوفيق بين الحفاظ على صحة

المواطنات والمواطنين وتحقيق الأمن الصحي وبين متطلبات الدورة الاقتصادية والعودة إلى الحياة الطبيعية بشكل سليم وسلس، وبتنسيق مع كافة القطاعات المعنية، بشكل استباقي، على اتخاذ كل ما يلزم بخصوص احترام التدابير الوقائية المفروضة فضلا عن اعتماد تدابير مواكبة تتمحور أساسا حول:

- ✓ إرساء خطة عمل مندمجة تمزج بين المقاربتين التحسيسية والوقائية دون إغفال الجانب الزجري الواجب لفرض احترام حالة الطوارئ الصحية؛
- ✓ تأطير حركة المواطنات والمواطنين بمجموع التراب الوطني، بما يضمن عدم التأثير على متطلبات الحياة اليومية وفي نفس الوقت ضمان عدم انتشار الفيروس بشكل خارج عن السيطرة؛
- ✓ إيلاء أهمية خاصة للجانب الاجتماعي، عبر تقديم الدعم اللازم للفئات الاجتماعية الهشة؛
- ✓ مواكبة عملية عودة المواطنات والمواطنين المغاربة العالقين بالخارج؛
- ✓ مراقبة مدى التزام الوحدات التجارية والصناعية على الصعيد الوطني بالتدابير الوقائية والإجراءات الاحترازية الصحية اللازمة؛
- ✓ عملية إجراء التحاليل المخبرية لعمال الشركات والوحدات الصناعية والفضاءات التجارية الكبرى؛

وبخصوص الاستحقاقات الانتخابية المقبلة سواء منها الوطنية أو الجهوية أو المحلية أو المهنية، أكد أن الوزارة تسعى لتوفير الشروط اللازمة والإعداد الجيد لإجرائها في أحسن الظروف، وبادرت إلى عقد عدة لقاءات لتيسير

عملية التشاور وتقريب وجهات نظر الفاعلين السياسيين بشأن المنظومة الانتخابية وفق مقاربة تشاركية، ستساهم لامحالة في إفراز مجالس منتخبة مؤهلة قادرة على الوفاء بالمهام الموكولة لها دستوريا.

وأوضح أن إنجاح المحطات الانتخابية المقبلة مجتمعة يشكل تحديا كبيرا لوزارة الداخلية وللفاعلين السياسيين وجميع المعنيين بالعملية الانتخابية، باعتبارها المنفذ الأساسي لإفراز المؤسسات القادرة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية المسطرة.

واعتبارا للدور المحوري الذي يضطلع به الأمن في المساهمة في تحقيق التنمية، أبرز أن مصالح الوزارة لا تدخر جهدا من أجل مواصلة الارتقاء بهذا المرفق الهام من أجل إضفاء المزيد من النجاعة والاستباقية على تدخلاته، وأضاف أنه تمت مواصلة تفعيل المقاربات وخطط العمل المعتمدة سواء في محاربة الإرهاب ومكافحة الجريمة وتدعيم الإحساس بالأمن لدى المواطنين، والتصدي للهجرة السرية، وأكد على حرص الوزارة على ترسيخ آليات التنمية الترابية وفق مبادئ الاندماج والاستدامة، حيث أصبح التعاقد بين الدولة والجهات مدخلا رئيسيا لتفعيل الجهوية المتقدمة ونمطا جديدا للحكامة، وآلية لإعمال مبدأي الانتقائية والتنسيق. وكذا صياغة برامج مشتركة، قائمة على أساس رؤية مندمجة ومتوافق بشأنها وذلك ضمانا للانسجام والتكامل بين الرؤية التنموية للجهات والاستراتيجيات الوطنية للتنمية.

ومواكبة منها للجماعات الترابية، توقف عند مواصلة تقديم الدعم التقني والمالي للجماعات الترابية سواء على مستوى التخطيط والتهيئة المجالية، أو على مستوى الشبكات العمومية للقرب والبرامج والمرافق العمومية المحلية إن على مستوى التخطيط والتهيئة المجالية، أو على مستوى الشبكات العمومية للقرب والبرامج والمرافق العمومية المحلية أو على مستوى تنمية الكفاءات العاملة بها ومساعدتها على الانخراط في التحول الرقمي لتحسين وتجويد خدماتها.

وأفاد أنه تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، يتم تنزيل برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي (2016-2022)، حيث تواكب الوزارة تنفيذ هذا البرنامج عبر دراسة وتتبع تنفيذ اتفاقيات الشراكة المبرمة من طرف المجالس الجهوية المتعلقة بإنجاز المشاريع المندرجة في إطار هذا البرنامج كالطرق، والماء الصالح للشرب والكهربة القروية والصحة والتعليم، فضلا عن توفير الظروف اللازمة لتعزيز وتنويع الإمكانيات الاقتصادية للمناطق القروية والجبلية، مما سيؤدي إلى تحسن الظروف المعيشية للساكنة وبالتالي تحسين مؤشرات التنمية البشرية في هذه المناطق.

وأشار إلى أن وزارة الداخلية، تواصل تنزيل المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (2019-2023)، والتي تهدف الى اعتماد مقاربة شمولية من خلال تحصين وتعزيز المكتسبات المحققة مع إعادة توجيه البرامج بما يمكن من النهوض بالرأسمال البشري والعناية بالأجيال

الصاعدة ودعم الفئات الهشة، بالإضافة إلى اعتماد جيل جديد من المبادرات المدرة الدخل والمحدثة لفرص الشغل.

وفي إطار دعم المجهودات والإجراءات المتخذة لمحاربة تفشي جائحة كرونا – كوفيد19، أوضح أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية عملت على تخصيص مبلغ 300 مليون درهم موزعا على مختلف عمالات وأقاليم المملكة، على شكل منح خصصت لمحور صحة المرأة والطفل وكذا لمواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة للمساهمة في مصاريف تسيير مراكز استقبال الأشخاص في وضعية هشاشة أو اقتناء تجهيزات إضافية خصوصا بمراكز الأشخاص المسنين والشباب والأطفال في وضعية هشة.

وفيما يخص مجال الرعاية الاجتماعية الذي ورد في الخطاب الملكي السامي والذي يشمل تعميم التغطية الصحية الإجبارية وتعميم التعويضات العائلية، أكد أن وزارة الداخلية تسعى مع شركائها لتحقيق الالتقائية بين مختلف برامج الدعم الاجتماعي المقدمة من طرف الدولة والجماعات الترابية والرفع من نجاعتها وبالتالي توفير خدمات كفيلة بتلبية الاحتياجات الأساسية لكل المواطنين.

ولتحقيق هذه الأهداف، تقوم الوزارة بإنجاز منصتين رقميتين هما السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد، لتقديم آليات موحدة لتسجيل واستهداف المستحقين للدعم بناء على نظام تنقيط عام وكذا

التحقق من صدقية البيانات المصرح بها من طرف المستفيدين من برامج الدعم.

من أجل تنزيل سليم للمنظومة القانونية التي عرفتها الجماعات السلالية أكد على إصدار 16 دليل ودورية تروم شرح مضامين النصوص القانونية الجديدة وتبسيط المساطر بخصوص مجموعة من الاختصاصات التي تم نقلها الى المستوى المحلي.

وفيما يتعلق بالتنشيط الاقتصادي على المستوى الترابي، أفاد أن هذه السنة تميزت بشروع المراكز الجهوية للاستثمار في صيغتها الجديدة في مباشرة أنشطتها وتقديم خدماتها للمستثمرين والمقاولات وإطلاق عدة مبادرات لتحفيز الاستثمار على المستوى الجهوي. بعد استكمال إجراءات التحول الاستراتيجي الذي عرفته هذه المؤسسات وتعزيز مواردها البشرية بما في ذلك تعيين مدراء جدد من ذوي الكفاءات في مجال التدبير، وموازاة مع ذلك، أشار إلى إطلاق أوراش هيكلية لتبسيط المساطر ورفع العراقيل المعيقة للاستثمار على المستوى الجهوي والمحلي.

فيما يخص الحكامة والتخليق، أوضح أن الوزارة واصلت جهودها لبلورة برامج مندمجة لتحديث المصالح الإدارية والرفع من قدرات رأسمالها البشري عبر التكوين والتكوين المستمر، فضلا عن تعزيز بنياتها التدبيرية واللوجستكية، وكذا توسيع نطاق الرقمية في إطار تفعيل القانون 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية الذي صدر مؤخرا بالجريدة

الرسمية ويجري حاليا العمل على تفعيل مقتضياته بتنسيق مع القطاعات المعنية.

من جهة أخرى، توقف عند جهودها الرامية إلى ترسيخ آليات التتبع والإفتحاص والمراقبة، حيث بلغت حصيلة مهام الافتحاص والتدقيق المنجزة من طرف المفتشية العامة للإدارة الترابية خلال السنة الجارية (إلى أواخر شهر شتنبر2020) ما مجموعه 50مهمة كما تم إنجاز 38 مهمة بحث وتحري، وقد أسفرت هذه المهام عن اتخاذ إجراءات تقويمية وتأديبية أو الإحالة على الأجهزة القضائية المختصة.

وفي الأخير أجمل السيد الوزير الاعتمادات المرصودة في مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم سنة 2021، فيما مجموعه 37.61 مليار درهم، بما في ذلك اعتمادات الالتزام موزعة كالتالي:

1. **ميزانية التسيير:** وتشمل اعتمادات الموظفين بمبلغ26,31 مليار درهم واعتمادات المعدات والنفقات المختلفة بمبلغ 3,92 مليار درهم،
2. **ميزانية الاستثمار:** تقدر ب 7,3 مليار درهم، بما في ذلك اعتمادات الأداء 3,69 مليار درهم واعتمادات الالتزام 3,6مليون درهم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكلت المناقشة العامة لميزانية وزارة الداخلية مناسبة أشاد فيها السيدات والسادة المستشارون بالعرض القيم المقدم أمام اللجنة ونوهوا بالمكتسبات المحققة وبمستوى عمل الوزارة ومختلف الأجهزة التابعة لها.

عبر السيدات والسادة المستشارين عن الافتخار والاعتزاز بتدخل القوات المسلحة الملكية بتعليمات من قائدها الأعلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بكل حكمة وتبصر وحزم على إثر الاستفزازات الخطيرة والمتكررة لمشيات البوليساريو في المنطقة العازلة بالمعبر الحدودي الكركرات والمستهدفة لسيادة المملكة المغربية على أراضيها، من خلال عرقلة حركة التنقل المدني والتجاري في تحد سافر لقرارات الأمم المتحدة وبعثة المينورس، كما أشادوا بالجهود الديبلوماسية الرصينة للمملكة المغربية وبالمواقف الجريئة لمجموعة من الدول الصديقة والشقيقة منها العربية والافريقية التي فتحت قنصلياتها بمدينتي العيون والداخلة .

وتوقف السادة المتدخلون عند الاثار السلبية لفيروس كورونا كوفيد 19 على الاقتصاد المغربي، مؤكدين أنه بفضل الرؤية الملكية الاستباقية والتوجيهات السامية الحكيمة في تدبير هذه الجائحة كانت المملكة سباقة إلى اتخاذ إجراءات وتدابير حاسمة ساهمت في الحد من انتشاره رغم التكلفة الاقتصادية والاجتماعية الباهظة.

كما تمت الإشادة بدور الحكومة في تدبيرها لهذه الجائحة خاصة وزارة الداخلية مركزيا وترابيا، والسلطات العمومية للحد من انتشار الفيروس وبالعمل الجبار لرجال السلطة وأعوانها ورجال الامن الوطني والدرك الملكي والقوات المسلحة الملكية والقوات المساعدة والوقاية المدنية والاطقم الطبية، التي احتوت الجائحة وحافظت على الأمن والنظام العام وحاولت التخفيف من تداعيات الحجر الصحي، وكذا دعم النسيج الاقتصادي الوطني لاستعادة ديناميته وإعادة انطلاق عجلته، وتم التأكيد على أنه بفضل التنظيم الإداري الترابي التراتبي، تم تنزيل تدابير إعلان حالة الطوارئ الصحية، ودعم وتعزيز البعدين الاجتماعي والاقتصادي، مما مكن من رفع منسوب الثقة في المؤسسات.

وأوضح أحد السادة المستشارين أن مجموعة من الإجراءات المتخذة ساهمت في التخفيف من تداعيات الجائحة ومن بينها:

* الشراكة بين وزارة الداخلية وباقي الفاعلين والمتدخلين العموميين والخواص والفاعلين الاجتماعيين سواء على المستوى الوطني أو الجهوي؛

*دورية السيد وزير الداخلية حول أداء الجماعات الترابية ما بذمتها من مستحقات تجاه المقاولات، بالنظر لتداعيات آثار فيروس كورونا المستجد؛

*المصادقة على القانون رقم 72.18 يتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات، حيث تمت الدعوة في هذا الإطار إلى التسريع بإخراج النصوص التنظيمية اللازمة لتطبيقه وذلك بالنظر لراهنيته، تنزيلا للتعليمات الملكية السامية المتعلقة

بتعميم الاستفادة من الحماية الاجتماعية لجميع المغاربة، بما سيمكن الفئات الهشة من التغطية الصحية؛

* أجرأت أحكام القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، والعمل بأحدث الوسائل الرقمية التي تحتاج إلى انخراط أكبر من طرف جميع الهيئات والمؤسسات المعنية بالفعل الاستثماري الجهوي، ومأسسة وتعميم لجن جهوية لليقظة الاقتصادية تعزيزا لحكامة التدبير الجهوي خلال وبعد مرحلة كورونا المستجد؛

* تنزيل القرارات والتدابير الصادرة عن لجنة اليقظة الاقتصادية الوطنية، وفق منهجية تضمن الاندماج والالتقائية بين التوجهات الإستراتيجية والخصوصيات التنموية الجهوية، من خلال التفكير في بلورة مخطط جهوي للإنعاش الاقتصادي، ينبني على تدابير جهوية تكميلية من بينها خلق صناديق جهوية للاستثمار لتمويل المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا والمتوسطة والمقاول الذاتي، دعما للنسيج الاقتصادي الجهوي المتضرر من الجائحة؛

* تشجيع عقود الشراكة بين الجماعات الترابية والقطاع الخاص، لتسريع وتيرة الاستثمار العمومي، والتخفيف من الضغط على الموارد المالية للجهات والجماعات الترابية الأخرى، وكذا إعداد ميثاق للتعاون الاقتصادي والاجتماعي الجهوي بين الجهة والقطاع الخاص وسائر الشركاء.

ودعا السيدات والسادة المستشارين إلى مواصلة الجهود والتحلي بمزيد من اليقظة أمام الارتفاع المقلق في حالات الإصابة والوفيات والاستمرار في

احترام الإجراءات الاحترازية والتحلي بروح المواطنة الحقة في مواجهة هذه الأزمة العصيبة، خاصة وأن المغرب سيبدأ عملية وطنية كبرى للتلقيح ضد هذا الفيروس الفتاك في الأيام القليلة المقبلة.

ومن جهة أخرى، توقفت أغلب التدخلات عند الاستراتيجية الأمنية الاستباقية والاستشرافية المعتمدة للتصدي للظواهر التي تزعزع أمن وسلامة واستقرار البلاد من إرهاب وجريمة وتهريب المخدرات، وثمنت جميع المجهودات المبذولة من طرف الأجهزة الأمنية، فيما طالب أحد السادة المستشارين بضرورة تكثيف الجهود على مستوى محاربة بعض الظواهر الاجرامية التي تهدد المواطنين ببعض بالمدن حتى ينعم المواطنين بالأمن والاطمئنان، وتعزيز الحكامة الأمنية باعتبارها الضامن الأساسي لاستقرار الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، والمشجعة على الاستثمار وخلق الثروة وتطوير مستوى التنمية.

وبخصوص الاستحقاقات الانتخابية التي ستشهد تجديد كافة المؤسسات المنتخبة الوطنية والجهوية والمحلية والمهنية، أشادت التدخلات بقرار إجرائها في موعدها احتراما للآجال الدستورية، وأبرزت أهمية المشاورات السياسية واللقاءات المبكرة بين وزارة الداخلية والأحزاب السياسية والتي خلصت إلى حصول التوافق على 25 نقطة من الترسانة القانونية المؤطرة للعملية الانتخابية، وبقيت ثلاث نقط خلافية مرتبطة بالقاسم الانتخابي، والزيادة في عدد المقاعد، واللائحة الوطنية، وتم التأكيد على أهمية عرض مشاريع مدونة الانتخابات والقوانين التنظيمية للجماعات الترابية على أنظار المؤسسة التشريعية في أقرب الآجال بهدف توسيع النقاش بمشاركة كل الفاعلين السياسيين والمجتمعيين، مع الحرص على تجويد العروض

السياسية والعمل على ضمان مشاركة مكثفة لعموم الناخبين في هذه الاستحقاقات، وزرع مبدأ الثقة في المؤسسات الدستورية، وتأهيل المشهد السياسي بما يضمن تعددية حزبية حقيقية وضمان الحق في المشاركة لكل الفئات الناخبة وإقرار تمثيلية حقيقية قادرة على خلق دينامية تنموية، وتمت المطالبة بإعادة النظر في طريقة انتخابات منادب الاجراء واللجان الثنائية وممثلي القطاعين الخاص والعام وفي الاختصاصات المخولة لهم، وكذا تطوير الترسانة القانونية الخاصة بهذه الفئة لمواكبة المسار الديمقراطي الذي تعرفه بلادنا.

وارتباطا بنفس السياق، أخذ موضوع الجهات والجماعات الترابية حيزا كبيرا من تدخلات السيدات والسادة المستشارين، حيث أكدت على ضرورة تسريع تفعيل واستكمال تنزيل ورش الجهوية المتقدمة كخيار استراتيجي لا محيد عنه لتعزيز الديمقراطية والدفع بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وباعتبارها لبنة أساسية للدينامية الترابية، وضمان التكامل والتناسق بين مختلف المناطق والمجالات، كما ثمن السادة المتدخلين ترسيخ آليات التنمية الترابية والتعاقد بين الدولة والجهات كنمط جديد للحكامة ودعم التحول الرقمي للإدارة الترابية كرافعة لتحسين وتجويد الخدمات المقدمة للمرتفقين، ومسجلين المواكبة الإيجابية لوزارة الداخلية مركزيا وجهويا ومحليا للجماعات الترابية من طرف المديرية العامة للجماعات الترابية والسادة الولاة والعمال وكافة أطر الإدارة الترابية.

وفي نفس الإطار، تمت المطالبة بالعمل على تجاوز الاختلالات والاكراهات وذلك بتوضيح وتدقيق الاختصاصات والمساعدة على بلورتها ومعالجة وتفعيل الاختصاصات الذاتية والمشتركة والعمل على إنجاح

اللاتمركز الإداري وتقوية القدرات التنفيذية والتدبيرية، وتحسين مستوى الحكامة الجهوية والارتقاء بالإدارة الجهوية، على اعتبار الحكامة الترابية مدخلا أساسيا لإرساء أسس قوية للتنمية المنشودة، وكذا مدها بالموارد البشرية ذات الكفاءة العالية لتنزيل برامج التنمية الجهوية وتوزيع الثروات على كل جهات المملكة بشكل عادل ومنصف بما يحقق التوازن بينها، ويعالج الفوارق المجالية والتركيز على مبدأ الشفافية والنجاعة والمأسسة والمسؤولية، وتمت المطالبة بإصدار ما تبقى من النصوص القانونية المؤطرة للجهوية وإعادة النظر في معايير توزيع الميزانية على الجهات من خلال اعتماد معايير الخصاص التنموي الذي تعاني منه أغلب الجهات.

سجل في نفس الصدد أحد السادة المستشارين تراجع موارد الجماعات الترابية بسبب انتشار فيروس كوفيد 19 وتوقف برامجها والتزاماتها تجاه الفرقاء والشركاء وتوقف مجموعة من المؤسسات والشركات والأنشطة الخدماتية والتجارية والصناعية مما أثر على المشاريع والاستثمارات، واقترح ضرورة مواكبة الجماعات الترابية التي تعرف صعوبات مالية كجماعة المشور بفاس مما يعسر تدبيرها لشؤون الساكنة، ويحد من قدرتها على توفير خدمات جماعاتية في مستوى انتظارات، ومجلس جماعة طنجة الذي تثقل كاهل ميزانيته تأدية الديون المتراكمة في إطار نزع الملكية وتمت المطالبة بتأجيل سدادها وجدولتها، هذا وتم اقتراح فتح باب الاقتراض مع وقف أداء الديون لمدة محددة ومصاريف تأخير سدادها وكذا الإسراع بطرح تعديل قانون الجبايات المحلية مع تطويره وفق توصيات المناظرة الوطنية الثالثة للجماعات المحلية.

هذا، و أشارت بعض التدخلات إلى ضرورة تفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة قصد محاربة بعض مظاهر الفساد والتسيب في تسيير بعض الجماعات الترابية، وتم التنويه بالخطوات التي أقدمت عليها الوزارة في شأن ربط المسؤولية بالمحاسبة، وإخضاع بعض المنتخبين الجماعيين لعملية الافتحاص المالي والوقوف على مدى انجاز المشاريع والبرامج المسطرة، مضيفة أن ذلك يبعث الأمل ويؤسس لفعل مؤسساتي مسؤول يحد من التسيب وهدر المال العام، وفق إجراءات قانونية تجسد دولة الحق والقانون وتساهم في وضع تصور واضح لتحمل مسؤولية تدبير الشأن المحلي بجماعاتنا الترابية، ولإعطاء صورة جديدة عن العمل السياسي.

وبخصوص المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تم التأكيد على أنها عملية رائدة من خلال برامجها المتنوعة والتي تستهدف تدارك الخصاص المسجل على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية بالمجالات الترابية الأقل تجهيزا، ومواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة، ووضع برامج تحسين الدخل والادماج الاقتصادي للشباب، وكذا مواكبة حاملي المشاريع ودعم الاقتصاد التضامني والاجتماعي، وبرامج الدعم الموجه للتنمية البشرية للأجيال الصاعدة، وهذا ما سيعطي دفعة قوية للاستثمار في الرأسمال البشري منذ المراحل المبكرة للفرد باعتماد جيل جديد من المبادرات الذاتية لتقليص الفوارق الاجتماعية، والتركيز على ضرورة الرفع من مستوى حكامة هذه المبادرة.

وتمت الدعوة إلى الاهتمام بالعالم القروي إسوة بالوسط الحضري ، والسعي نحو اتخاذ إجراءات وتدابير للحد من الفوارق المجالية والاجتماعية في إطار تشاركي مع وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء والفاعلين من

القطاعين العام والخاص خصوصا المجالس الجهوية، لتشييد وتطوير طرق العالم القروي وتؤسس لمفهوم جديد للاستثمار الفلاحي، مقترحين العمل على إحداث مناطق صناعية بالعالم القروي وربطها بالمنظومة اللوجستية الوطنية، وخلق معاهد متخصصة في الاقتصاد الفلاحي والصناعات الغذائية على مستوى العالم القروي، تعزيز بنية الابتكار وخلق مقاولات تمنح قيمة مضافة عالية، مع انشاء صناديق استثمار متخصصة وقادرة على توفير المواكبة والمصاحبة التقنية والمالية، وتهيئة ظروف محفزة لانخراط الشباب القروي في مبادرة المقاول الذاتي، وإقرار تحفيزات مالية وضريبية للمستثمرين الخواص في الجهات الأقل نموا وفي العالم القروي.

وتناول أغلب السادة المستشارين البرامج المتعلقة بالتأهيل والتخطيط الحضري للمدن وتصاميم الجهوية لإعداد التراب، مؤكدين على تحقيقها لقفزة نوعية بخصوص تأهيل المدن وتحسن جماليتها وتطويرها، مطالبين بتعميمها على مستوى كافة المدن حتى الصغيرة والصاعدة منها، في نفس الإطار أشار أحد المتدخلين الى التأخير الحاصل في إخراج التصاميم الجهوية لإعداد التراب الوطني مما يعرقل تطورها وتنميتها، مطالبا بضرورة الانكباب على الرفع من وثيرة العمل لإخراجها في أقرب الآجال وإعداد دليل حول مسطرة إعداد هذه التصاميم.

وسجل السيدات والسادة المستشارين المجهودات التي بذلتها وزارة الداخلية للحد من الاختلالات التي تعرفها الأراضي السلالية والجماعية، حيث تم تطوير الترسانة القانونية المؤطرة لها مما سينعكس إيجابا على تحسن وضعية ذوي الحقوق وتشجيعهم على الاستثمار والاستقرار، وتم اقتراح مواكبتهم تقنيا وماليا وتدعيم المبادرة الخاصة في مجال الاستثمار

الفلاحي باعتباره رافعة قوية لتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي، ودعم استثمار الشباب في هذا المجال الحيوي كإطار لتوسيع قاعدة التشغيل ورفع مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأشاد بعض السادة المتدخلين بالاستراتيجية الاستباقية التي تعتمدها الوزارة للتدخل في مجال محاربة الكوارث الطبيعية وبالمجهودات المبذولة في إطار الصندوق الخاص بمحاربتها وكذا استراتيجية إدارة المخاطر الطبيعية، وحماية المواطنين في حياتهم وسلامتهم وممتلكاتهم من المخاطر التي تهددهم.

ونوه أغلب السادة المستشارين بالدور الذي لعبته وزارة الداخلية في إنجاح الحوار الاجتماعي وتقريب وجهات النظر بين الفرقاء، مطالبين في الوقت نفسه بضرورة تحسين مستوى دخل الشغيلة بالجماعات الترابية، وإخراج نظامها الأساسي للوجود وتسوية وضعيتها الإدارية، قصد تحفيزها والاهتمام بشؤونها الاقتصادية والاجتماعية، والإسراع بتفعيل القانون رقم 37.18 يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها وإحداث المؤسسة التي سيكون لها وقع إيجابي اجتماعيا واقتصاديا على شغيلة هذا القطاع.

وتمت المطالبة بضمان الحريات النقابية المتضمنة في دستور 2011، والمنسجمة مع المواثيق والمعاهدات الدولية وحقوق الشغيلة وحق الانتماء النقابي، ضمانا لمصالح الطبقة العاملة وعموم المأجورين، على أساس ممارسة الحق النقابي يبقى الوسيلة الأنجع للحفاظ على العلاقات الشغيلة ونزع فتيل النزاعات والحد منها.

وتوقف السيدات والسادة المستشارين عند مشاكل ومعاناة عمال الإنعاش الوطني والعاملين العرضيين، مطالبين من الوزارة التدخل لإنصاف هذه الفئة التي تعاني رغم أهمية الأدوار التي تقوم بها، من هزالة الأجر وغياب التغطية الصحية وظروف العمل الصعبة، لإيجاد حلول عملية للوضع الذي تعيشه في غياب تصور خاص وإرادة سياسية لهذه الشريحة.

وعرفت المراكز الجهوية للاستثمار نقاشا مستفيضا من طرف السيدات والسادة المستشارين بالنظر إلى الخدمات التي تقدمها للمنعشين الاقتصاديين والمقاولين وبالنظر إلى التحول الاستراتيجي الذي عرفته لتلعب دورها الأساسي كرافعة لجلب الاستثمارات ودعمها.

وطالب أحد السادة المتدخلين بإشراك الجماعات الترابية في التهيء لإطار قانوني جديد للتدبير المفوض ومناقشة وتقييم التجربة الحالية وطرح الاكراهات والاختلالات التي يعرفها هذا القطاع والبحث عن حلول ملاءمة لتطوير تدبير وتسيير المرافق الجماعاتية.

وباعتبار اللغة الأمازيغية لغة رسمية للدولة ورصيدا مشتركا لكل المغاربة، تمت المطالبة بتفعيل طابعها الرسمي وادماجها واستعمالها في مختلف مجالات الحياة العامة وفي الإدارات وسائر المرافق العمومية وتضمينها في الوثائق الرسمية الصادرة عن الإدارات العمومية والجماعات الترابية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عبر السيد الوزير في مستهل جوابه عن إشادته بالمداخلات القيمة للسيدات والسادة المستشارين، الدالة في محتواها على الاهتمام الذي يحظى به قطاع الداخلية، مؤكدا أن الوزارة تضطلع بمهام جسام وطنيا، جهويا ومحليا.

وأكد بخصوص الاستحقاقات الانتخابية أن المشاورات مع الأحزاب والحكومة والفاعلين لتسطير تصور موحد توافقي بدأت منذ شهر فبراير الماضي وتوقفت بسبب جائحة انتشار فيروس كورونا، ثم استأنفت في شهر يوليوز 2020، وطبعتها الجدية والتعاطي الإيجابي والتوافق على أغلبية القضايا المطروحة والمتداول فيها باستثناء نقطتين خلافيتين سيتم العمل على إيجاد حلول إيجابية بشأنهما، وأبرز أن دور وزارة الداخلية يتمثل في تقريب وجهات النظر دون أن تكون طرفا في النقاش وتعطي رأيها ونظريتها في الجانب والشق القانوني.

وأضاف أن المشاورات ستستمر في الأيام القادمة لإعداد المشاريع والقوانين التنظيمية المؤطرة لهذه الانتخابات وتهيئ الظروف المناسبة ليمر هذا الاستحقاق الديمقراطي في أحسن الأحوال.

وأفاد أن العلاقة بين وزارة الداخلية والجماعات الترابية علاقة مواكبة وتكامل ودعم يحكمها القانون، وبحكم الأزمة التي يعيشها المغرب بسبب انتشار كوفيد 19 وآثارها على الاقتصاد الوطني وعلى المداخيل المالية، وأصدرت الوزارة دورية لتسهيل عمل رؤساء الجماعات فيما يتعلق بترشيد النفقات وعملت الحكومة على تعديل قانون المالية لسنة 2020، وأضاف أن تراجع المداخيل حتم على رؤساء الجماعات الترابية تهيء ميزانيات تراعي هذا المعطى وتراعي الآثار الكبيرة لحاجة كورونا المستجد على الاقتصاد الوطني، مما فرض على الوزارة عدم التصديق على ميزانية مجموعة من الجماعات الترابية لم تأخذ بالحالة العامة للبلاد والانكماش الذي يعرفه الاقتصاد، وأشار أن تفشي الأزمة طرح على الجماعات الترابية تعديل ميزانياتها بالشكل الذي يتلاءم وتأثير تراجع المداخيل والموارد على أدائها و خدماتها وهذا لم يتحقق.

وشدد على أن الوزارة تتعامل مع الجماعات الترابية على قدم المساواة بدون انتقائية ولا محاباة، مؤكدا استعداده لمناقشة أي حالة، داعيا في نفس الوقت إلى القطع مع خطاب التشكيك والقطع مع خطاب المظلومية وحذر من الانزلاق وراء الخطاب التيئيسي، مؤكدا على ضرورة زرع الثقة بين المؤسسات والفاعلين.

وأبرز أن الحكومة اتخذت إجراءات وتدابير جد مهمة لمواجهة الموجة الأولى والموجة الثانية من انتشار فيروس كورونا، موضحا أن العالم مقتنع

بطريقة واحدة لمواجهة كوفيد 19 بالالتزام التام بالإجراءات الصحية واحترام التباعد الاجتماعي، مفيدا أن تأثير الجائحة كان سلبيا على المجال الصحي، الاجتماعي والاقتصادي وأكد أن التضامن والتعاون بين أفراد المجتمع سبيل للتغلب على تأثيرها، مضيفا أن الحكومة وخصوصا وزارة الصحة تهيئ لعملية التلقيح بشكل جيد وسيتم الشروع في هذه الحملة الوطنية في الأيام القليلة القادمة.

وأشار أن التنشيط الاقتصادي على المستوى الترابي عرف تحولا استراتيجيا، حيث شرعت المراكز الجهوية للاستثمارات في مباشرة أنشطتها وتقديم خدماتها وإطلاق أوراش هيكلية لتبسيط المساطر وإطلاق عدة مبادرات ورفع العراقيل المعيقة للاستثمار، كما عززت بموارد بشرية ذات كفاءة عالية ستعطي دفعة قوية لهذه المراكز لتشجيع وتحفيز الاستثمار على المستوى الجهوي.

وبخصوص المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، أكد على إعادة هيكلة أهدافها المسطرة لتجاوز الاكراهات واعتماد مقاربة شمولية من خلال تحصين وتعزيز المكتسبات المحققة وإعادة توجيه البرامج بما يمكن من النهوض بالرأسمال البشري، تنبني على أربع أهداف: أولها برنامج تدارك الخصاص على المستوى البنية التحتية، وثانيها مواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة، ثالثها دعم الأجيال الصاعدة تعليميا صحيا، ورابعها تحسين الدخل والادماج الاقتصادي واعتماد جيل جديد من المبادرات المدرة للدخل

والمحدثة لفرص الشغل، وأضاف أن هناك عدة برامج وتجارب مستحسنة للنهوض بالعنصر البشري تشمل مناطق كبيرة من المملكة.

وفي ختام جوابه أشار السيد الوزير أنه سيتم موافاة السيدات والسادة المستشارين بأجوبة كتابية تفصيلية.

العرض التقديمي

للسيد وزير الداخلية

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد رئيس اللجنة المحترم

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

يندرج مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية لسنة 2021 في إطار سياق وطني ودولي استثنائي فرضه انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد، وما ترتب عن ذلك من تداعيات اجتماعية واقتصادية وصحية.

إن رهان مواجهة هذه التداعيات يشكل، بالنسبة لنا جميعا، دافعا قويا من أجل مضاعفة الجهود للمضي قدما في تسريع عجلة التنمية الترابية والبشرية وترسيخ التراكمات الإيجابية ومواصلة تعزيز المكتسبات التي تم تحقيقها في ظل القيادة الرشيدة **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**.

إن مشروع هذه الميزانية المعروض على أنظاركم يندرج في إطار تفعيل الأوراش الإصلاحية الكبرى التي أعلن عنها جلالته حفظه الله في خطاب العرش المنصرم وكذلك بمناسبة تخليد ذكرى ثورة الملك والشعب وافتتاح الدورة التشريعية الحالية، والمتمثلة في تنزيل خطة إنعاش الاقتصاد الوطني والشروع في تعميم التغطية الاجتماعية والتأسيس لمثالية الدولة وعقلنة تدبيرها.

إن استشراف آفاق الإقلاع في مرحلة ما بعد الأزمة يقتضي تعبئة كل الطاقات الوطنية والتوظيف الأمثل للإمكانيات والموارد المتاحة، فضلا عن الانكباب على إيجاد حلول وآليات مبتكَرة تتميز بالنجاعة والملاءمة مع الظرفية الناجمة عن هذه الأزمة، وذلك بهدف إذكاء الدينامية اللازمة لتسريع عجلة الاستثمار المنتج للثروة والتشغيل وتحقيق الوقع الملموس للمخططات والبرامج العمومية للدولة والجماعات الترابية على البنيات السوسيو اقتصادية والمجالية والشرائح الاجتماعية المستهدفة.

وقبل تقديم الخطوط العريضة لمشروع هذه الميزانية الفرعية، أود أن أعرض على حضراتكم، باقتضاب، أهم منجزات هذا القطاع برسم السنة الجارية، والتي تجدونها مفصلة بالأرقام ومعززة بالمعطيات والبيانات التوضيحية في "حصيلة منجزات وزارة الداخلية" المرفقة بوثائق مشروع هذه الميزانية التي تمت إحالتها عليكم.

وسأكتفي في هذا العرض بتناول القضايا المحورية التي تستأثر باهتمامنا، ليس فقط من أجل تسليط مزيد من الضوء على الجهود المبذولة، ولكن لتقييم مدى نجاعة النتائج المحققة وللوقوف على ما يتعين تصحيحه أو استدراكه .

حضرات السيدات والسادة

لقد سعت وزارة الداخلية منذ بداية جائحة "COVID-19" إلى بلورة استراتيجية خاصة لمواجهة هذا الوباء بتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية عبر اتخاذ ما يلزم من تدابير ترمي إلى التوفيق بين الحفاظ على صحة المواطنات والمواطنين وتحقيق الأمن الصحي وبين متطلبات الدورة الاقتصادية والعودة إلى الحياة الطبيعية بشكل سليم وسلس.

وجدير بالإشارة أن مصالح هذه الوزارة، وبتنسيق مع كافة القطاعات المعنية، قد حرصت، وبشكل استباقي، على اتخاذ كل ما يلزم بخصوص احترام التدابير الوقائية المفروضة، فضلا عن اعتماد تدابير مواكِبة تتمحور أساسا حول ما يلي:

- إرساء خطة عمل مندمجة تمزج بين المقاربتين التحسيسية والوقائية دون إغفال الجانب الزجري الواجب لفرض احترام حالة الطوارئ الصحية؛
- تأطير حركة المواطنات والمواطنين بمجموع التراب الوطني، بما يضمن عدم التأثير على متطلبات الحياة اليومية وفي نفس الوقت ضمان عدم انتشار الفيروس بشكل خارج عن السيطرة؛
- إيلاء أهمية خاصة للجانب الاجتماعي، عبر تقديم الدعم اللازم للفئات الاجتماعية الهشة؛
- مواكبة عملية عودة المواطنات والمواطنين المغاربة العالقين بالخارج؛
- مراقبة مدى التزام الوحدات التجارية والصناعية على الصعيد الوطني بالتدابير الوقائية والإجراءات الاحترازية الصحية اللازمة؛
- عملية إجراء التحاليل المخبرية لعمال الشركات والوحدات الصناعية والفضاءات التجارية الكبرى...

لقد تمكنت السلطات العمومية من تدبير المراحل السابقة من الأزمة الصحية بنجاح، بفضل المقاربة الاستباقية والمنهجية التدرجية والالتزام الجماعي الناجم عن التلاحم القوي بين مختلف مكونات المجتمع والانخراط المسؤول لجميع المؤسسات في تنزيل التوجهات والخطط التي وضعتها الدولة.

وبالرغم من صعوبة التحديات والإكراهات الناجمة عن شراسة الفيروس وطول مدة انتشاره، فإن بلادنا قادرة ولله الحمد على تخطي هذا الوضع، ليس فقط من خلال احتواء الأزمة بمختلف تداعياتها وآثارها السلبية، بل وجعل هذه الأخيرة فرصة تاريخية لإحداث الإقلاع الاقتصادي المنشود وتعزيز التماسك الاجتماعي.

إن الظروف الاستثنائية التي أملتها الجائحة والتعبئة الشاملة للمصالح المركزية والترابية للحد من انتشارها، لم تقف عائقا من أجل الاستمرار في توفير الشروط الأساسية لإنجاح العديد من الأوراش المسطرة خلال المرحلة المقبلة.

وفي هذا الصدد، وسعيا منها إلى توفير الشروط الملائمة والإعداد الجيد لإجراء مختلف الاستحقاقات الانتخابية المقبلة سواء منها الوطنية أو الجهوية أو المحلية أو المهنية في أحسن الظروف، فقد بادرت وزارة الداخلية إلى عقد عدة لقاءات لتيسير عملية التشاور وتقريب وجهات نظر الفاعلين السياسيين بشأن المنظومة الانتخابية، وفق مقاربة تشاركية، ستساهم لا محالة في إفراز مجالس منتخبة مؤهلة قادرة على الوفاء بالمهام الموكولة لها دستوريا.

إن وزارة الداخلية تعتبر أن المرحلة الحالية ما هي إلا تتويج لمسار سياسي ومؤسساتي، أرسى معالمه **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، انطلاقا من مرجعية دستورية وتراكم تاريخي، قوامه تثمين المكتسبات الإيجابية للتجربة المغربية المعترف دوليا بتميزها في المنطقة، وبنجاح نهجها التنموي ومسيرتها الديمقراطية.

إن إنجاح المحطات الانتخابية المقبلة مجتمعةً يشكل تحديا كبيرا لوزارة الداخلية وللفاعلين السياسيين وجميع المعنيين بالعملية الانتخابية، باعتبارها المنفذ الأساسي لإفراز المؤسسات القادرة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية المسطرة.

هذا، و تجدر الإشارة إلى أن السنة الجارية تميزت بالعمل على ملء المقاعد الشاغرة بمجلسي البرلمان ومجالس الجماعات الترابية والغرف المهنية، وإحداث وحدات إدارية جديدة، ومواصلة عملية تعيين الحدود الترابية لجماعات ومقاطعات المملكة، واتخاذ الإجراءات العملية لصرف التمويل العمومي المقرر لفائدة الأحزاب السياسية، وكذا تتبع عملية المراجعة السنوية للوائح الانتخابية العامة واللوائح الانتخابية الخاصة بالغرف المهنية.

من جهة أخرى، واعتبارا للدور المحوري الذي يضطلع به **الأمن** في المساهمة في تحقيق التنمية، فإن مصالح الوزارة لا تدخر جهدا من أجل مواصلة الارتقاء بهذا المرفق الهام من أجل إضفاء المزيد من النجاعة والاستباقية على تدخلاته.

وفي هذا الإطار، تمت مواصلة تفعيل المقاربات وخطط العمل المعتمدة سواء في محاربة الإرهاب ومكافحة الجريمة وتدعيم الإحساس بالأمن لدى المواطنين، والتصدي للهجرة السرية، كما تمت مواصلة عمليات محاربة الشبكات الاجرامية المتخصصة في تهريب وترويج المخدرات حيث مكن التنسيق بين مختلف الأجهزة الأمنية من تفكيك العديد من هذه الشبكات الإجرامية.

وفي إطار تنزيل مشروع رقمنة الوثائق الرسمية للمملكة، عملت الوزارة على إدماج رخصتي حمل السلاح الظاهر والقنص في وثيقة واحدة بيومترية بمعايير حديثة يتم إصدارها بالتعاون مع دار السكة، كما تم إصدار البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية من الجيل الجديد.

حضرات السيدات والسادة

وعيا من هذه الوزارة بأهمية مرحلة **تفعيل الجهوية المتقدمة**، فقد تم الحرص على مواصلة تفعيل هذا الورش الهيكلي وعلى ترسيخ آليات التنمية الترابية وفق مبادئ الاندماج والشراكة والفعالية والاستدامة، حيث أصبح التعاقد بين الدولة والجهات مدخلا رئيسيا لتفعيل الجهوية المتقدمة ونمطا جديدا للحكامة، وآلية لإعمال مبدأي الالتقائية والتنسيق. كما يعتبر فرصة حقيقية لصياغة برامج مشتركة، قائمة على أساس رؤية مندمجة ومتوافق بشأنها، وذلك ضمانا للانسجام والتكامل بين الرؤية التنموية للجهات والاستراتيجيات الوطنية للتنمية.

ومواكبة منها للجماعات الترابية، فقد تمت مواصلة تقديم الدعم التقني والمالي للجماعات الترابية سواء على مستوى التخطيط والتهيئة المجالية، أو على مستوى الشبكات العمومية للقرب والبرامج والمرافق العمومية المحلية أو على مستوى تنمية الكفاءات العاملة بها ومساعدتها على الانخراط في التحول الرقمي لتحسين وتجويد خدماتها.

ففي إطار هذه الدينامية الشاملة، باشرت الوزارة عبر تدخلات المديرية العامة للجماعات الترابية، دعم الجماعات الترابية لإنجاز مجموعة من البرامج والمشاريع المهيكلة .

وبهدف تمكين مجالس الجهات من وضع مشاريع **التصاميم الجهوية لإعداد التراب**، قامت الوزارة بمواكبة وتتبع هذه المجالس من خلال دراسة ملفات مشاريع التصاميم الجهوية المذكورة وإعداد دليل حول مسطرة إعداد هذه التصاميم. حيث تم لحد الآن، التأشير على المقررات المتخذة بشأن مشاريع التصاميم الجهوية لإعداد التراب لكل من مجلس جهة فاس-مكناس، ومجلس جهة الداخلة-وادي الذهب، ومجلس جهة كلميم- واد نون، في حين توجد تصاميم باقي الجهات في طور الإعداد والدراسة.

وبخصوص **عقود برامج التنمية المندمجة للجهات الجنوبية الثلاث**، فقد بادرت الوزارة في إطار الوفاء بالتزاماتها التعاقدية بخصوص عقود هذه البرامج برسم سنة 2020، إلى تحويل المساهمات المالية المتعهد بها بمقتضى اتفاقيات الشراكة المتعلقة بالجهات الثلاث لجنوب المملكة، مع التذكير بأن الكلفة المالية الإجمالية للمشاريع موضوع النموذج الجديد لتنمية الأقاليم الجنوبية تقدر بحوالي 77 مليار درهم، مخصصة لإنجاز ما يناهز 717 مشروعا.

وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، يتم تنزيل "**برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي** (2016-2022)"، حيث تواكب الوزارة تنفيذ هذا البرنامج عبر دراسة وتتبع تنفيذ اتفاقيات الشراكة المبرمة من طرف المجالس الجهوية المتعلقة بإنجاز مشاريع الطرق، والماء الصالح للشرب والكهربة القروية، والصحة والتعليم، فضلا عن توفير الظروف اللازمة لتعزيز وتنويع الإمكانيات الاقتصادية للمناطق القروية والجبلية، مما سيؤدي إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية في هذه المناطق.

ونظرا للوضعية التي فرضتها حالة الطوارئ الصحية وتأثيرها على النشاط الاقتصادي وبالتالي على وتيرة إنجاز المشاريع المبرمجة في إطار هذا البرنامج، فإن ميزانية مخطط عمل سنة 2020 عرفت تقلصا هاما في الشق الممول من طرف صندوق تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية.

وعلى مستوى **برامج التأهيل الحضري للمدن و المراكز الحضرية**، فقد عملت الوزارة من خلال المديرية العامة للجماعات الترابية على تتبع إنجازات برامج التأهيل الحضري حيث بادرت إلى الوفاء بالالتزامات المالية المتبقية على عاتقها حتى منتصف السنة الجارية 2020. وقد مكنت هذه المساهمة من تحسين المشهد الحضري للمدن وتطوير وتقوية عمليات الشراكة مع الجماعات الترابية، إذ ساهمت المجالس المنتخبة في تعبئة مختلف الشركاء حولها من قطاعات وزارية ومؤسسات عمومية ووكالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي شكلت رافعة مهمة للتنمية المحلية.

ومن أجل تعميم **تزويد الوسط القروي بالماء الشروب**، فقد تم رصد، إلى غاية متم شتنبر 2020، ما يزيد عن 92 مليون درهم من حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة، منها 30 مليون درهم لفائدة المشاريع التي تشرف على إنجازها الجماعات الترابية و 56 مليون درهم لفائدة المشاريع المنجزة بشراكة بين الجماعات الترابية والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب تتعلق بتمويل مشاريع التزود بالماء الشروب بكل من أقاليم سطات، مكناس، وعمالات وأقاليم جهة طنجة-تطوان-الحسيمة.

وللحد من آثار الجفاف الذي شهدته عدة مناطق خاصة بالوسط القروي، واستجابة للحاجيات الضرورية للساكنة من الماء الشروب، تمت أجرأة برنامج استعجالي منذ شهر ماي 2020، يرتكز على **تزويد الساكنة بواسطة الشاحنات الصهريجية** واقتناء خزانات التخزين البلاستيكية. وقد استهدف هذا البرنامج تزويد حوالي 2,4 مليون نسمة من الساكنة، موزعة على ما يقارب 7590 مركز ودوار تنتمي إلى 66 عمالة وإقليم. ومكنت المجهودات المبذولة من تعبئة مبلغ 242 مليون درهم، من الميزانية العامة للدولة لتمويل هذا البرنامج إلى غاية متم شهر أكتوبر 2020.

ولمواكبة الجماعات في إنجاز **مشاريع الكهربة القروية**، فقد بلغ حجم الدعم المالي الذي قدمته الوزارة للجماعات إلى حدود غشت من هذه السنة، ما يعادل 5,6 مليون درهم. ولقد مكنت هذه الجهود من ربط عدد من الكوانين بشبكة الكهرباء، وصل عددها 1780 كانون موزعة على 63 دوار بـ 38 جماعة على مستوى 18 إقليم، مما ساهم في بلوغ نسبة التغطية بالكهرباء القروية 99,75 % نهاية يونيو2020.

وفي نفس السياق، تمت برمجة حوالي 11.250 كانون موزعة على 423 دوار حيث سيمكن إنجاز هذه المشاريع من بلوغ نسبة التغطية بالكهربة القروية حوالي 99,80%.

وبخصوص **الإنارة العمومية**، تمّ القيام بدراسة 129 طلب دعم مالي تمّ التوصل بها من طرف الجماعات. وقد تم رصد ما يناهز 7,4 مليون درهم لإنجاز بعض المشاريع إلى حدود متم شهر شتنبر 2020.

وفيما يخص **برنامج الطرق القروية**، فقد عملت الوزارة على تقديم الدعم المالي لفائدة الجماعات التي لا تتوفر على الموارد الكافية لتمويل حصتها في هذا البرنامج الذي بلغت نسبة الولوج الطرقي به حوالي 79 %. ويقدر مبلغ الدعم المالي الإجمالي بـ 454 مليون درهم.

وفي إطار الجهود الرامية إلى **فك العزلة عن السكان بالمناطق القروية والجبلية**، فقد وصل الدعم المالي الإجمالي المقدم للجماعات الترابية التي لا تتوفر على الموارد الكافية من أجل إنشاء الطرق والمسالك والمعابر، ما مجموعه 187,5 مليون درهم.

كما انخرطت هذه الوزارة في تمويل عدد من **المشاريع الطرقية المهيكلة**، من بينها مشروع الطريق السريع وجدة–الناضور بمساهمة مالية قدرها 450 مليون درهم، ومشروع بناء الطريق السريع تزنيت–العيون وتوسيع وتقوية الطريق الوطنية رقم 1 بين العيون والداخلة بمشاركة مالية قدرها 2 مليار درهم.

وفي إطار سياستها الهادفة إلى تطوير وعصرنة **منظومة التنقلات الحضرية والنقل العمومي الحضري**، من خلال اعتماد الآليات الخاصة بالتخطيط والتمويل، واصلت الوزارة مواكبتها للجماعات الترابية من خلال تقديم الدعم المالي والتقني لإنجاز مخططات التنقلات الحضرية، حيث بلغت التكلفة المالية الإجمالية حوالي 150 مليون درهم ساهمت فيها الوزارة بـ 74 مليون درهم.

كما تساهم الوزارة كذلك في إطار صندوق مواكبة إصلاحات النقل الحضري والرابط بين المدن في دعم الجماعات الترابية من أجل إنجاز بنيات النقل العمومي في مسارات خاصة، إذ تقرر تخصيص مبلغ 300 مليون درهم، لفائدة الصندوق من أصل مليار درهم، مبرمجة برسم سنة 2020.

ومن جهة أخرى، واصلت الوزارة دعم الجماعات **لتأهيل المرافق والتجهيزات العمومية ذات الصبغة التجارية**، حيث ساهمت منذ أكتوبر 2018 وإلى غاية شتنبر 2020، بمبلغ 34 مليون درهم لتحديث وعصرنة وتجهيز بعض المجازر الجماعية، كما وصل مبلغ الدعم إلى حوالي 20 مليون درهم لمواكبة الجماعات من أجل تأهيل أسواقها الأسبوعية.

ولضمان تغطية التراب الوطني بالخدمات المتعلقة **بحفظ الصحة** خاصة بالمناطق القروية، عملت الوزارة على إعطاء الانطلاقة خلال سنة 2018، لبرنامج يهدف إلى إحداث 64 "مجموعة الجماعات الترابية لحفظ الصحة"، على ثلاث مراحل تهم 674 جماعة لتغطية حاجيات أكثر من سبعة ملايين نسمة متواجدة بـ 25 إقليما و7 جهات. وتقدر الكلفة الإجمالية لهذا البرنامج بـ 512 مليون درهم تمول مناصفة بين الوزارة والجماعات الترابية.

وقد تم الشروع في إحداث 22 مكتبا جماعيا لحفظ الصحة موزعة على 8 أقاليم لفائدة 197 جماعة بكلفة مالية تقدر بـ 176 مليون درهم، تساهم فيها هذه الوزارة بمبلغ 88 مليون درهم. كما تميزت سنة 2020، بتقييم ما تم إنجازه على مستوى 6 أقاليم من أجل الاطلاع على مدى التقدم المسجل في تنفيذ مقتضيات اتفاقيات الشراكة المبرمة بين المديرية العامة للجماعات الترابية والمجالس الإقليمية ومجالس الجماعات المعنية.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين

تواصل وزارة الداخلية تنزيل المرحلة الثالثة من **المبادرة الوطنية للتنمية البشرية** (2019–2023)، والتي تهدف إلى اعتماد مقاربة شمولية من خلال تحصين وتعزيز المكتسبات المحققة مع إعادة توجيه البرامج بما يمكن من النهوض بالرأسمال البشري والعناية بالأجيال الصاعدة ودعم الفئات الهشة، بالإضافة إلى اعتماد جيل جديد من المبادرات المدرة للدخل والمحدثة لفرص الشغل.

وشكلت، في هذا السياق، الدورة الأولى للمناظرة الوطنية الأولى للتنمية البشرية المنعقدة بالصخيرات يومي 18 و19 شتنبر 2019، مناسبة لملامسة سبل النهوض بالرأسمال البشري للأجيال الصاعدة، عبر التصدي المباشر، وبطريقة استباقية، للمعيقات الأساسية التي تواجه التنمية البشرية للفرد، وكذا دعم الفئات في وضعية صعبة، وإطلاق جيل جديد من المبادرات المحدثة لفرص الشغل، وتطوير الأنشطة المدرة للدخل، وفق ما حددته الرسالة المولوية السامية الموجهة إلى المشاركين في هاته المناظرة.

وكحصيلة، فقد تم، في إطار البرنامج المتعلق بتدارك الخصاص على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية بالمجالات الترابية الأقل تجهيزا، إنجاز إلى متم شهر غشت 2020، 541 مشروعا يهم البنيات والخدمات الاجتماعية الأساسية المتعلقة بالصحة والتعليم والكهربة القروية، بالإضافة إلى التزود بالماء الصالح للشرب وإنجاز الطرق والمسالك وذلك بتكلفة إجمالية بلغت 784 مليون درهم، ساهمت فيها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمبلغ 687 مليون درهم، وذلك لفائدة حوالي 780 ألف مستفيد.

ومن جهة أخرى، يعتبر برنامج مواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة مكونا جوهريا من مكونات هذا الورش الملكي الهادف إلى إرساء إطار عيش كريم يصون كرامة الأفراد ويروم تقديم الدعم والمواكبة اللازمين من أجل ضمان إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي، بالإضافة إلى توسيع الفئات المستهدفة ليشمل إحدى عشرة فئة ذات أولوية من الأشخاص الذين يعيشون في وضعية هشة. وفي هذا الإطار، تم برسم سنتي2019-2020، برمجة 988 مشروعا و676 نشاطا، وذلك بتكلفة إجمالية تجاوزت مليار درهم، ساهمت فيها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بحوالي 814 مليون درهم.

وفي إطار دعم المجهودات والإجراءات المتخذة لمحاربة تفشي جائحة COVID-19، فقد عملت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على تخصيص مبلغ 300 مليون درهم موزعا على مختلف عمالات وأقاليم المملكة، على شكل منح خصصت لمحور صحة المرأة والطفل وكذا لمواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة للمساهمة في مصاريف تسيير مراكز استقبال الأشخاص في وضعية هشاشة أو اقتناء تجهيزات إضافية خصوصا بمراكز الأشخاص المسنين والأطفال في وضعية الشارع والشباب بدون مأوى، والأطفال المتخلى عنهم، وكذا الأشخاص المختلين بدون مأوى.

وتفعيلا لبرنامج تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب، فقد عرفت سنة 2019 و2020، تهيئة وتجهيز 71 بنية استقبال تحت مسمى "منصة الشباب" بغلاف مالي إجمالي يناهز 113 مليون درهم. كما تم توقيع اتفاقيات لتأطير عمليات المواكبة التقنية والتكوين لفائدة الشباب بغرض تعزيز قابلية التشغيل لديهم استفاد منها 5510 شابا بعدد من عمالات وأقاليم المملكة. وبالإضافة إلى ذلك، تم تمويل 330 مشروعا لدعم روح المقاولة لدى الشباب، كما تم في إطار محور تحسين الدخل، إحداث 74 لجنة إقليمية للتنمية الاقتصادية وكذا تنظيم مباريات لانتقاء أفضل أفكار المشاريع على مستوى 8 عمالات وأقاليم أسفرت عن اختيار 105 مشروعا بتكلفة ناهزت 58 مليون درهم.

وبخصوص حصيلة برنامج الدعم الموجه للتنمية البشرية للأجيال الصاعدة برسم سنة 2020، فقد تم العمل على مواصلة تجسيده على أرض الواقع سواء تعلق الأمر بمحور صحة الأم والطفل (139 مشروعا)، أو محور التكوين الأولي، حيث تم الشروع في استغلال 537 وحدة للتعليم الأولي في الوسط القروي من أصل 2005 تمت برمجتها على مستوى 63 عمالة وإقليم. وللإشارة، فقد تم برسم الدخول المدرسي 2020-2021، تسجيل 24416 طفل بالوحدات المنجزة برسم سنة 2019 والتي يبلغ عددها 1248 وحدة. بالإضافة إلى ذلك، تمت مواصلة تنفيذ إنجاز المشاريع والأنشطة المبرمجة في إطار محور الدعم المدرسي من خلال اقتناء حافلات للنقل المدرسي، وبناء أو إعادة تأهيل وتجهيز دار الطالب، وتنظيم المبادرة الملكية "**مليون محفظة**"، حيث تم السهر على إنتاج هذه المحفظات في وحدات إنتاج وطنية عوض استيرادها.

وفيما يخص **مجال الرعاية الاجتماعية** الذي ورد في الخطاب الملكي السامي والذي يشمل تعميم التغطية الصحية الاجبارية وتعميم التعويضات العائلية، فإن وزارة الداخلية تسعى مع شركائها لتحقيق الالتقائية بين مختلف برامج الدعم الاجتماعي المقدمة من طرف الدولة والجماعات الترابية والرفع من نجاعتها وبالتالي توفير خدمات كفيلة بتلبية الاحتياجات الأساسية لكل المواطنين.

ولتحقيق هذه الأهداف، تقوم وزارة الداخلية بإنجاز منصتين رقميتين هما السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد، تقدمان آليات موحدة لتسجيل واستهداف المستحقين للدعم بناء على نظام تنقيط عام وكذا التحقق من صدقية البيانات المصرح بها من طرف المستفيدين من برامج الدعم.

وسيتم الشروع في العمل بهاتين المنصتين في سنة 2022 كمرحلة تجريبية في أفق تعميمها على مجموع التراب الوطني بين 2023 و2025 .

حضرات السيدات والسادة

من أجل تنزيل سليم للمنظومة القانونية التي عرفتها **الجماعات السلالية**، فقد عملت الوزارة خلال هذه السنة على إصدار 16 دليل ودورية تروم شرح مضامين النصوص القانونية الجديدة وتبسيط المساطر بخصوص مجموعة من الاختصاصات التي تم نقلها إلى المستوى المحلي.

وبهدف إدماج الجماعات السلالية وذوي الحقوق في مسلسل التنمية وخلق فرص الشغل، فقد توصلت الوزارة برسم هذه السنة ببرامج عمل تهم 35 عمالة وإقليما، تتضمن 714 مشروعا ونشاطا مدرا للدخل بكلفة مالية إجمالية بلغت 1342 مليون درهم، وافقت الوزارة على المساهمة بما يناهز 136 مليون درهم لفائدة 412 مشروعا بهدف تعزيز البنيات الأساسية ودعم المشاريع المدرة للدخل لفائدة الجماعات السلالية وخلق مشاريع سكنية لفائدة ذوي الحقوق فوق عقارات سلالية.

إن الرهان معقود على منظومة أراضي الجماعات السلالية ضمن مسار الدينامية الاقتصادية المتوخاة بعد مرحلة الأزمة، لاسيما في ظل المجهودات المبذولة من طرف وزارة الداخلية التي حرصت على تنزيل النصوص التنظيمية المكَمِلة للنصوص التشريعية الثلاثة المصادق عليها تشريعيا السنة الماضية.

كما أن تعبئة هاته الأراضي لتضطلع بدورها كرافعة للتنمية، عبر توسيع قاعدة المستفيدين من خلال السماح بالتمليك لفائدة المنتفعين بها من أعضاء هذه الجماعات، أو الكراء لفائدة المستثمرين الخواص، شريطة إنجاز المشاريع المتعهد بها بموجب دفاتر تحملات واضحة، تعتبر المدخل الأساسي للورش الملكي الرامي إلى تعبئة مليون هكتار من أراضي الجماعات السلالية.

وإن تثمين العقارات المملوكة للجماعات السلالية يشكل رهانا أساسيا خلال هذه المرحلة، من منطلق دمج الساكنة القروية في مسلسل التنمية، وتعزيز مساهمة هاته الأراضي في دعم السياسات العمومية لإنجاز البرامج التنموية في مختلف المجالات، كالفلاحة والسكنى والصناعة والسياحة والبنيات التحتية والخدمات والطاقات المتجددة، إلى غير ذلك من البرامج والمشاريع التي تنجزها الدولة والقطاع الخاص.

وفيما يتعلق **بالتنشيط الاقتصادي على المستوى الترابي**، فقد تميزت هذه السنة بشروع المراكز الجهوية للاستثمار في صيغتها الجديدة في مباشرة أنشطتها وتقديم خدماتها للمستثمرين والمقاولات وإطلاق عدة مبادرات لتحفيز الاستثمار على المستوى الجهوي، بعد استكمال إجراءات التحول الاستراتيجي الذي عرفته هذه المؤسسات وتعزيز مواردها البشرية بما في ذلك تعيين مدراء جدد من ذوي الكفاءات في مجال التدبير.

وموازاة مع ذلك، تم إطلاق أوراش هيكلية لتبسيط المساطر ورفع العراقيل المعيقة للاستثمار على المستوى الجهوي والمحلي، حيث تم إعداد قائمة أولية تتكون من خمسين (50) اختصاصا متعلقا بالتراخيص اللازمة لإنجاز المشاريع الاستثمارية في إطار التدبير اللامتمركز للإستثمار حيث تم نقلها من الإدارات المركزية إلى المستوى اللامتمركز مع الحرص على إدراجها ضمن مخططات اللاتمركز الإداري للقطاعات الوزارية المعنية. وفي هذا الصدد، تم تفعيل المرسوم رقم 2.17.618 بتاريخ 26 دجنبر 2018 بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري، حيث تم الشروع في توظيف الكتاب العامين للشؤون الجهوية للاضطلاع بالمهام الموكولة إليهم لاسيما مساعدة والي الجهة في ممارسة صلاحياته.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين

فيما يخص **الحكامة والتخليق**، واصلت الوزارة جهودها لبلورة برامج مندمجة لتحديث المصالح الإدارية والرفع من قدرات رأسمالها البشري عبر التكوين والتكوين المستمر، فضلا عن تعزيز بنياتها التدبيرية واللوجيستية، وكذا توسيع نطاق الرقمنة في إطار تفعيل القانون 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية الذي صدر مؤخرا بالجريدة الرسمية ويجري حاليا العمل على تفعيل مقتضياته بتنسيق مع القطاعات المعنية، علما بأنه في زمن جائحة كورونا برزت أهمية تعميم الخدمات الرقمية بشكل جلي لتقريب الخدمات من المرتفقين و تسريع استجابة الإدارة لطلباتهم وتحقيق النجاعة والفعالية المطلوبة.

كما واصلت الوزارة جهودها الرامية إلى ترسيخ آليات التتبع والافتحاص والمراقبة، حيث بلغت حصيلة مهام الافتحاص والتدقيق المنجزة من طرف المفتشية العامة للإدارة الترابية خلال السنة الجارية (إلى أواخر شهر شتنبر 2020) ما مجموعه

50 مهمة. كما تم إنجاز 38 مهمة بحث وتحري شملت أعمال بعض رؤساء المجالس ومقررات مجالس الجماعات وتصرفات منسوبة لرجال السلطة، وكذا مواضيع مختلفة. وقد أسفرت هذه المهام عن اتخاذ إجراءات تقويمية أو تأديبية أو الإحالة على الأجهزة القضائية المختصة.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين

يبلغ الغلاف المالي الإجمالي المرصود للميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم سنة 2021، ما مجموعه 37,61 مليار درهم، بما في ذلك اعتمادات الالتزام، موزع كالتالي:

1: ميزانية التسيير، وتشمل اعتمادات الموظفين بمبلغ 26,31 مليار درهم، واعتمادات المعدات والنفقات المختلفة بمبلغ 3,92 مليار درهم.

2: ميزانية الاستثمار بمبلغ 7,3 مليار درهم، بما في ذلك اعتمادات الأداء 3,69 مليار درهم واعتمادات الالتزام 3,6 مليار درهم.

أما الاعتمادات المرصودة للحسابات الخصوصية برسم سنة 2021، فهي كما يلي:

- صندوق الدعم المقدم لمصالح المنافسة والمراقبة وحماية المستهلك وضبط السوق والمدخرات الاحتياطية (5,00 ملايين درهم)؛
- صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي والحضري والرابط بين المدن (2,914 مليار درهم)؛
- حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة (28,5 مليار درهم)؛
- الصندوق الخاص بإنعاش ودعم الوقاية المدنية (200,00 مليون درهم)؛
- الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات (9 مليار درهم)؛
- حساب تمويل نفقات التجهيز ومحاربة البطالة –الإنعاش الوطني (1,5 مليار درهم)؛
- صندوق الدعم لفائدة الأمن الوطني (30,00 مليون درهم)؛
- الصندوق الخاص بوضع وثائق الهوية الإلكترونية ووثائق السفر (463,92 مليون درهم)؛
- صندوق التطهير السائل وتصفية المياه المستعملة (844,00 مليون درهم)؛
- صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (300 مليون درهم)؛
- صندوق التضامن بين الجهات (1 مليار درهم).

وفيما يتعلق بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، فيبلغ السقف الإجمالي المخصص لمديرية تنمية الكفاءات والتحول الرقمي ما مجموعه 80 مليون درهم.

وأخيرا فقد بلغت حصة الوزارة من المناصب المحدثة برسم سنة 2021 مامجموعه 8554.

تلكم حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين، الخطوط العريضة لمشروع الميزانية الفرعية للوزارة للسنة المقبلة، مع التأكيد على أننا لا نستطيع التغلب على التحديات والإكراهات المطروحة إلا بتضافر الجهود والتعبئة الجماعية من أجل تدبير سلس لهذه المرحلة وجعلها كذلك فرصة سانحة لإعادة ترتيب الأولويات وبناء اقتصاد وطني قوي وتنافسي كفيل بالمساهمة في إرساء نموذج تنموي أكثر إدماجا وقدرة على تحقيق كرامة الفرد والمجتمع في ظل القيادة الرشيدة **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.**

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

حول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

برسم السنة المالية 2021

رئيس اللجنة
أحمد شد

مقرر اللجنة
محمد مكنيف

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة الداخلية والجماعات

الولاية التشريعية 2015-2021

السنة التشريعية:2020-2021

دورة أكتوبر: 2020

طبع بمصلحة الطباعة والتوزيع

تقـــــديـــم الـتـقـريـــر

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، بعد انتهائها من دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء برسم السنة المالية 2021.

خصصت اللجنة اجتماع يوم الاثنين 30 نونبر 2020 لدراسة مشروع الميزانية المذكورة، برئاسة السيد أحمد شد رئيس اللجنة، وبحضور السيد عبد القادر اعمارة وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء.

في بداية هذا الاجتماع تقدم السيد الوزير بعرض قيم، استعرض فيه أهم الأحداث التي عرفتها سنة2020 وعلى رأسها تداعيات وخطة الوزارة لمواجهة آثار جائحة كورونا على خدمات النقل وتقدم الأوراش الكبرى والتدابير المواكبة والإجراءات المتخذة في إطار حالة الطوارئ الصحية، كما توقف فيه عند الهيكلة الجديدة لمصالح ولميزانيات الوزارة والقانون المالي التعديلي 2020 حيث اعتمدت الوزارة برمجة ميزانية جديدة للقطاعات الوزارية والمؤسسات التابعة لها تقوم على أساس مراجعة البرمجة المالية لإنجاز بعض المشاريع.

وأفاد أن قطاع الطرق يعرف تطورا ملحوظا وتنوعا في الرصيد الطرقي الذي تتوفر عليه بلادنا: الطرق السيارة، الطرق السريعة، الطرق الوطنية

والجهوية والإقليمية والمنشآت الفنية الطرقية، وعدد الأهداف الاستراتيجية لهذا القطاع الحيوي والمتمثلة في:

- تطوير شبكة طرقية من أجل توفير خدمات ذات مستوى عال مع تقوية العرض الطرقي حول الأقطاب الحضرية الكبرى؛
- تحديث الشبكة الطرقية من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا؛
- توفير خدمة ملاءمة لمستعملي الطريق والقيام بصيانة وتثمين الرصيد الطرقي الذي تقدر قيمته بأكثر من 250 مليار درهم؛
- تأهيل وتحسين مستوى الخدمة بالنسبة لحظيرة القناطر والمنشآت الفنية؛
- تطوير شبكة طرق جديدة تعتمد سياسة القرب من أجل تحسين التوازن الترابي والتلقائية المشاريع المتعلقة بالتنمية البشرية.

كما استعرض السيد الوزير أهم منجزات الوزارة، في هذا القطاع الحيوي، وبرنامج عمل الوزارة لسنة 2021 بالأرقام لتنفيذ الاتفاقيات الموقعة أمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي تحمل بين طياتها مشاريع مندمجة تهم عدة مدن مغربية، سيكون لها وقع اقتصادي واجتماعي وتنموي على بلادنا، وعلى رأسها الطريق السريع تيزنيت – العيون، وتطوير شبكة الطرق والعرض الطرقي وتحسين شروط السلامة، والصيانة الطرقية.

وبالنسبة لقطاع الماء، أوضح أنه الركيزة الرئيسية في مواكبة النمو الديمغرافي والعمراني والاقتصادي والسياحي الذي يعرفه المغرب، وتعمل الوزارة على مواجهة تحديات ندرة المياه بوضع مخطط وطني للماء يحدد الأولويات الوطنية وبرامج العمل من أجل ضمان الأمن المائي الوطني، والبرنامج الوطني للتزود بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027.

وأفاد أن المغرب يتوفر على رصيد حيوي من السدود الكبرى والمتوسطة والصغرى ومحطات معالجة مياه الشرب، مما مكن من تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب على المجال الحضري، ورفع نسبة الولوج في الوسط القروي الى97.8 %، وتقييم وتحسين معرفة موارد المياه السطحية، مشيرا إلى برامج عمل الوزارة في هذا القطاع الحيوي، ويبقى أهمها تثمين الموارد المائية ودراسة السدود والمنشآت المائية وإحداث منشآت الهندسة المدنية، والحماية من الفيضانات،

أما في إطار قطاع الموانئ والملاحة التجارية، أبرز أن المغرب يتوفر على رصيد هام من الموانئ التي يبلغ عددها 43 ميناء،14 منها تجارية متعددة المهام،22 للصيد البحرية و7 خاصة بالترفيه، وتطرق إلى الأهداف الاستراتيجية الخاصة بهذا القطاع وهي:

- تحسين القدرة التنافسية للسلسلة اللوجستيكية؛
- تأمين الإمدادات الاستراتيجية مع تحسين مساهمة الأسطول الوطني؛
- مواكبة التغييرات الاقتصادية مع دعم وتطوير الاسطول الوطني؛

- رفع قدرة المنظومة المينائية على التكيف مع التغييرات الإقليمية والدولية وتمكينها من اغتنام الفرص الجيوستراتيجية التي ستتاح في المستقبل؛
- تعزيز السلامة والأمن البحريين والحفاظ على البيئة البحرية.

وأشار إلى المنجزات المحققة في هذا القطاع سنة 2020 والتي ترتكز على تفعيل المخطط المينائي في أفق 2030، مبرزا أن برنامج عمل الوزارة لسنة 2021 المبني على مواصلة تنزيل الاستراتيجية المينائية والتنمية المستدامة وحماية المنشآت المينائية والبحرية والحفاظ على الملك العام البحري والمينائي.

هذا، وتطرق إلى قطاع النقل البري والذي تعرف مؤشراته على مستوى النقل الطرقي للمسافرين، السياحي، والنقل المزدوج، والمستخدمين، والمدرسي والبضائع تطورا مضطردا من سنة إلى أخرى، مؤكدا أن الأهداف الاستراتيجية لهذا القطاع تتمحور حول:

- تقوية هيكلة النقل الطرقي؛
- تنمية المقاولات؛
- تحسين المناخ القانوني والمؤسساتي؛
- تحسين الجانب الاجتماعي.

كما عدد أهم منجزات الوزارة بخصوص منحة تجديد وتكسير المركبات وتكوين السائقين المهنيين، ومواكبة اصلاح قطاع النقل الطرقي وتأهيله وتعزيز

حكامته، ومن جهة أخرى أوضح أن الرفع من المهنية وتجويد خدمات النقل وتحسين الظروف الاجتماعية للعاملين بالقطاع، وتقنينه، وتأهيل المقاولة النقلية وكذا تحديث وتطوير المراجع القانونية والمتعلقة بالمراقبة التقنية والمصادقة على المركبات تعد أهم برامج سنة 2021.

وعلاقة بموضوع النقل الطرقي أبرز أن الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية 2017 – 2026، تتوخى تقليص عدد القتلى ضحايا حوادث السير بنسبة 50 % في أفق 2026 من خلال الأهداف والدعامات الاستراتيجية للوكالة الوطنية للسلامة الطرقية وتفعيل الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية.

وفيما يتعلق بقطاع السكك الحديدية، أكد أن الأهداف الاستراتيجية لهذا القطاع تنبني على:

- ✓ توفير شبكة سككية فعالة وعصرية؛
- ✓ وتحسين المنتوج السككي وتوفير خدمات أكثر جاذبية؛
- ✓ وتحسين المردودية والتنافسية وفعالية آليات الإنتاج؛

وأبرز أهم محاور الاستراتيجية الوطنية لتطوير القطاع، من خلال توسيع الشبكة السككية ومواصلة أشغال تأهيلها، ومواصلة تشييد وتحديث المحطات السككية، وتوقف عند منجزات سنة 2020 وبرنامج عمل سنة 2021.

وسجل بخصوص قطاع اللوجستيك تأسيسه على استراتيجية تروم تقليص التكلفة اللوجستكية بالمغرب، وزيادة القيمة المضافة، والحد من اكتظاظ الطرقات والمدن وتقليص انبعاث ثاني أكسيد الكربون، وتوقف عند أهم المؤشرات التي تدل على القيمة المضافة لهذا القطاع في الاقتصاد الوطني من خلال الاستثمار وعدد الشركات وفرص الشغل المحدثة، وأهم منجزات سنة 2020 وبرنامج عمل سنة 2021 على صعيد تطوير المناطق والتجهيزات اللوجستيك، وتنمية الكفاءات في المهن اللوجستكية.

وأفاد أن الوزارة تولي اهتمام كبيرا لقطاع الأرصاد الجوية، حيت أكد ان أهداف الاستراتيجية للقطاع تأسس على تطوير معرفة وتوقع مخاطر الطقس والمناخ، وتوفير خدمات تعتمد على الابتكار والتنافسية وتعزيز الشراكة والحكامة والأداء الجيد، كما تطرق إلى الرصيد الغني للمغرب في هذا الصدد وأهم المؤشرات والمنجزات سنة 2020، وكذا برنامج عمل سنة 2021.

كما تطرق السيد الوزير أيضا إلى عمل ومنجزات الوزارة في إطار القطاعات الافقية كالمخطط التشريعي، التدبير المفوض، تدبير الملك العمومي، البيئة وتدبير المخاطر، التعاون الدولي، الموارد البشرية والتكوين والتحول الرقمي والزيارات الميدانية.

وفي الختام عرض السيد الوزير، الغلاف المالي الإجمالي المرصود للميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء برسم مشروع القانون المالي لسنة 2021 وجاءت على النحو التالي:

- ميزانية الاستثمار تصل إلى 11.386 مليون درهم.
- ميزانية التسيير 616 مليون درهم،
- الموظفين 1.170مليون درهم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكلت مناقشة مضامين مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء فرصة للسيدات والسادة المستشارين لتقييم حصيلة عمل الوزارة والمهام التي اضطلعت بها، من خلال المداخلات البناءة والهادفة، والمتضمنة لمجموعة من المواقف والآراء المعبرة عن اهتمامهم بهذا القطاع الحيوي.

وفي هذا الإطار أشاد السيدات والسادة المستشارين بالعرض الذي قدمه السيد الوزير والمرتكز على مجموعة من المعطيات والمؤشرات والبرامج، تعكس المجهودات الفعالة المبذولة من طرف أطر وموظفي الوزارة مركزيا وجهويا ومحليا للرفع من مستوى البنيات التحتية وللوصول إلى الأهداف المسطرة خدمة للتنمية وتحقيقا للإقلاع الاقتصادي والاجتماعي.

وأشاد السيدات والسادة المستشارين بالقرار البطولي لجلالة الملك محمد السادس نصره الله القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية، المتعلق بتحرير معبر الكركرات من ملشيات البوليساريو والذي يندرج ضمن الدفاع

عن سيادة المغرب وأراضيه، وفق الاحترام التام للمواثيق والشرعية الدولية، كما نوهوا بالتدخل الاحترافي للقوات المسلحة الملكية من أجل تأمين هذا المعبر دون إطلاق رصاصة واحدة.

وأكد كافة السادة المتدخلين على الدور الهام الذي لعبته الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله لمكافحة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لانتشار جائحة "كورونا" من قبيل الدعم الاجتماعي للفئات التي تضررت من الجائحة والدعم المقدم للمقاولات، وغيرها من الإجراءات لإنعاش الاقتصاد الوطني، مطالبين بالحرص على استمرار نفس الروح حتى يتم التغلب على هذه الجائحة بشكل نهائي، كما وجهوا تحية إكبار لكل العاملين في الصفوف الأمامية لمواجهة الجائحة من رجال الأمن الوطني والدرك الملكي والقوات المسلحة الملكية والقوات المساعدة والوقاية المدنية والأطباء والممرضين ونساء ورجال التعليم، وإلى كافة الساهرين على تأمين السير العادي لحياة المواطنين والمؤسسات.

وتمت الإشارة إلى أهمية الاستراتيجيات التي تعمل الوزارة على تنزيلها في مختلف المجالات، والتي تتجاوز أغلبها الزمن الحكومي، الشيء الذي سيؤدي إلى خلق تراكم مهم على مستوى البنية التحتية سواء تعلق الأمر بالنقل الطرقي والسككي أو بناء الموانئ والسدود واللوجستيك.

فيما يخص قطاع الطرق، تم التوقف عند التطور الذي عرفته البنية التحتية الطرقية بمختلف أنواعها: الطرق السيارة والسريعة، والطرق

الوطنية والجهوية والإقليمية، وعلى امتداد المجال الجغرافي، وتوفير خدمات ملاءمة لمستعمليها وتحسين التوازن الترابي حيث بلغ هذا الرصيد 44215 كلم سنة 2018 بمعدل يفوق 500 كلم سنويا، مؤكدين في نفس الوقت على الدور الهام الذي ستلعبه الطرق الجديدة كالطريق السريع تزنيت- الداخلة في الربط بين شمال المغرب وجنوبه.

كما ثمن بعض السادة المتدخلين عمل الحكومة في مواصلة وتشييد مجموعة من الأوراش وبإطلاق مشاريع جديدة ستعزز الشبكة الطرقية، وبسياسة ربط مراكز بعض المدن بالطرق السريع، مطالبين بتعميمها على كافة الجهات والأقاليم قصد التقليص من الفوارق الجهوية والمحلية، وتحقيق الالتقائية والنجاعة والعدالة المجالية سواء تعلق الأمر بإحداث الطرق أو صيانتها.

وارتباطا بنفس الموضوع تطرق السادة المستشارون إلى تهالك بعض المنشآت الفنية والتي تصل إلى ما يقارب 500 منشأة، حيث تتطلب وضع استراتيجية واضحة للتدخل من أجل تأهيلها من طرف الوزارة أو من خلال البحث عن شركاء لصيانتها كالجماعات الترابية.

إلى جانب هذا، سجل بعض المتدخلين مجموعة من المشاكل التي يعرفها النقل الطرقي سواء نقل المواطنين أو نقل البضائع، حيث طالب أحد المتدخلين بضرورة تأطير عملية الولوج إلى السائق المهني، مؤكدا على أن عملية تحرير القطاع من أجل تأطير وتأهيل المهنيين ودمجهم، لا يجب أن يكون مدخلا لعدم

الالتزام بالشروط المهنية نظرا لخصوصية هذا القطاع، وما يطرحه من مشاكل مرتبطة بالجوانب المهنية وضمان الحماية الاجتماعية، إضافة إلى أن تعدد الفاعلين في هذا القطاع يجعل مسألة ضبطه صعبة جدا.

وتمت المطالبة بضرورة التدخل لتوقيع عقود البرامج مع مهني النقل المؤسساتيين والقضاء على التمثيلية الفسيفسائية لمهني النقل، مما سيساهم في عملية ضبط التمثيلية للمهنيين.

وأبرز أحد السادة المتدخلين المشاكل المطروحة بخصوص النقل الحضري ببعض المدن، مقترحا ضرورة التدخل لتوفير نقل حضري متكامل ومتنوع ويليق بمكانة المواطنين، واعتماد سياسة للنقل واضحة المعالم ومحددة المجال، خصوصا على مستوى المدن قصد تفادي الإكراهات المطروحة من طرف مهنيي القطاع والتي تعيق تطوره، ومعالجتها وفق مقاربة تشاركية وبالتزامات واضحة ومحددة بين مختلف الشركاء، واقترح تجديد المحطات الطرقية بالمدن وتحسين جودة النقل الطرقي وتحسين حظيرة العربات والحافلات، وتكثيف الجهود لمحاربة حوادث السير وإعادة النظر في سياسة النقل الطرقي في شموليتها.

وتم تساءل حول مدى استمرارية برنامج تجديد حظيرة العربات خصوصا أن الميزانية المرصودة إلى المديرية المكلفة بهذا الورش تبقى ضعيفة مقارنة بالتكلفة المالية المطلوبة لهذا البرنامج الطموح. واقترح تمديد العمل به وفتحه أمام كافة مهنيي النقل، وفتح نقاش جاد للتغلب على كافة الاختلالات

التي تعترض تطور قطاع النقل، مما سينعكس إيجابا على النشاط الاقتصادي والتجاري والاجتماعي.

وتطرق أحد السادة المستشارين إلى ضرورة تعديل بعض مواد القانون الجنائي المجحفة في حق المهنيين وخصوصا التي لها علاقة ببعض الجرائم المتعلقة بتهريب ونقل الممنوعات كالمخدرات وتهريب البشر، حيث ينص القانون الجنائي على مصادرة العربات التي يتم استعمالها لهذا الغرض دون تحديد المسؤولية وتحديد الجناة الحقيقيين، الشيء الذي يضر بشركات النقل الدولي والمهنيين الذين تصادر عرباتهم مما يجعلهم ضحية لجرائم لا صلة لهم بها.

ودائما في إطار النقل الدولي تناول بعض المتدخلين المشاكل المتعلقة بالتوقيع على الاتفاقيات الثنائية، مطالبين بالتدخل من أجل توقيع اتفاقية موحدة مع الاتحاد الأوروبي تشمل كافة الدول التابعة له، لتفادي التجديد السنوي للرخص الخاصة بكل دولة وما تطرحه من صعوبة بالنسبة للمهنيين، والبحث عن الحلول والاكراهات التي تعترض الناقلين الدوليين في بعض الدول التي تطبق قوانين تحمي اقتصادها.

وفي نفس السياق أكد السادة المتدخلين على تشديد إجراءات المراقبة والتعامل مع كافة المهنيين بنفس المقاربة فيما يخص تحديد واحترام حمولة العربات قصد حماية مستعملي الطرق والقضاء على حوادث السير الناتجة عن الحمولة الزائدة.

وعلى مستوى النقل السككي، تمت الإشارة إلى الدور الذي يلعبه القطاع في نقل المواطنين وتوقفت التدخلات عند التطور الهام الذي عرفه في الآونة الأخيرة، وإلى مجموعة من المشاكل التي تعرفها بعض المحطات التي تحتاج إلى إعادة هيكلتها وتحديثها اسوة بباقي المحطات المجددة، وتم تسجيل التراخي الحاصل في الأونة الأخيرة بخصوص التقيد وتطبيق الإجراءات الاحترازية للوقاية من انتقال جائحة "كورونا" في القطارات.

أما بخصوص قطاع الموانئ، أشاد كافة السادة المستشارين بالسياسة المغربية المعتمدة في هذا القطاع وباستراتيجية الأقطاب المعتمدة من طرف الوزارة بخصوص تشييد الموانئ، حيث أصبح المغرب يتوفر على بنية منائية مهمة وبمواصفات عالمية رائدة تضاهي الدول المتقدمة، الشيء الذي جعل المغرب يتقدم من الرتبة 83 إلى الرتبة 17، ويترتب ميناء طنجة المتوسطي في الريادة بين كافة الموانئ، واستفسر حول المدة الزمنية المتبقية لإنهاء ميناء الناظور المتوسطي، ونوه كافة المتدخلين بالقرار الملكي السامي المتعلق بإحداث ميناء الداخلة الذي سيمكن من ربط بلادنا بكافة القارات وعلى الخصوص القارة الإفريقية حيث سيكون بوابة المغرب نحو دولها، وسيساهم في إنعاش الاقتصاد بالأقاليم الجنوبية .

كما تطرق أحد السادة المتدخلين إلى المشكل المتعلق بنهب الرمال واستغلال مقالع عشوائية دون الترخيص من طرف الجهات الرسمية، مطالبا

بضرورة التدخل لمحاربة هذه الظاهرة التي ستنزف الثروة الوطنية وتؤثر على البيئة.

عبر السيدات والسادة المستشارين عن قلقهم الشديد من مشكل التقلبات المناخية وتراجع التساقطات المطرية وانعكاساتها السلبية على المخزون والامن المائي، وفي نفس الوقت تمت الإشادة بسياسة تشييد السدود وتسريع وثيرة بناءها التي نهجتها بلادنا قصد القضاء على النقص الحاصل في الماء الصالح للشرب، وكذلك المخصص للسقي، كما طالب المتدخلين بضرورة محاربة استنزاف الفرشات المائية وتنويع مصادر الماء عن طريق محطات تحلية ماء البحر وتعميمها تدريجيا في عدد من المدن ومعالجة المياه العادمة وتخصيصها للسقي.

وتم التشديد على ضرورة توفير الماء الصالح للشرب لكافة المواطنات والمواطنين وعلى امتداد التراب الوطني، نظرا لأهميته في استمرار الحياة، وتيسير الولوج للماء، في ظل المجهود الكبير الذي تقوم به بلادنا في هذا المجال.

وأشار أحد المتدخلين إلى أن مسألة اعتماد المنظام الجديد من طرف الوزارة يطرح تخوفات على مستوى خلق نوع من التداخل في الاختصاصات الشيء الذي سيؤثر على علاقتها مع المهنيين والشركاء الذين لازالوا يتعاملون مع نفس المديريات الموجودة في المنظام القديم.

وأما بخصوص قطاع اللوجستيك فتم التأكيد على المجهودات المبذولة وعلى الأهمية التي يحتلها للرفع من التنمية الاقتصادية بالنظر إلى ارتفاع النقل الطرقي للبضائع على المستوى الوطني والدولي.

وفي نفس القطاع طالب أحد السادة المستشارين بضرورة تقييم بعض الاستراتيجيات المشرفة على الانتهاء أو التي قطعت مراحل مهمة من عملية التنفيذ، مبرزا أن بعض البرامج لم تحقق أهدافها، خصوصا المتعلقة باللوجستيك، وأضاف أنه منذ 2010 إلى اليوم لم يتم إنجاز إلا محطة واحدة بزناتة الدار البيضاء وتخصيصها للقطاع العام، دون الوفاء بعدد من المحطات المبرمجة ضمن الاستراتيجية الوطنية، وفي نفس الوقت ثمن نفس المتدخل مخطط العمل لسنة 2021 المتعلق بإنجاز بعض المحطات الجديدة، مشيدا بعمل الوكالة الوطنية للوجستيك في مواكبة الشركات والمهنيين في إطار مقاربة تشاركية مع الوزارة الوصية ووزارة المالية والاتحاد العام لمقاولات المغرب.

وسجل أحد السادة المستشارين أن الصفقة المتعلقة بالحماية من الفيضانات تم المصادقة عليها سنة 2018 ومنذ ذلك الحين لم يتم تخصيص لها اعتمادات مالية، وطالب بتفعيلها خاصة مع ما يعرفه المغرب من فيضانات وسيول تلحق خسائر كبيرة عند وقوعها.

كما تطرق أحد السادة المتدخلين إلى الشراكة بين القطاع العام والخاص والتي لا تتجاوز تأهيل بعض المؤسسات الاستراتيجية المهمة وتفويتها للقطاع

الخاص، في حين أن هذا الأخير لا يتدخل بشكل مهم في الاستثمار في البنية التحتية، وتساءل متدخل آخر حول مستقبل هذه الشراكة، والمشاريع التي سيتم التدخل فيها.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشاد السيد الوزير في مستهل جوابه بالمداخلات القيمة للسيدات والسادة المستشارين الدالة في محتواها على الحرص الجماعي على النهوض بقطاع التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، ولاهتمامهم بهذا القطاع الحيوي باعتباره رافعة للتنمية المجالية.

وأكد على أهمية تأهيل المنشأة الفنية وما تكلف الدولة من موارد مهمة، مشيرا إلى أنه تم وضع برمجة سنوية ستمكن من تأهيل ما مجموعه 445 قنطرة بين سنة 2021 وسنة 2024 بمبلغ مالي يقدر ب 1.6مليار الدرهم، وأكد أن المشاكل التي تعرفها مجموعة من المنشآت سيتم حلها والتغلب عليها قريبا.

وأبرز الدور الذي تلعبه الشركة الوطنية للطريق السيارة حيث تتكلف بعملية التجهيز والصيانة للطرق السيارة، مشيرا إلى أن الوزارة بصدد دراسة إمكانية تكليفها بتشييد وصيانة الطرق السريعة.

وبخصوص السكك الحديدية، أشار إلى صعوبة مراقبة الالتزام بالإجراءات الصحية من طرف المراقبين بالقطارات، موضحا على أن الرفع من الطاقة الاستيعابية للقطارات إلى 75% أدى إلى خلق مشاكل على مستوى احترام التباعد الاجتماعي، مبرزا أنه سيتم البحث حول إجراءات أخرى لتفادي انتشار الوباء واحترام التدابير الصحية المعمول بها داخل القطارات.

وفيما يتعلق بالطريق الرابط بين مكناس-الراشدية أفاد أن هذا الملف قيد الدراسة، وأضاف أن الوزارة أمام خيارين الأول مكلف يتعلق بالطريق السيار، مسجلا أن هذا الحل يصطدم بكثرة المراكز التي سيمر منها هذا الطريق مما سيفرغه من جدواه، أما الخيار الثاني أقل كلفة من الاول ويتعلق بالطريق السريع وهذا الحل هو الأقرب إلى التحقيق على أرض الواقع،

وبخصوص الطريق الوطنية رقم "9" أبرز أنه قد تم الانتهاء من إنجاز مجموعة من المحاور، مسجلا أن محور واحد يعرف مشاكل متعلقة بالشركة التي رصت عليها الصفقة، وهو المحور الرابط بين "امرزكان وتيشكا" على طول مسافة 54 كلم، والوازرة تبحت عن الحلول لتسريع وثيرة الاشتغال ومن ضمنها فسخ العقدة.

وأكد السيد الوزير على أنه متفقا مع كافة ملاحظات المتدخلين بخصوص المشاكل التي يعرفها النقل المهني سواء تعلق الأمر بالحمولة الزائدة أو الحماية الاجتماعية أو التكوين أو تجديد الحظيرة، وشدد على أن هذه

المشاكل ناتجة عن تعدد الفاعلين في تمثيلية المهنيين الذين لهم مطالب مختلفة وفي بعض الأحيان متناقضة، لكنهم يتفقون على القيام بالإضراب.

وفيما يخص حمولة الشاحنات أبدى السيد الوزير استغرابه من مطالبة بعض المهنيين بالسماح لهم بنقل حمولة أكثر من المسموح به قانونيا المحددة من طرف الشركة المصنعة للعربات في ظل مسؤولية الدولة المتعلقة بالسلامة الطرقية وبحماية المواطنين عند تنقلهم عبر الطرقات.

وللجواب على مطلب المهنيين بضرورة تشديد شروط الولوج لمهنة سائق مهني، أفاد أن الأمر يتطلب احترام مجموعة من الضوابط المطلوبة مما سيؤدي إلى إقصاء مجموعة من المهنيين يمارسونها حاليا، وأكد على أن المشكل يطرح على مستوى تداخل التمثيلية مما يصعب هذه المهمة.

وبخصوص عقد البرامج لنقل المواطنين والبضائع، اقترح السيد الوزير مناقشة هذا الموضوع أمام اللجنة حتى يضطلع السادة المستشارين على كل الجوانب المحيطة بالموضوع، ويكون للمنتخبين دور تحكيمي، وأكد في هذا الإطار أن التوقيع على عقد البرامج سيجعل كافة الفاعلين مسؤولين على تنفيذه وخصوصا المتدخلين الحكوميين، كما شدد على أن بعض المقترحات يتم قبولها من طرف بعض المهنيين في حين يتم رفضها من طرف آخرين، وهناك مشاكل محلية يتم طرحها على المستوى الوطني قصد تفجير النقاش على المستوى المركزي.

وأفاد أن المنظام الحالي للوزارة لا يطرح أي مشكل على مستوى المهام السيادية للوزارة، كما أن مهام الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية تم نقلها بشكل سلس ويبقى الإشراف العام للوزارة باعتبارها وصية على القطاع.

كما أكد أن الوزارة تدخلت لدى وزارة العدل من أجل تعديل بعض البنود المتعلقة بالقانون الجنائي والمجحفة في حق السائقين المهنيين وأرباب المقاولات النقيلة خاصة حجز المركبات.

وأشار بخصوص الاتفاقيات مع دول الاتحاد الأوروبي، إلى أنها كانت مفتوحة وتم الوصول إلى عدد كبير من الرخص حيث لم يبق مشكل الرخص مطروحا، لكن بالنسبة لتحديد نسبة ملء الشاحنات بالكازوال من طرف إسبانيا على أراضيها، فهذا الأمر منصوص عليه في القانون الإسباني، ومن غير المقبول مطالبة دولة لها سيادة بعدم تطبيق قوانينها فوق أراضيها، وأبدى قلقه من الإجراءات المشددة التي قد تطال النقل الدولي على الأراضي الاوربية، وتخلق معانات للمهنيين والتي تتعلق بالحد الأدنى للأجر، ومدة الراحة وضرورة الحجز للمبيت في الفنادق بالنسبة للسائقين.

هذا، وأشار إلى أن المؤسسات العمومية تقوم بعمل جبار في إطار المشاريع الكبرى، مما يثقل كاهلها بالمديونية، التي تلجأ إليها بعد موافقة وزارة المالية، حيث أن الأوراش التي تشيدها بطلب من الدولة تتحمل هذه الأخيرة مسؤوليتها كخط السكك الحديدية الفائق السرعة، القنيطرة- مراكش ومراكش -أكادير، ويبقى تدبير هذه المؤسسات وتسييرها من مسؤوليتها.

وأفاد أن الوزارة كان لها تحفظ حول قانون الشراكة قطاع عام – قطاع خاص، حيث هذه الشراكة تتطلب وضع آليات لجلب القطاع الخاص وانخراطه في برامج البنية التحتية، مسجلا بهذا الخصوص أن الشراكة الوحيدة التي تركز عليها المقاولات تهم قطاع الماء والكهرباء.

أما بخصوص قطاع الماء أشار السيد الوزير الى ثلاثة مستويات من التدخل لتوفير الماء، يتعلق المستوى الأول بالمياه السطحية عن طريق توفير السدود حيث سيتم في السنوات الثالثة المقبلة برمجة 15 سد، وتحلية مياه البحر، مسجلا أن جميع المناطق التي سيطرح لديها مشكل قلة المياه ونذرتها سيتم تشيد محطات التحلية بها، كما أفاد أن الإعلان عن انشاء محطة الدار البيضاء يأتي في هذا السياق، مبرزا أنها ستكون أكبر محطة على المستوى القاري والعالمي، مؤكدا على عدم تصور قطب الدار البيضاء بدون ماء.

وأشار إلى أن الماء المخصص للسقي يستهلك 80% من نسبة المياه علما أن الاقتصاد الوطني يعتمد على القطاع الفلاحي، وبالتالي ضرورة البحث عن آليات تقليص استهلاك الماء في المجال الفلاحي والاقتصاد فيه، أما بخصوص سقي المناطق الخضراء فسيتم التوجه نحو معالجة المياه العادمة وتخصيصها لهذا النوع من السقي.

وأفاد أن نهب الرمال تعد جريمة يعاقب عليها القانون، مشيرا إلى أن الوزارة تسهر على تطبيق القانون والتدخل في المقالع القانونية للتوفيق بين

الاستغلال العقلاني لهذا المورد وما يحققه من إقلاع اقتصادي ببلادنا من جهة، والمحافظة على البيئة من جهة أخرى.

وأفاد السيد الوزير أن ميناء الناظور المتوسطي سيكون جاهزا سنة 2023 رغم التأخر الذي عرفه نتيجة وجود بعض الاكراهات التي تم التغلب عليها.

العرض التقديمي للسيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

عرض السيد الوزير حول الميزانية الفرعية للتجهيز والنقل واللوجستيك والماء برسم القانون المالي 2021

مجلس المستشارين - 30 نونبر 2020

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

محاور العرض

- أحداث ميزت سنة 2020
- منجزات 2020 وبرنامج 2021 حسب القطاعات
  - ✓ قطاع الطرق
  - ✓ قطاع الماء
  - ✓ قطاع الموانئ والملاحة التجارية
  - ✓ قطاع النقل البري واللوجستيك
  - ✓ قطاع الأرصاد الجوية
  - ✓ القطاعات الأفقية (التشريع، الموارد البشرية، الملك العمومي، التعاون)
- الزيارات الميدانية
- مجموع الاعتمادات المبرمجة لسنة 2021

جائحة كورونا

تذكير بأهم المراحل

- تسجيل أول حالة إصابة مؤكدة بفيروس كورونا المستجد في 2 مارس بالدار البيضاء
- اتساع رقعة تفشي المرض والإعلان عن حالة الطوارئ الصحية ابتداء من يوم 20 مارس
- تمديد حالة الطوارئ الصحية مع تخفيف تدابير الحجر الصحي تدريجيا
- تنزيل مخطط التخفيف من تدابير الحجر الصحي ابتداء من 11 يونيو

أحداث ميزت سنة 2020

جائحة كورونا

تذكير بالإجراءات المتخذة في إطار حالة الطوارئ الصحية

- 12 مارس: إبلاغ جميع ممثلي مهني النقل الدولي للمسافرين بتوقيف نشاط نقل المسافرين من وإلى الدول الأوروبية
- 13 مارس: تعليق جميع رحلات الركاب من إسبانيا والجزائر حتى إشعار اخر
- 14 مارس: تعليق الرحلات الجوية من وإلى 25 دولة إضافية
- 15 مارس: تعليق جميع الرحلات الدولية مع باقي الدول
- 21 مارس: توقيف جميع خطوط القطارات من وإلى مختلف الاتجاهات، والإبقاء على حد أدنى من قطارات القرب الرابطة بين الدار البيضاء-الرباط-القنيطرة والدار البيضاء-مطار محمد الخامس والدار البيضاء-سطات والدار البيضاء-الجديدة، بالنسبة للمتنقلين لأسباب مهنية مثبتة مع احترام الطاقة الاستيعابية الموصى بها
- 23 مارس: توقيف نشاط المحطات الطرقية ونقل المسافرين عبر الطرق وعدم حجز أو بيع تذاكر الحافلات
- 30 مارس: تحديد عدد ركاب شاحنات نقل البضائع في شخصين، سائق الشاحنة ومرافقه
- وضع بعض مقاولات النقل السياحي مركباتها رهن إشارة الأطر الصحية والعاملين في المجال الصحي لتسهيل تنقلاتهم من وإلى المراكز الصحية
- دعوة المقاولات النقلية إلى احترام الطاقة الاستيعابية المحددة لمركبات النقل العمومي للمسافرين والنقل المزدوج في حدود 50% ثم 75%
- الترخيص بصفة استثنائية للشركات العاملة في نشاط نقل المستخدمين لتعزيز أسطولها بمركباتها المستغلة في نشاط النقل السياحي أو النقل العمومي للمسافرين وذلك استجابة للمطلبات الملحة للآمرين بالنقل
- تعليق جميع أنشطة سفن نقل الركاب وسفن الرحلات البحرية السياحية وسفن النزهة بكافة موانئ المملكة
- حصر نشاط سفن نقل الركاب والنقل المتدحرج على نقل شاحنات النقل البري الدولي مع سائقيها
- تأجيل مواعيد امتحانات الحصول على رخصة السياقة أو إلغائها حسب اختيارهم وحث جميع المرتفقين على عدم التنقل الى مراكز تسجيل السيارات إلا للضرورة القصوى
- توقيف نشاط المقاولات والمؤسسات المرخصة من طرف الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية

أحداث ميزت سنة 2020

جائحة كورونا

تداعيات الجائحة على خدمات النقل

- ✓ توقف نشاط ما يناهز 1540 مقاولة نقلية عاملة في هذا المجال وكذا توقف مجموعة من المستخدمين عن العمل، حيث يقدر عدد العاملين حوالي 15.000 شخصا بصفة مباشرة منها حوالي 7.000 سائق مهني
- ✓ توقف إنتاجية بعض القطاعات وإغلاق بعض الوحدات الصناعية، مما أدى إلى انخفاض الطلبيات على نقل البضائع وبالتالي توقف مجموعة من المقاولات عن العمل خاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة والتي تمثل 87,5 في المائة من مجموع مقاولات نقل البضائع
- ✓ الرجوع الفارغ نحو المغرب لمعظم الرحلات التي يقوم بها الناقلون الدوليون للبضائع، الشيء الذي أثر وبشدة على مردودية المقاولات خاصة أنها قد قامت باستثمارات من أجل تغيير أسطولها ليتلاءم مع المتطلبات البيئية للاتحاد الأوروبي
- ✓ تضرر مقاولات النقل السياحي، ويقدر عدد المقاولات النقلية السياحية ب 1600 بأسطول يبلغ 9170 مركبة معدل سنه يقل عن 6 سنوات
- ✓ توقف 13 سفينة عن العمل من أصل 20 منذ بداية الأزمة من بينها سفينتان تحملان العلم المغربي
- ✓ تضرر المقاولات والمؤسسات المرخصة من طرف الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية (مراكز الفحص التقني، مؤسسات تعليم السياقة)
- ✓ تراجع مهم لمداخيل المكتب الوطني للسكك الحديدية والشركة الوطنية للطرق السيارة والوكالة الوطنية للسلامة الطرقية
- ✓ تراجع مداخيل الصندوق الخاص بالطرق

أحداث ميزت سنة 2020

جائحة كورونا

تداعيات الجائحة على تقدم الأوراش

تراجع في وثيرة الإنجاز أو توقف العمل ببعض أوراش الأشغال العمومية التي تشرف عليها الوزارة والمؤسسات الواقعة تحت وصايتها لأسباب مرتبطة أساسا ب :

- مغادرة اليد العاملة والأطر المؤهلة خلال فترة الحجر الصحي الوطني
- صعوبة تنقل اليد العاملة والأطر المؤهلة من وإلى أماكن العمل والأوراش
- صعوبة تزويد الأوراش بالمواد الأولية وخاصة مع فرض الأداء المسبق قبل التسليم من طرف الموردين
- ندرة بعض المواد الضرورية للأوراش
- ندرة بعض قطع غيار آليات الأشغال العمومية
- إغلاق مراكز صيانة آليات الأشغال العمومية

القطاع	عدد الأوراش	الكلفة الإجمالية بملايين الدراهم	نسبة الأوراش المتوقفة خلال فترة الحجر الصحي الشامل (%)	نسبة التوقف حاليا
الطرق	472	15.603	55 %	تم استئناف جميع الأوراش التي توقفت أو تعطلت بسبب الجائحة
الموانئ	29	1.300	% 7	
الطرق السيارة	89	2.270	%5	
السكك الحديدية	45	1.931	% 50	
السدود	14	10.451	%14	
البناء	338	9.094	% 65	
المجموع	**988**	**40.649**	**33 %**	

أحداث ميزت سنة 2020

جائحة كورونا

التدابير المواكبة

- الحرص على استمرارية تفعيل المخططات والبرامج الاستثمارية للوزارة رغم الإكراهات التي تعرفها المالية العمومية
- إحداث وحدة اليقظة على مستوى المصالح المركزية للوزارة وذلك من أجل مواكبة المصالح الخارجية والتنسيق مع القطاعات الأخرى للوزارة
- حث المصالح الخارجية للوزارة على تحسيس الشركات بالتخاذ تدابير تضمن عدم انتشار الوباء بالأوراش خاصة منها تلك التي تعتمد على اليد العاملة بكثرة لإنجازها
- وضع الحلول القانونية والتنظيمية الملائمة بشراكة مع ممثلي مقاولات الأشغال العمومية والبناء لتجاوز الإكراهات المتعلقة بنقص اليد العاملة والمواد الضرورية لاستمرار الأشغال
- إنجاز دفتر التحملات الخاص بتدبير مخاطر انتشار جائحة كورونا في قطاع الأشغال العمومية والبناء من أجل مواكبة فترة رفع الحجر الصحي
- تقليص آجال الأداء و تمديد آجال إنجاز الصفقات، في حدود مدة الحجر الصحي، لتفادي تطبيق غرامات التأخير على المقاولات المعنية
- إدخال بعض التسهيلات على نظام تكييف وتصنيف المقاولات ومختبرات البناء ومكاتب الدراسات من خلال تمديد صلاحية الشواهد المتعلقة بتطبيق وتصنيف المقاولات إلى 6 أشهر بالنسبة لتلك المنتهية ما بين 20 مارس و 30 نونبر2020 وتبسيط بعض الإجراءات من حيث الوثائق المدلى بها
- تفعيل الإجراءات الصحية المقترحة من طرف المنظمة البحرية الدولية بتنسيق مع السلطات الصحية الوطنية لمواجهة الجائحة على مستوى الموانئ المغربية والسفن التي ترسو بها

الإكراهات

- وجود نسبة مهمة من المهنيين غير المهيكلين خاصة بقطاعات الخدمات التي تعد من بين أهم القطاعات المتضررة بجائحة كورونا
- عدم جاهزية مهنيي القطاع في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- ضعف الاستثمار في الوسائل الحديثة للعمل مع وجود نسبة من الشركات العائلية
- ارتباط بعض المشاريع والأوراش بموردين خارجيين مما أدى إلى توقفها خلال فترة الحجر الصحي

أحداث ميزت سنة 2020

جائحة كورونا

القانون المالي التعديلي 2020

تجاوبا مع المجهود الحكومي الرامي لتعبئة الموارد المالية الكفيلة للتصدي لتداعيات جائحة كورونا، قامت الوزارة في إطار قانون المالية التعديلي برسم سنة 2020 باعتماد برمجة ميزانية جديدة للقطاعات الوزارية والمؤسسات التابعة لها تقوم على أساس مراجعة البرمجة المالية لإنجاز بعض المشاريع تأخذ بعين الاعتبار تراجع وتيرة تنفيذها بسبب الحجر الصحي (وذلك دون إلغاء أو تأجيل أي منها)

- ميزانية الاستثمار:

برسم قانون المالية التعديلي لسنة 2020، بلغ مجموع اعتمادات الأداء المرصودة للوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء 8.330 مليون درهم كاعتمادات للأداء و5.706 مليون درهم كاعتمادات للالتزام برسم سنة 2021 وما يليها

- ميزانية التسيير:

استفادت وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء في قانون المالية التعديلي لسنة 2020 برسم ميزانية التسيير من اعتمادات مالية إجمالية بلغت 596 مليون درهم.

- الحسابات الخصوصية للخزينة:

حدد مداخيل الحسابات الخصوصية للخزينة التابعة لهذه الوزارة برسم قانون المالية التعديلي لسنة 2020 فيما يلي:

- 2.400 مليون درهم كموارد للصندوق الخاص بالطرق،
- 16 مليون درهم لصندوق تحديد وحفظ وتثمين الملك العمومي البحري والمينائي.

أحداث ميزت سنة 2020

جائحة كورونا

مساهمات المؤسسات العمومية التابعة للوزارة في صندوق تدبير ومواجهة وباء فيروس كورونا وصلت إلى 840 مليون درهم

المؤسسة	المبلغ
الوكالة الخاصة طنجة المتوسط	300 مليون درهم
شركة مارسا المغرب	300 مليون درهم
المكتب الوطني للسكك الحديدية	100 مليون درهم
الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب	50 مليون درهم
الشركة الوطنية للنقل واللوجستيك	50 مليون درهم
المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب	30 مليون درهم
الشباك الوطني الوحيد لتبسيط مساطر التجارة الخارجية (PORTNET)	10 مليون درهم

أحداث ميزت سنة 2020

جائحة كورونا

المخطط المندمج للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي

الأهداف	المحاور

- استعادة المقاولات الوطنية لعافيتها المالية
- الحفاظ على مناصب الشغل المحدثة
- الحد من الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الصحية وتدارك الخسائر المترتبة عنها
- خلق ديناميكية إيجابية لاستعادة مناخ الثقة
- تجاوز الاختلالات والمعيقات البنيوية التي تحول دون تحقيق النمو والصمود أمام الأزمات
- جعل الإدارة حريصة على دعم المقاولة ومواكبتها مع ضمان القرب وشروط حسن الاستقبال والنجاعة في الأداء

أحداث ميزت سنة 2020

تفعيل ثلاث مؤسسات جديدة

تم خلال سنة 2020 الشروع الفعلي لاشتغال ثلاث مؤسسات جديدة تحت وصاية الوزارة

الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية

انعقاد أول مجلس إدارة للوكالة الوطنية للسلامة الطرقية يوم 26 فبراير 2020 :

- تقديم والمصادقة على المخطط الثلاثي للوكالة 2020 - 2022
- تقديم والمصادقة على برنامج عمل الوكالة وميزانيتها برسم سنة 2020
- عقد ندوة صحفية لعرض الشريط المؤسساتي للوكالة وأهم مشاريعها الاستثمارية

الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة

ترأس السيد رئيس الحكومة، السيد سعد الدين العثماني، يوم 8 يوليوز 2020 بالرباط، الاجتماع الأول التأسيسي لمجلس إدارة الوكالة، والذي خصص لإرساء الأسس التنظيمية والتدبيرية لها وكذا استشراف آفاق عملها خلال المرحلة المقبلة. وتمت المصادقة على:

- مكونات المخطط المديري للوكالة
- برنامج العمل للفترة 2020-2022
- ميزانية الوكالة برسم سنة 2020
- الهيكل التنظيمي للوكالة
- النظام الأساسي لمستخدميها

مؤسسة الأعمال الاجتماعية

انعقاد الدورة الأولى لأشغال مجلس التوجيه والمراقبة لمؤسسة الأعمال الاجتماعية للأشغال العمومية، والتي تمت بتقنية التناظر عن بعد يوم الثلاثاء 29 شتنبر 2020 .

وتمت المصادقة على:

- النظام الداخلي
- القانون الأساسي للمستخدمين
- نظام الصفقات والتوريدات
- الهيكل التنظيمي للمؤسسة
- برنامج العمل السنوي والميزانية السنوية لسنة 2020

أحداث ميزت سنة 2020

الهيكل التنظيمي الجديدة للوزارة

تفعيلا للتعليمات الملكية السامية بإدماج كتابة الدولة المكلفة بالماء في وزارة التجهيز واللوجستيك تم اعتماد المرسوم رقم 2.19.1094 المتعلق بتحديد اختصاصات وتنظيم الوزارة، وقرار لوزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء رقم 1921.20 بتحديد تنظيم واختصاصات الأقسام والمصالح التابعة للإدارة المركزية للوزارة

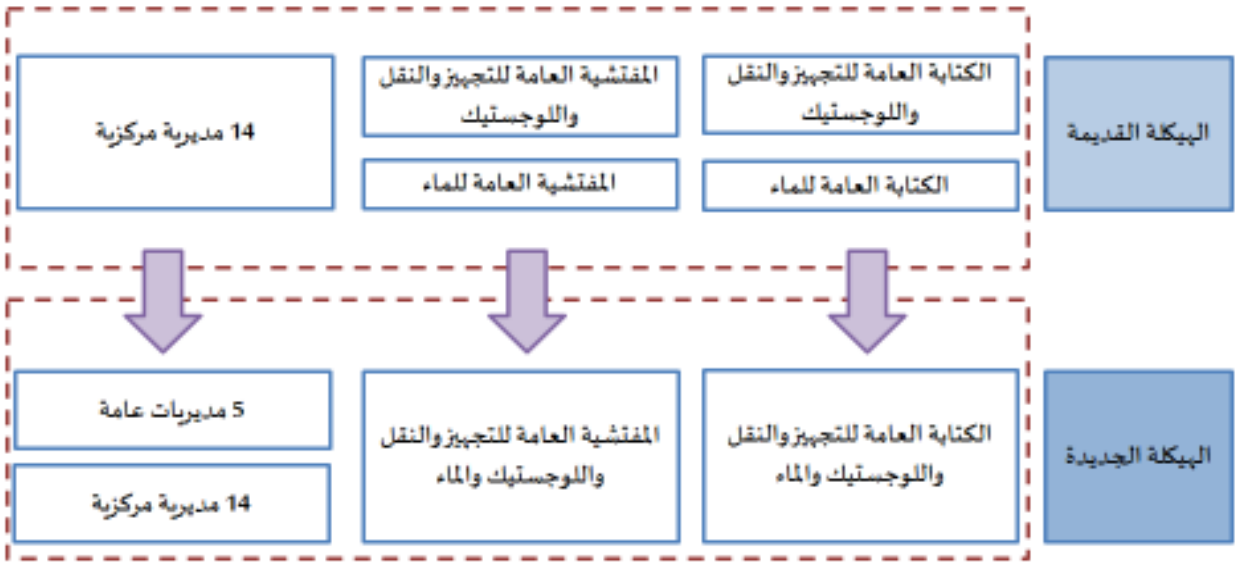

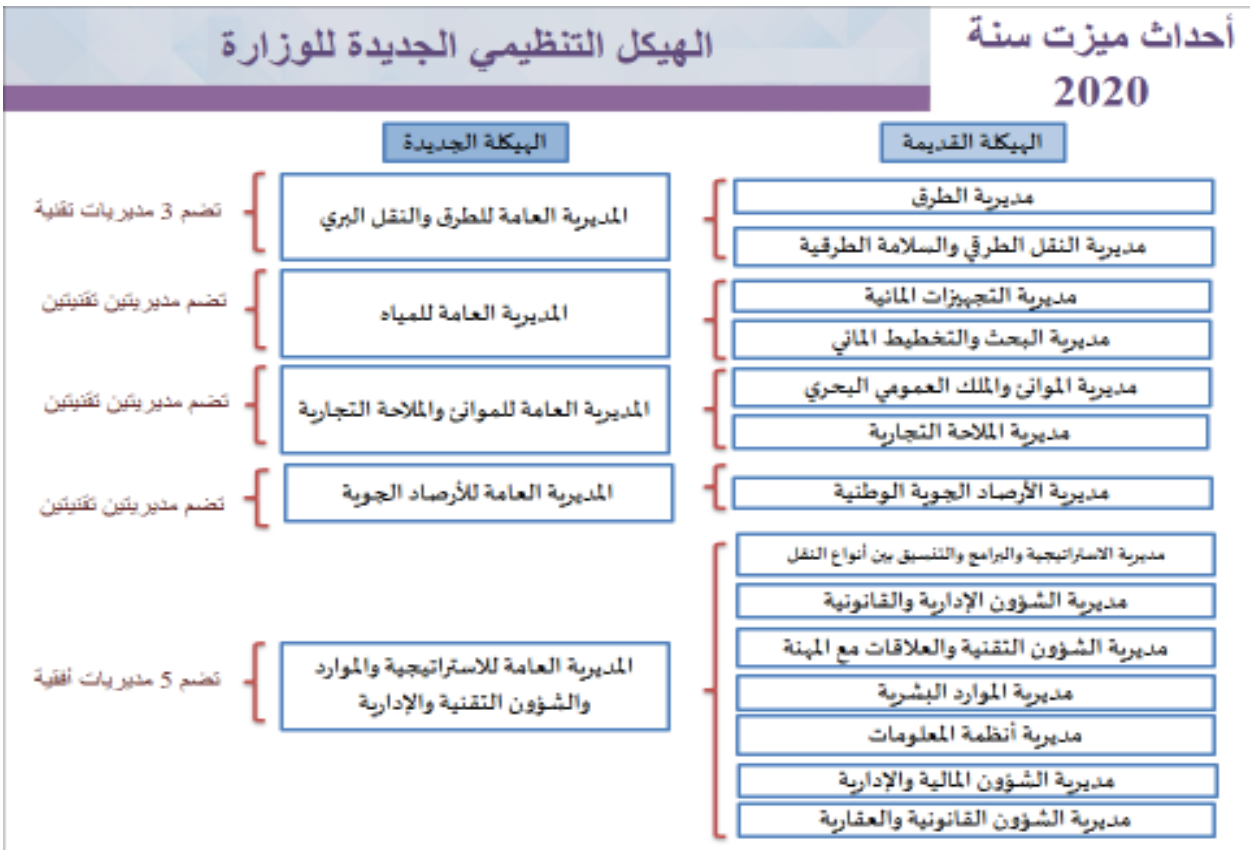
أحداث ميزت سنة 2020
الهيكل التنظيمي الجديدة للوزارة
الهيكلة القديمة
الهيكلة الجديدة
مديرية الطرق
مديرية النقل الطرقي والسلامة الطرقية
المديرية العامة للطرق والنقل البري
تضم 3 مديريات تقنية
مديرية التجهيزات المائية
مديرية البحث والتخطيط المائي
المديرية العامة للمياه
تضم مديريتين تقنيتين
مديرية الموانئ والملك العمومي البحري
مديرية الملاحة التجارية
المديرية العامة للموانئ والملاحة التجارية
تضم مديريتين تقنيتين
مديرية الأرصاد الجوية الوطنية
المديرية العامة للأرصاد الجوية
تضم مديريتين تقنيتين
مديرية الاستراتيجية والبرامج والتنسيق بين أنواع النقل
مديرية الشؤون الإدارية والقانونية
مديرية الشؤون التقنية والعلاقات مع المهنة
مديرية الموارد البشرية
مديرية أنظمة المعلومات
مديرية الشؤون المالية والإدارية
مديرية الشؤون القانونية والعقارية
المديرية العامة للاستراتيجية والموارد والشؤون التقنية والإدارية
تضم 5 مديريات تقنية

أحداث ميزت سنة 2020
الهيكلة الجديدة لميزانيات الوزارة
تم في إطار إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2021 اعتماد هيكلة ميزانياتية جديدة تأخذ بعين الاعتبار التنظيم الجديد للوزارة .
برنامج الطرق
برنامج الموانئ والملك العمومي البحري
برنامج النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية
برنامج الملاحة التجارية
برنامج القيادة والتوجيه
برنامج الماء
برنامج الأرصاد الجوية
برنامج القيادة والحكامة
برنامج دعم الاستراتيجيات القطاعية
1 برنامج الطرق
2 برنامج النقل البري واللوجيستيك
المديرية العامة للطرق والنقل البري
3 برنامج الماء
المديرية العامة للمياه
4 برنامج الموانئ والملاحة التجارية
المديرية العامة للموانئ والملاحة التجارية
5 برنامج الأرصاد الجوية
المديرية العامة لأرصاد الجوية
6 برنامج القيادة والتوجيه
المديرية العامة للاستراتيجية والموارد والشؤون التقنية والإدارية

المملكة المغربية
وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء
أحداث ميزت سنة 2020
- الأنشطة الملكية

أحداث ميزت سنة 2020
الأنشطة الملكية
-ترأس صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، يوم 7 يناير، بالقصر الملكي بمراكش، جلسة عمل خصصت للبرنامج الأولي الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027، حيث أعطى تعليماته السامية قصد العمل على تفعيل هذا البرنامج، الذي تبلغ تكلفته الإجمالية 115 مليار درهم
-كما أشرف صاحب الجلالة على إطلاق عدة مشاريع مائية وهيدرو-فلاحية يوم الخميس 16 يناير بإقليم الصويرة، حيث قام بتدشين سد "مولاي عبد الرحمان"، المنجز على واد القصوب بغلاف مالي 920 مليون درهم، ومشروع الإعداد الهيدرو-فلاحي لمدار "القصوب" أسفل السد الجديد، الذي يكلف استثمارات بقيمة 238 مليون درهم، وكذا مشاريع الماء الصالح للشرب المتعلقة بإنجاز محطة معالجة مياه السد وقناة الربط (135 مليون درهم)، ومشروعا لتعزيز الولوج إلى الماء الصالح للشرب بالوسط القروي (192 مليون درهم)
-ترأس صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، حفل إطلاق الاتفاقية-الإطار المتعلقة ببرنامج التنمية الحضرية لمدينة أكادير (2020-2024)، يوم 4 فبراير، وتم التوقيع عليها في إطار الشراكة بين عدد من القطاعات الوزارية والجماعات الترابية قصد إنجاز مشاريع هذا البرنامج (الطريق المداري الشمالي الشرقي لأكادير والطريق السريع الحضري)

المملكة المغربية
وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء
منجزات 2020 وبرامج 2021 حسب القطاعات

المملكة المغربية
وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء
قطاع الطرق : معطيات عامة

قطاع الطرق

الأهداف الاستراتيجية للقطاع

1. تطوير شبكة طرقية من أجل توفير خدمات ذات مستوى عال مع تقوية العرض الطرقي حول الأقطاب الحضرية الكبرى
2. تحديث الشبكة الطرقية من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا
3. توفير خدمة ملائمة لمستعملي الطريق مع القيام بصيانة وتثمين الرصيد الطرقي الذي تقدر قيمته بأكثر من 250 مليار درهم
4. تأهيل وتحسين مستوى الخدمة بالنسبة لحظيرة القناطر والمنشآت الفنية
5. تطوير شبكة طرق جديدة تعتمد سياسة القرب من أجل تحسين التوازن الترابي والتقانية المشاريع المتعلقة بالتنمية البشرية

قطاع الطرق

الرصيد الطرقي

يتوفر المغرب على رصيد طرقي هام يبلغ 57 334 كلم، منها 44 215كلم معبدة

الطرق السيارة	الطرق السريعة	الطرق الوطنية	الطرق الجهوية	الطرق الإقليمية	المنشآت الفنية الطرقية
1.800 كلم	1.329 كلم	13.683 كلم	9.813 كلم	20.719 كلم	10.787 منشأة

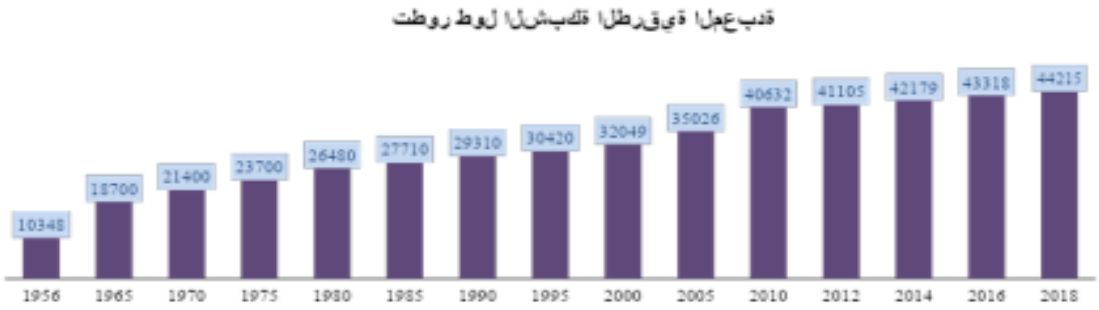

تجدر الإشارة أن هذه الإحصائيات تعدل كل سنتين وأن تلك المتعلقة بسنة 2020 توجد حاليا في طور الإنجاز.

قطاع الطرق

أهم المؤشرات

حالة الشبكة الطرقية المعبدة

تطور مهم في حالة الشبكة الطرقية خلال السنوات الأخيرة، حيث أنه حسب آخر الحملات التقنية التي أجريت خلال سنة 2018، تقريبا 61% منها توجد في حالة حسنة إلى جيدة بتحسن نسبته نقطة واحدة إضافية مقارنة مع سنة 2016 و 7,4 نقاط مقارنة مع سنة 2012.

	الطرق السيارة	الطرق الوطنية	الطرق الجهوية	الطرق الإقليمية	المجموع
حركة السير (مليون عربة كيلومتر في اليوم)	24,26	45,77	20,687	19,84	108,74
النسبة (%)	%22,31	%40,26	%19,18	%18,25	%100

حالة حظيرة المنشآت الفنية

بالإضافة إلى الحالة المقلقة لعدد مهم من القناطر المهددة بالانهيار، والتي تصل إلى 500 وحدة، تعاني حظيرة المنشآت الفنية بالمغرب من مشاكل أخرى تحد من مستوى خدمتها وتعيق انسيابية حركة السير، ويتعلق الأمر خاصة بوجود 2.675 منشأة مغمورة و3.089 وحدة ضيقة و109 وحدة ذات حمولة محدودة

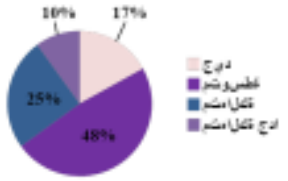

حركة السير

عرفت حركة السير على الطرق تطورا خلال سنة 2019، حيث بلغت 108,74 مليون عربة كيلومتر في اليوم أي بزيادة 1,78% مقارنة مع سنة 2018. أما من فاتح يناير إلى غاية متم شتنبر 2020

قطاع الطرق

منجزات 2020

الاتفاقيات الموقعة أمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

الجهة	الاتفاقية	مدة الانجاز	المبلغ (بمليون درهم)	حصة الوزارة (بمليون درهم)	الاعتمادات المعبأة إلى شتنبر 2020	المبلغ المتبقي
الدار البيضاء سطات	ربط شمال ميناء الدار البيضاء والمنطقة اللوجيستيكية زناتة	2018-2015	600	70	70	-
	برنامج تطوير البنية التحتية الطرقية للدار البيضاء الكبرى	2020-2015	978	605	321	284
الرباط-سلا-القنيطرة	الرباط مدينة الأنوار	2018-2014	850	850	850	-
	مخطط تأهيل وتهيئة الشبكة الطرقية بإقليم القنيطرة	2020-2015	541	379	275	104
	تهيئة مركز الخصاصرة على الطريق الوطنية رقم 1 بجماعة عرباوة	2018-2017	9	5	-	5
	تثنية الطريق الوطنية رقم 27 الرابطة بين مدخل الطريق السيار ومولاي بوسلهام	2018-2017	40	20	-	20
	تهيئة محور مركز سوق الأحد على الطرق الإقليمية 4201 و4234	2018-2017	16	10	-	10
	تهيئة مدخل القنيطرة عبر قنطرة أولاد برجال والطريق الثانوية 206	2018-2017	8	4	-	4
	تثنية الطريق الوطنية رقم 1 بين القنيطرة وسلا	2018-2017	100	50	50	-
	تثنية الطريق الوطنية رقم 4 بين القنيطرة و سيدي يحيى الغرب	2016-2015	180	120	120	
طنجة- تطوان-الحسيمة	الحسيمة مفترق المتوسط	2019-2017	464	464	413	51
	الطريق السريع تازة الحسيمة	2011-2015	3.130	2.253	2.253	
	طنجة ميترونول	2017-2013	660	325	325	-
	الرفع من مستوى الطريق الوطنية رقم 2 بين تطوان و شفشاون	2018-2014	600	600	448	152
مراكش-أسفي	مراكش الحاضرة المتجددة	2017-2014	484	242	202	40
العيون-الساقية الحمراء	الطريق السريع تزنيت-الكويرة وتقوية وتوسيع الطريق الوطنية رقم 1	2021-2016	8.500	2.100	2.100	-
	تهيئة المحاور الطرقية بين العيون والصمارة وطانطان	2021-2016	342	342	304	38
بني ملال – خنيفرة	تأهيل المحاور الاستراتيجية بأقاليم بني ملال-الفقيه بن صالح – أزيلال	2018-2014	1.100	715	317	398
الجهة الشرقية	تثنية المحور الطرقي وجدة-الناظور على طول 101 كلم	2018-2015	1.100	650	650	
سوس ماسة	برنامج التنمية الحضرية لمدينة أكادير	2024 -2020	1.402	450	-	450
المجموع	20 اتفاقية		21.104	10.254	8.698	1.556

قطاع الطرق

منجزات 2020

بعض المشاريع الطرقية المنجزة في إطار الشراكة

- اتفاقية شراكة لإنجاز أشغال تثنية الطريق الوطنية رقم 7 الرابطة بين سيدي إسماعيل وسيدي بنور على طول 15 كلم بغلاف مالي إجمالي يبلغ 100 مليون درهم برسم 2020-2021، حيث تبلغ حصة الوزارة 45 مليون درهم
- اتفاقية شراكة لإنجاز أشغال تثنية الطريق الجهوية رقم 316 الرابطة بين الجرف الأصفر ومصور راسو على طول 12,9 كلم بإقليم الجديدة بغلاف مالي إجمالي يبلغ 90 مليون درهم برسم 2019-2021، حيث تبلغ حصة الوزارة 36,3 مليون درهم
- اتفاقية شراكة لإنجاز تثنية الطريق الوطنية رقم 16 بين تاويمة وأركمان من النقطة الكيلومترية 409+400 إلى النقطة الكيلومترية 428+000 على طول 12,3 كلم بإقليم الناظور بغلاف مالي إجمالي يبلغ 154 مليون درهم، حيث تبلغ حصة الوزارة 79 مليون درهم
- اتفاقية شراكة تتعلق ببرنامج تأهيل المحاور الطرقية المهيكلة لعمالة الصخيرات تمارة 2020-2025 بغلاف مالي إجمالي يبلغ 488 مليون درهم، حيث تبلغ حصة الوزارة 448 مليون درهم
- اتفاقية شراكة لإنجاز تثنية الطريق الوطنية رقم 4 الرابطة بين سيدي يحيى الغرب وسيدي قاسم عبر سيدي سليمان خلال الفترة 2020-2023 بغلاف مالي إجمالي يبلغ 510 مليون درهم، حيث تبلغ حصة الوزارة 230 مليون درهم
- اتفاقية شراكة لإنجاز توسيع وتقوية الطريق الجهوية رقم 401 (الإقليمية رقم 4701 سابقا) الرابطة بين إقليمي تطوان والفحص أنجرة خلال الفترة 2020-2022 بغلاف مالي إجمالي يبلغ 77 مليون درهم، حيث تبلغ حصة الوزارة 30,8 مليون درهم
- اتفاقية شراكة لإنجاز المبدل الطرقي الرابط بين سطات وسد المسيرة بجهة الدار البيضاء سطات بغلاف مالي إجمالي يبلغ 70 مليون درهم، والذي سوف يعبأ كليا خلال الفترة 2019-2020 من طرف الجهة

قطاع الطرق

منجزات 2020

الطريق السريع تزنيت -العيون

الشطر	المقطع	الطول(كلم) /عدد المنشآت الفنية	تكلفة المشروع بمليون درهم	نسبة تقدم الأشغال
تزنيت – كلميم	المقطع 1 : تزنيت - بولعمان	37 كلم/ 2 منشأة فنية	421	%54
	المقطع 2 : بولعمان – أنجا	39 كلم/ 1 منشأة فنية	436	%12,38
	المقطع 3 : أنجا – كلميم	38 كلم/ 2 منشأة فنية	383	%15,65
	المنشآت الفنية	5 منشأة فنية	90	% 70
كلميم – طانطان	المقطع 4: كلميم- زريويلة	23 كلم/ 2 منشأة فنية	189	%98
	المقطع 5: زريويلة- راس امليل	46 كلم/ 1 منشأة فنية	310	%15,6
	المقطع 6 : راس امليل –واد درعة	40 كلم	358	%7
طانطان–واد الواعر	المقطع 7 : واد درعة – الوطية	47 كلم/ 2 منشأة فنية	408	%21
	المقطع8 : الوطية – واد الشبيكة	31 كلم	250	%14
	المقطع 9 : واد الشبيكة – الواد الواعر	39 كلم/ 3 منشأة فنية	298	%10
واد الواعر–طرفاية	المقطع 10: الواد الواعر- أخفنير	36 كلم	227	38%
	المقطع 11:أخفنير- طرفاية(الجزء 1)	40 كلم/ 1 منشأة فنية	212	64%
	المقطع 12: أخفنير- طرفاية (الجزء 2)	40 كلم	195	%60
	منشأة فنية	1 منشأة فنية	15,8	%70
طرفاية–العيون	المقطع 13 : طرفاية-الدورة	57 كلم	285	%90
	المقطع 14: الدورة-العيون	40 كلم/1 منشأة فنية	219	%48 تم إنهاء الصفقة الأصلية تم المصادقة على صفقة إنهاء الأشغال
	المقطع 15: الطريق المداري للعيون	7 كلم/1 منشأة فنية	1.100	سيتم الإعلان عن طلب العروض للأشغال بداية 2021

قطاع الطرق

منجزات 2020

توسيع الطريق الوطنية الرابطة بين العيون والداخلة

الشطر	المقطع	الطول(كلم)	تكلفة المشروع بمليون درهم	نسبة تقدم الأشغال
العيون - بوجدور	المقطع 16	22,7	40,3	الصفقة في طور المصادقة
بوجدور- واد الكراع	المقطع 17	8	32,2	انطلاق الأشغال
	المقطع 18	17	16,8	انطلاق الأشغال
	المقطع 19	40	68	%100
	المقطع 20	28	49	%100
	المقطع 21	67,5	70	8 %
	المقطع 22	32	59	%100
	المقطع 23	32	63	%100
	المقطع 24	30	35	انطلاق الأشغال
	المقطع 25	39	71	%100
واد الكراع- الداخلة	المقطع 26	39	76	%100
	المقطع 27	43	95	%100
	المقطع 28	49	95	%100
	المقطع 29	35	81.5	%100
	المقطع 30	34	73.5	%100

الطريق السريع تزنيت -العيون
وتوسيع الطريق الوطنية رقم 1 إلى 9
أمتار بين مدينتي العيون والداخلة

قطاع الطرق
منجزات 2020
الـطـرق الـسـريـعـة
العمليات المرتقب الانتهاء من إنجازها خلال سنة 2020
– تثنية الطريق الجهوية رقم 403 الرابطة بين تمارة وتامسنا على طول 7,5 كلم
– تثنية الطريق الجهوية رقم 305 الرابطة بين بوزنيقة وبن سليمان على طول 12 كلم
– تثنية الطريق الوطنية رقم 1 من النقطة الكيلومترية 441 إلى النقطة الكيلومترية 443 و الطريق الإقليمية رقم 3427 من النقطة الكيلومترية 200+0 إلى النقطة الكيلومترية 900+1 على طول 4,7 كلم بإقليم الجديدة
– تثنية الطريق الوطنية رقم 9 الرابطة بين المحمدية وعين حرودة على طول 14.5 كلم
– تثنية الطريق الجهوية رقم 607 الرابطة بين بركان والعيون الشرقية على طول 36,6 كلم
– الطريق السريع تزنيت العيون (المقطع الطرقي كلميم –زرويلة) على طول 22,6 كلم
عند الانتهاء من المشاريع التي توجد حاليا في طور الإنجاز،
سيبلغ طول شبكة الطرق السريعة 301.4 كلم

قطاع الطرق
منجزات 2020
الـطـرق الـسـيـارة
تنمية شبكة الطرق السيارة
. إنجاز الدراسات التقنية لمشروع الطريق السيار ترسيف - الناظور على طول 105 كلم
. إنجاز الدراسات التمهيدية للطريق السيار القاري الرابط بين الرباط والدار البيضاء على طول 60 كلم
. انطلاق المرحلة الثانية من طلب العروض الانتقائي المتعلق بإنجاز أشغال تثليث الطريق السيار المداري للدار البيضاء بين تيط مليل ومفترق ليساسفا و الطريق السيار الدار البيضاء-برشيد بين الدار البيضاء والنقطة الكيلومترية 400+16
الجسور
الانتهاء من إنجاز عدد من الجسور المخصصة لعبور الراجلين بمقاطع :
. الرباط- فاس
. الرباط-طنجة
. الدار البيضاء- سطات
. الدار البيضاء- الجديدة
الصيانة والسلامة
الانتهاء من أشغال صيانة المقاطع التالية:
. برشيد – سطات
. سطات – مراكش
. مكناس – فاس
. الدار البيضاء – الجديدة
. مراكش – الوداية
مواصلة أشغال صيانة المقاطع التالية:
. مولاي بوسلهام – العرائش
. طنجة – ميناء طنجة المتوسطي
. سيدي علال البحراوي – الخميسات
. الرباط - القنيطرة
. إيمنتانوت - أركانة
خدمة جواز
-وصلت مبيعات الشركة ما يفوق مليون باس جواز
-مر عدد مستخدمي "جواز" من 23% في متم غشت 2019 إلى 35% مقارنة مع نفس الفترة لسنة 2020
-اعتمد 45% من مستعملي الطرق السيارة على باس "جواز" خلال الموسم الصيفي، بما أثر إيجابا على مرونة حركة المرور وضمن راحة المستعملين وسلامتهم
تهيئة بدالات
الانتهاء من الأشغال بالبدالات التالية :
. بدال أم عزا
. بدال ليكسوس
. بدال عين دالية
محطات الأداء
الانتهاء من إنجاز الأشغال بمحطات الأداء :
. تارکة
. بنجرير
. بئر جديد و أزمور
. بوزنيقة
التنمية المستدامة و التدبير البيئي
. مواصلة أشغال معالجة عدم ثبات القاعدة الأرضية الذي تعرفه بعض المقاطع
. تنفيذ "مشروع الأرض" بشراكة مع الوكالة الألمانية للتنمية والمعهد الوطني للبحث الزراعي بهدف حماية منحدرات الطريق السيار من الانجراف بسبب التساقطات وتثبيت التربة بواسطة تقنيات تعتمد على الهندسة البيولوجية
. التوسع في استخدام تقنية الضغط الجاف لإعادة استخدام التربة بدون إمدادات المياه

قطاع الطرق

منجزات 2020

برنامج تقليص التفاوتات الترابية والاجتماعية بالوسط القروي

ساهمت الوزارة في إطار هذا البرنامج خلال الثلاث سنوات الماضية بمبلغ 750 3 مليون درهم، وسيتم دفع مبلغ 500 مليون درهم إضافي برسم سنة 2020 رغم الصعوبات المالية الراهنة

الجهة	2017			2018			2019			العدد الإجمالي للمنشآت الفنية	الطول الإجمالي (كلم)
	تكلفة المشروع بمليون درهم	الطول (كلم)	عدد المنشآت الفنية	تكلفة المشروع بمليون درهم	الطول (كلم)	عدد المنشآت الفنية	تكلفة المشروع بمليون درهم	الطول (كلم)	عدد المنشآت الفنية		
درعة تافيلالت	4,5	2		34	36		27	18			56
فاس - مكناس	137,7	103	1	175	197		166	167		1	467
مراكش – آسفي	45,9	70		84	122		160	178	1	1	370
بني ملال-خنيفرة	99	94		60	44	1	87	120		1	258
سوس ماسة	0	0		81	55		60	35	4	4	90
الرباط سلا القنيطرة	163,4	164		50	58		116	121			343
الشرقية	90,8	73		117	108	2	176	130		2	311
طنجة – تطوان - الحسيمة	109,8	136		104	91		119	98	4	4	325
الدار البيضاء – سطات	163,1	148		178	174		211	176			498
كلميم واد نون	30,2	34		31		12	4		1	13	34
المجموع	**844,4**	**824**	**1**	**855**	**849**	**15**	**1.126**	**1.043**	**10**	**26**	**2.752**

قطاع الطرق

منجزات 2020

الصيانة الطرقية

صيانة المنشآت الفنية

انتهاء الأشغال ب 25 منشأة فنية وانطلاق الأشغال ب 34 منشأة فنية أخرى

الصيانة الاعتيادية

صيانة ما مجموعه 850 كلم من الطرق موزعة كما يلي :
- تقوية قارعة حوالي 400 كلم
- تكسية قارعة ما يقارب 200 كلم
- توسيع قارعة حوالي 250 كلم

إصلاح أضرار الفيضانات

مواصلة إصلاح الأضرار الجسيمة التي لحقت بالطرق والمنشآت الفنية خلال المواسم الشتوية الفارطة، بمبلغ إجمالي يصل إلى 126 مليون درهم وذلك بفضل الاعتمادات المعبأة من ميزانية الوزارة والصندوق الخاص بالطرق

قطاع الطرق

منجزات 2020

برنامج تحسين شروط السلامة الطرقية على المحاور الاستراتيجية

تبلغ كلفة هذا البرنامج **3.000 مليون درهم على خمس سنوات** ويهدف إلى خفض حوادث السير على بعض المحاور والنقط الخطيرة من خلال تحسين مميزاتها التقنية أو وضع معدات السلامة

التشوير الطرقي

- قامت الوزارة خلال سنة 2020 على غرار السنوات الماضية بإعطاء الطلاقة انجاز مجموعة من العمليات التي تتوخى تحسين التشوير الطرقي العمودي والأفقي وكذلك تقوية معدات السلامة الطرقية من خلال صيانة وتجديد لوحات التشوير العمودي والأفقي ووضع مسربات الأمان

تحسين المواصفات الفنية على المحاور الطرقية الإستراتيجية

- إعطاء الانطلاقة لأشغال تشوير (عمودي وأفقي مع وضع معدات السلامة) لحوالي 5.665 كلم من الطرق المصنفة بغلاف مالي يفوق 128 مليون درهم

معالجة النقط السوداء

- 09 عمليات تهيئة ملتقيات طرقية
- 25 عملية لبناء جدران أو حواجز وقائية
- 06 عمليات لتحسين شكل مسارات الطرق
- 05 عمليات بناء ممرات للراجلين
- عمليتين لبناء المسالك الخاصة بالدراجات

قطاع الطرق

برنامج عمل 2021

الاتفاقيات الموقعة أمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

الجهة	الاتفاقية	اعتمادات الأداء 2021	اعتمادات الالتزام 2022
الدار البيضاء-سطات	ربط شمال ميناء الدار البيضاء والمنطقة اللوجيستيكية زناتة	202	280
	برنامج تطوير البنية التحتية الطرقية للدار البيضاء الكبرى		
الرباط-سلا-القنيطرة	الرباط مدينة الأنوار	31	138
	مخطط تأهيل وتهيئة الشبكة الطرقية بإقليم القنيطرة		
	تهيئة مركز الخضاضرة على الطريق الوطنية رقم 1 بجماعة عرباوة		
	تثنية الطريق الوطنية رقم 27 الرابطة		
	تهيئة معبر مركز سوق الأحد على الطرق الإقليمية 4201 و4234		
	تهيئة مدخل القنيطرة عبر قنطرة أولاد برحال والطريق الثانوية 206		
	تثنية الطريق الوطنية رقم 1 بين القنيطرة وسلا		
	تثنية الطريق الوطنية رقم 4 بين القنيطرة و سيدي يحيى الغرب		
طنجة- تطوان-الحسيمة	الحسيمة منارة المتوسط	155	171
	الرفع من مستوى الطريق الوطنية رقم 2 بين تطوان و شفشاون		
مراكش-أسفي	مراكش الحاضرة المتجددة	1	41
العيون-الساقية الحمراء	الطريق السريع تزنيت-العيون وتقوية وتوسيع الطريق الوطنية رقم 1	205	
	تهيئة المحاور الطرقية بين العيون والسمارة وطانطان		
بني ملال – خنيفرة	تأهيل المحاور الاستراتيجية بأقاليم بني ملال-الفقيه بن صالح - أزيلال	34	
الجهة الشرقية	تثنية المحور الطرقي وجدة-الناضور على طول 101 كلم		104
سوس ماسة	برنامج التنمية الحضرية لمدينة أكادير	31	246
المجموع	**20 اتفاقية**	**659**	**980**

قطاع الطرق

برنامج عمل 2021

الطريق السريع تزنيت -العيون، وتوسيع الطريق الوطنية الرابطة بين العيون والداخلة

- تم إلى حد الآن تعبئة ما مجموعه 6.2 مليار درهم من طرف الشركاء
- تم رصد مبلغ 400 مليون درهم برسم سنة 2021 في إطار هذا المشروع
- ينتظر دفع مساهمات باقي الشركاء البالغة 1.5 مليار درهم

الطريق السريع تزنيت - العيون

- مواصلة الأشغال بمختلف المقاطع.
- إعطاء انطلاقة الأشغال للطريق المداري لمدينة العيون على طول 7 كلم وبناء منشآة فنية.

توسيع الطريق الوطنية رقم 1 إلى 9 أمتار بين العيون والداخلة

- مواصلة الأشغال بالمقطع 21 على طول 67,5 كلم.
- الشروع في إنجاز الأشغال بالمقاطع التالية :
  - المقطع 16 على طول 22,7 كلم
  - المقطع 17 على طول 8 كلم
  - المقطع 18 على طول 57 كلم
  - المقطع 24 على طول 30 كلم

قطاع الطرق

برنامج عمل 2021

الطرق السريعة

إنهاء الأشغال	إعطاء انطلاقة الأشغال
• تثنية الطريق الوطنية رقم 2 الرابطة بين تطوان والزنات على طول 10,7 كلم • تثنية الشطر 1 من الطريق الوطنية رقم 2 بين سلا والقنيطرة على طول 10,9 كلم • تثليث الطريق الإقليمية رقم 3010 بين مركز تيط مليل والطريق الإقليمية رقم 3326 على طول 5,62 كلم • تثليث الطريق الإقليمية رقم 3000 الرابط بين ميناء الدار البيضاء والمنطقة اللوجيستيكية على طول 5,8 كلم • الطريق المداري لبركان على طول 12,43 كلم • الطريق المداري للناظور على طول 10,8 كلم • تثنية الطريق الوطنية رقم 9 بين عين حرودة وبرشيد على طول 5 كلم • تثنية الطريق الاقليمية 3009 بين الطريق المدارية للدار البيضاء وبوسكورة على طول 6,5 كلم	• الطريق المداري لأكادير على طول 45 كلم • تثنية الطريق الوطنية رقم 9 بين وارزازات وآيت زينب على طول 18 كلم • تثنية الطريق الوطنية رقم 16 على طول 35 كلم (ميناء الناظور غرب المتوسط) • تثليث الطريق الوطنية رقم 6 بين مطار الرباط-سلا وسيدي علال البحراوي على طول 18,5 كلم • تثنية الطريق الوطنية رقم 25 بين المنزه وعين عودة على طول 6,5 كلم • تثنية الطريق الوطنية رقم 7 (مدخل سيدي بنور) على طول 15 كلم • تثنية الطريق الوطنية رقم 8 بين فاس وتاونات على طول 73 كلم (بالنسبة لهذا المقطع فسيتم إنهاء الدراسات مع نهاية 2021 على أن تنطلق الأشغال سنة 2022) • تثليث الطريق الجهوية 315 (مدخل الطريق السيار تيط مليل – برشيد) • تثنية الطريق الوطنية رقم 16 بين تويمة وأركمان على طول 18,6 كلم • تثنية الطريق الجهوية 316 بين الجرف الأصفر والطريق السيار الجديدة أسفي على طول 13 كلم • تثليث الطريق الجهوية رقم 322 بين ميناء الدار البيضاء والمنطقة اللوجيستيكية لزناتة على طول 5 كلم • تثنية الطريق الجهوية رقم 204 بين آسفي ومراكش على طول 11 كلم • الطريق المداري للناظور على طول 3 كلم

قطاع الطرق

برنامج عمل 2021

الطرق السيارة

- إنجاز المرحلة الثانية من أشغال تثليث الطريق السيار المداري للدار البيضاء بين تيط مليل ومُفْتَرَق ليساسفا و الطريق السيار الدار البيضاء - برشيد بين الدار البيضاء و النقطة الكيلومترية 400+16

- إنجاز أشغال الطريق السيار تيط مليل - برشيد بعد تعبئة الوعاء العقاري اللازم من طرف الوزارة الوصية

قطاع الطرق

برنامج عمل 2021

ربط ميناء الناظور غرب المتوسط بالشبكة الطرقية وشبكة الطرق السيارة

الطريق السيار جرسيف - الناظور	الربط الطرقي لميناء الناظور غرب المتوسط
أهداف المشروع: - تمديد شبكة الطرق السيارة نحو المنطقة الشمالية الشرقية للمملكة ذات الموارد الهامة - إضفاء دينامية هامة ذات تأثير جهوي قوي لتسريع وتيرة تطوير المنطقة الوسطى للبلاد عبر توفير بنية تحتية للخدمات عالية المستوى	إعطاء الانطلاقة لإنجاز أشغال الربط الطرقي لميناء الناظور غرب المتوسط بتكلفة إجمالية تصل إلى 350 مليون درهم، منها 50 مليون درهم كاعتمادات للأداء برسم سنة 2021
التكلفة: 4.500 مليون درهم	
مشروع ميزانية 2021: - إعطاء الانطلاقة لإنجاز ربط ميناء الناظور غرب المتوسط بشكة الطرق السيارة بكلفة إجمالية تصل إلى 4.500 مليون درهم سيتم تمويلها من طرف صندوق الاستثمار الاستراتيجي - تخصيص مبلغ 72 مليون درهم لتغطية مصاريف نزع الملكية	

قطاع الطرق

برنامج عمل 2021

برنامج تقليص التفاوتات الترابية والاجتماعية بالوسط القروي

- تخصيص مبلغ 1.250 مليون درهم كمساهمة مالية للوزارة في هذا البرنامج وسيتم تحويلها من موارد الصندوق الخاص بالطرق لفائدة صندوق التنمية القروية
- إعداد برنامج عمل على الصعيد الجهوي قصد تحديد العمليات التي سيتم إطلاقها بشكل تشاركي آخذا بعين الاعتبار حاجيات الساكنة القروية

قطاع الطرق

برنامج عمل 2021

برنامج تحسين شروط السلامة الطرقية على المحاور الاستراتيجية

التشوير الطرقي	تحسين المواصفات الفنية على المحاور الطرقية الإستراتيجية
• إنجاز أشغال التشوير (عمودي وأفقي مع وضع محدات السلامة) لحوالي 4.600 كلم من الطرق المصنفة بغلاف مالي يفوق 100 مليون درهم • مواصلة برنامج تعزيز لوحات التشوير الالكترونية في المحاور الطرقية التي تعرف تساقطات ثلجية وانقطاعات حيث سيتم وضع 10 لوحات تشوير الكترونية جديدة بغلاف مالي يناهز 10 مليون درهم	إعطاء الانطلاقة أشغال تهيئة المقطع المتبقي من الطريق الوطنية رقم 9 على طول 18 كلم بغلاف مالي يصل إلى 230 مليون درهم الرابط بين ايت زينب وورززات

معالجة النقط السوداء
عقد اتفاقية شراكة مع الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية لبرمجة وتحويل مبلغ 375 مليون درهم لمعالجة النقط السوداء

قطاع الطرق

برنامج عمل 2021

الـصـيـانـــة الـطـــرقـيـــة

صيانة المنشآت الفنية

- إصلاح وترميم أو إعادة بناء 58 منشأة فنية

عصرنة الشبكة

إنجاز العمليات المبرمجة في إطار برنامج عصرنة الشبكة الطرقية، وذلك بتوسيع وتقوية 106 كلم ممولة عن طريق قرض البنك الأوربي للاستثمار بكلفة تقدر ب 386 مليون درهم وبناء 5 منشآت فنية بتكلفة تقدر ب 54 مليون درهم. وكذا تقوية وتوسعة 43 كلم ممولة من ميزانية الدولة بكلفة تقدر ب 179 مليون درهم

الصيانة الاعتيادية

- تقوية القارعة على طول 800 كلم
- تكسية القارعة على طول 500 كلم
- توسيع القارعة على طول 650 كلم

إصلاح أضرار الفيضانات

- رصد الوزارة برسم سنة 2021 مبلغ 375 مليون درهم لإنجاز العمليات المبرمجة في إطار برنامج إصلاح أضرار الفيضانات

قطاع الطرق

برنامج عمل 2021

نزع الملكية

بلغ حجم الاعتمادات المرصودة برسم مشروع ميزانية الاستثمار لسنة 2021 لأداء مستحقات نزع الملكية المرتبطة بإنجاز مشاريع الطرق السيارة وتنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة مالكي الأراضي التي ستنجز عليها هذه المشاريع ما مجموعه 540 مليون درهم موزعة على الشكل التالي:

المشروع	اعتمادات الأداء 2020 (بالدرهم)	اعتمادات الأداء 2021 (بالدرهم)
المقاطع التي توجد في طور الاستغلال	200.000.000	200.000.000
تثنية الطريق الوطنية رقم 2	10.000.000	10.000.000
الطريق السيار المحيط بالرباط وسلا	2.000.000	2.000.000
تثنية الطريق الوطنية رقم 9	3.000.000	3.000.000
تيط مليل - برشيد	000.000 100	000.000 115
الطريق السيار كرسيف-الناظور	75.000.000	75.000.000
الطريق السريع تازة - الحسيمة	35.000.000	35.000.000
الطريق السريع تزنيت -العيون	100.000.000	100.000.000
المجموع	**525.000.000**	**540.000.000**

قطاع الماء

مقتطف من الخطاب الملكي الذي يؤكد على أهمية قطاع الماء

"شعبي العزيز،

إن حرصنا على النهوض بالأوضاع الاجتماعية، ورفع التحديات الاقتصادية، لا يعادله إلا عملنا على الحفاظ على الموارد الاستراتيجية لبلادنا وتثمينها؛ وفي مقدمتها **الماء**، اعتبارا لدوره الرئيسي في التنمية والاستقرار. قال تعالى: " وجعلنا من الماء كل شيء حي". صدق الله العظيم.

فـ**المخطط الوطني للماء**، يجب أن يعالج مختلف الإشكالات المرتبطة بالموارد المائية خلال الثلاثين سنة القادمة.

كما أن الحكومة والمؤسسات المختصة، مطالبة باتخاذ تدابير استعجالية، وتعبئة كل الوسائل لمعالجة الحالات الطارئة، المتعلقة بالنقص في **تزويد السكان بالماء الصالح للشرب**، وتوفير مياه سقي المواشي، خاصة في فصل الصيف.

ولهذه الغاية، ما فتئنا نؤكد على ضرورة مواصلة **سياسة بناء السدود**، التي يعد المغرب رائدا فيها. وقد حرصت على السير على هذا النهج، حيث تم بناء ثلاثين سدا من مختلف الأحجام، خلال الثمانية عشر سنة الماضية"

مقتطف من نص الخطاب السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بمناسبة الذكرى الـ20 لتربع جلالته على عرش أسلافه المنعمين

قطاع الماء

الإطار المرجعي لإنجاز ميزانية 2020

يعتبر قطاع الماء الركيزة الرئيسية في مواكبة النمو الديموغرافي و العمراني و الاقتصادي والسياحي الذي يعرفه المغرب، ويعد توفره ضرورة ملحة لتحقيق أهداف التنمية البشرية. وتماشيا مع الأهمية التي يوليها صاحب الجلالة نصره الله لقطاع الماء، تعمل الوزارة على مواجهة تحديات ندرة المياه.

- **المخطط الوطني للماء:**
  - يعتبر المرجع الأساس للسياسة الوطنية المائية؛
  - يحدد الأولويات الوطنية وبرامج العمل من أجل تأمين حاجيات البلاد من الماء.
- **البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2027-2020:** المعد تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بهدف دعم وتنويع مصادر التزويد بالماء، ومواكبة الطلب المتزايد على الموارد المائية وضمان الأمن المائي للبلاد والحد من تأثير التغيرات المناخية على المدى المتوسط.

قطاع الماء

المخطط الوطني للماء

المخطط الوطني للماء : يحدد الأولويات الوطنية وبرامج العمل من أجل ضمان الأمن المائي الوطني

- **نظرة استشرافية عبر تقييم محكم لتطور الطلب على الماء**
- **توفير الكميات الضرورية من الماء لسد العجز المحتمل**
- **اقتراح بدائل جديدة وغير تقليدية لتوفير المياه في مختلف الظروف المناخية**
- **تبني مقاربة تشاورية وتشاركية تضمن الإلتقائية مع الاستراتيجيات القطاعية**
- **اقتراح آليات تمويل تتلائم وحاجيات مختلف المشاريع واستعمالات المياه**
- **اقتراح خطة من أجل تفعيل وتتبع البرامج عبر تعبئة جميع الأطراف المعنية والتنسيق بينها لبلوغ أهداف المخطط**

قطاع الماء

البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027

الأهداف

- مواكبة الطلب المتزايد على الموارد المائية
- ضمان الأمن المائي للبلاد
- الحد من تأثير التغيرات المناخية

المحاور

- تنمية العرض المائي
- تدبير الطلب واقتصاد وتثمين الماء
- تقوية التزويد بالماء الصالح للشرب بالمجال القروي
- إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة
- التواصل والتحسيس

الكلفة الاجمالية

115,4 مليار درهم

قطاع الماء

الرصيد المائي

يتوفر المغرب على رصيد حيوي من السدود ومحطات معالجة مياه الشرب مكنت من :

- تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب على المجال الحضري
- رفع نسبة الولوج إلى الماء الصالح للشرب بالوسط القروي إلى 97,8%
- سقي أكثر من 2مليون هكتار
- حماية السهول والمدن من الفيضانات
- المساهمة في إنتاج الطاقة الكهربائية

146 سدا كبيرا **18,7** مليار $م^3$	**133** سدا صغيرا ومتوسطا	**82** محطة لمعالجة مياه الشرب، منها 6 لتحلية مياه البحر	**13** منشأة لتحويل الماء

قطاع الماء

أهم المؤشرات

الموارد المائية للفترة من فاتح شتنبر 2019 إلى غاية 31 غشت 2020

- بلغ مجموع الواردات المائية بالسدود الكبرى 4,3 مليار $م^3$، وهو ما يشكل عجزا بنسبة 64% مقارنة مع المعدل السنوي.

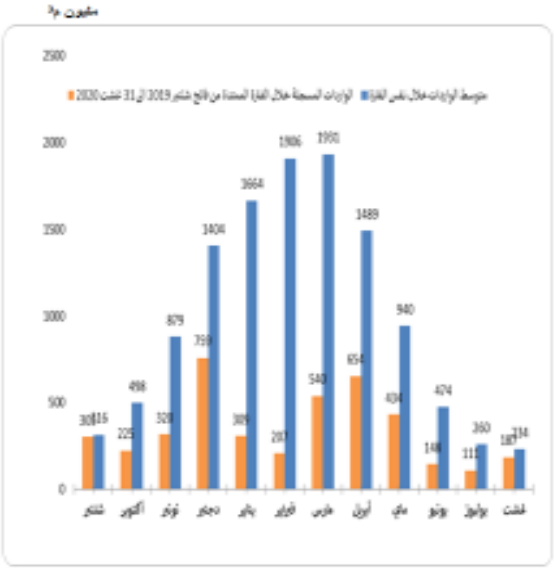

قطاع الماء

أهم المؤشرات

بلغ حجم المياه المخزنة بالسدود إلى غاية 23 أكتوبر 2020: 5,6 مليار م^3، أي ما يعادل 36,5 % كنسبة ملئ إجمالي مقابل 45.58 % سجلت في نفس اليوم من السنة الماضية

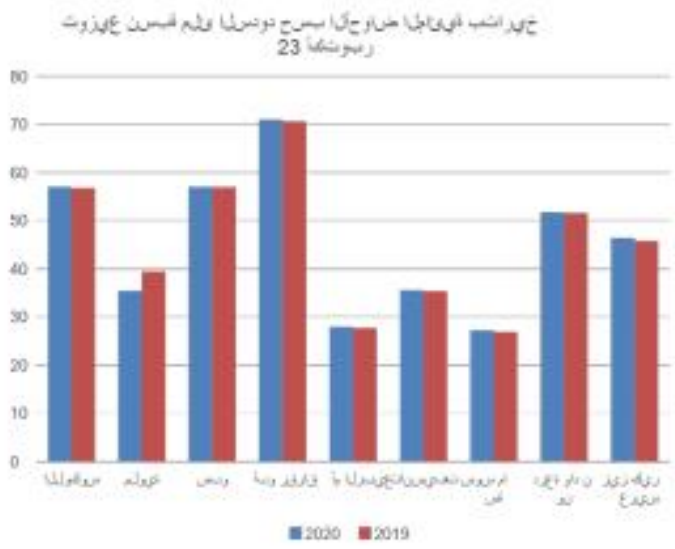

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

قطاع الماء : منجزات 2020

قطاع الماء منجزات 2020

الاتفاقيات الخاصة بقطاع الماء والموقعة أمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

موضوع الاتفاقية	مدة الإنجاز	حصة الوزارة	الاعتمادات المعبأة إلى غاية يوليوز2020	المبالغ المتبقية
اتفاقية شراكة تتعلق بمشروع تهيئة سهل واد مرتيل بإقليم تطوان	2014-2018	150 مليون درهم	150	(1) -
اتفاقية شراكة تتعلق ببرنامج التنمية المجالية لإقليم الحسيمة	2015-2019	983,34 مليون درهم ضمنها 888,34 مليون درهم لإنجاز سد عيس وكذا حصة وكالة الحوض المائي للكوس (20 مليون درهم)	983,34	-
اتفاقية شراكة تتعلق بتمويل وإنجاز مشاريع مرتبطة بالتأهيل الحضري لمدينة الفنيدق في إطار المخطط الاستراتيجي للتنمية المندمجة والمستدامة لإقليم الفنيدق	2015-2020	30 مليون درهم بما فيها حصة وكالة الحوض المائي لسبو (10 مليون درهم)	30	-
اتفاقية شراكة تتعلق بتمويل وإنجاز مشاريع مرتبطة بالتأهيل الحضري لمدينة سوق الأربعاء الغرب في إطار المخطط الاستراتيجي للتنمية المندمجة والمستدامة لإقليم الفنيدق	2015-2020	40 مليون درهم بما فيها حصة وكالة الحوض المائي لسبو (6 مليون درهم)	37,5	2,5 (2)
اتفاقية شراكة وتعاون لتفعيل عقد برنامج لتمويل وإنجاز برامج التنمية المندمجة لجهة كلميم واد نون- محور المنشآت المائية والحماية من الفيضانات	2016-2021	1682 مليون درهم ضمنها 1500 مليون درهم هبة قطرية لإنجاز سد فاسك و 182 مليون درهم لإنجاز سدود صغرى وأشغال الحماية من الفيضانات	682 1	-
اتفاقية شراكة وتعاون لتفعيل عقد برنامج لتمويل وإنجاز برامج التنمية المندمجة لجهة الجنوب الشرقي الحمراء	2017-2018	187 مليون درهم لإنجاز سدود صغرى وأشغال الحماية من الفيضانات و 370 مليون درهم لإعادة بناء سد السافية الحمراء	533	24 (2)
اتفاقية اطار تتعلق بمشروع تنمية وتطوير مدينة مراكش " الحاضرة المتجددة"	2014-2017	86 مليون درهم مخصصة لتهيئة واد إيميل وإنجاز سد وكجديت لحماية مدينة مراكش من خطر الفيضانات	84,07	1,93 (2)
المجموع			499,91 3	28,43

(1) من المرتقب خلال سنتي 2020 و 2021 تعبئة مبالغ إضافية تناهز 19 مليون درهم لتغطية تكاليف الزيادة في حجم الأشغال

(2) يمثل هذا المبلغ الاعتمادات المتبقية بعد إتمام عمليات إبرام جميع الصفقات المتعلقة بإنجاز الأشغال الملتزم بها

قطاع الماء منجزات 2020

السدود الكبرى

- إنهاء إنجاز أشغال سدي ولجة السلطان بإقليم الخميسات وتمقيت بإقليم الرشيدية بكلفة إجمالية بلغت 2 مليار و160 مليون درهم.
- كما من المرتقب مع متم نهاية هذه السنة إنهاء إنجاز أشغال سد سيدي عبدالله بإقليم تارودانت وقدوسة بإقليم الرشيدية وخروب بإقليم العرائش.
- مواصلة إنجاز أشغال 11 سدا كبيرا بأقاليم تنغير وصفرو وزاكورة والخميسات وكلميم والعيون وجرسيف والحسيمة وشيشاوة والحوز وتاونات. وتقدر الكلفة الإجمالية لهذه المشاريع بحوالي 13 مليار درهم.
- إطلاق إنجاز أشغال (05) سدود كبرى :
  - سد كدية برتة بإقليم سيدي قاسم
  - تعلية سد محمد الخامس بإقليم تاوريرت
  - تعلية سد المختار السوسي بإقليم تارودانت
  - سد بني عزيمان بإقليم الدريوش
  - سد الرتبة بإقليم تاونات

وتقدر الكلفة الإجمالية لهذه المشاريع بحوالي 7 مليار درهم.

سد ولجة السلطان بإقليم الخميسات

سد سيدي عبد الله بإقليم تارودانت

قطاع الماء

منجزات 2020

نسبة تقدم مشاريع السدود الكبرى التي توجد حاليا في طور الإنجاز

السد	الحوض المائي	الإقليم	حجم الحقينة (مليون م³)	الكلفة الإجمالية للمشروع (مليون درهم)	نسبة تقدم الأشغال (%)	الأجل التوقعي لإنهاء الأشغال
تودغى	كير-زيز-غريس	تنغير	33	500	68	2021
امداز	سبو	صفرو	700	1 500	65	2021
أكدز	درعة واد نون	زاكورة	247	1234	60	2021
تيداس	أبي رقراق والشاوية	الخميسات	507	400 1	71	2021
إعادة بناء سد الساقية الحمراء	الساقية الحمراء وواد الذهب	العيون	112	338	30	2022
قاسك	درعة واد نون	كلميم	79	500 1	30	2023
تاركا أومادي	ملوية	جرسيف	287	450 1	26	2023
غيس	اللكوس	الحسيمة	93	300 1	38	2023
سيدي عبو	سبو	تاونات	198	200 1	مرحلة الاشغال التحضيرية	2025
بولعوان	تانسيفت	شيشاوة	65	000 1	تم فسخ الصفقة و يتم ابرام صفقة جديدة	2026
آيت زيات	تانسيفت	الحوز	171	500 1	مرحلة الاشغال التحضيرية	2026

قطاع الماء

منجزات 2020

السدود الصغرى والمتوسطة

- إنهاء إنجاز أشغال 4 سدود صغرى ومتوسطة بأقاليم العيون طانطان وكلميم وسيدي إفني بكلفة مالية إجمالية بلغت 78,4مليون درهم
- مواصلة إنجاز أشغال 8 سدود صغيرة و متوسطة بأقاليم السمارة وكلميم وسيدي إفني وميدلت وتزنيت وفجيج بكلفة إجمالية تقدر ب 216,5 مليون درهم
- الشروع في إنجاز أشغال سد تازكة بإقليم ورزازات وتعلية سد أفسو بإقليم الناظور بتكلفة إجمالية تقدر بحوالي 41 مليون درهم

سد المحاجيب- إقليم العيون

سد أعيار- إقليم طانطان

سد تلات نترمات

قطاع الماء

منجزات 2020

منشآت الهندسة المدنية

- إنهاء إنجاز الأشغال التالية:
  - ✓ صيانة قناة أسفي بإقليم أسفي
  - ✓ دعم وتقوية منحدرات سد تامسنا بإقليم سطات
  - ✓ إعادة تأهيل سدود مقطع حوزة، روضة الحاج، سيدي أحمد أوموسى، سيدي أحمد العروسي ورباب المقادير بإقليم السمارة
- إنهاء صيانة منشآت الهندسة المدنية لمجموعة من السدود حسب البرامج المسطرة

وتقدر الكلفة الاجمالية لهذه العمليات ب 50,8 مليون درهم

أشغال صيانة قناة أسفي بإقليم أسفي

إعادة تأهيل سد مقطع حوزة بإقليم السمارة

المعدات الهيدروميكانيكية

- مواصلة أشغال تأهيل المعدات الهيدروميكانيكية والإلكتروميكانيكية لمفرغ الحاموالات لسد محمد بن عبد الكريم الخطابي بإقليم الحسيمة
- مواصلة أشغال صيانة المعدات الهيدروميكانيكية والإلكتروميكانيكية لمفرغ قعر سد المختار السوسي بإقليم تارودانت؛
- مواصلة عمليات صيانة المعدات الهيدروميكانيكية والالكتروميكانيكية لمجموعة من السدود موزعة على الأحواض المائية

وتقدر الكلفة الاجمالية لهذه العمليات ب 33 مليون درهم

أشغال تأهيل المعدات الهيدروميكانيكية و الإلكتروميكانيكية لمفرغ قعر سد المختار السوسي-إقليم تارودانت

قطاع الماء

منجزات 2020

الحماية من الفيضانات

- إنهاء إنجاز أشغال 11 مشروعا تخص تهيئة الشعاب ومجاري الأودية وبناء المنشآت الفنية، بكلفة إجمالية بلغت 221 مليون درهم بأقاليم :
  - أزيلال
  - تطوان
  - القنيطرة
  - خنيفرة
  - طنجة
  - جرادة
  - تازة
  - سيدي قاسم
- مواصلة إنجاز أشغال 15 مشروعا للحماية من الفيضانات بكلفة إجمالية تبلغ حوالي 427 مليون درهم بأقاليم :
  - بولمان
  - العرائش
  - صفرو
  - تيزنيت
  - مكناس
  - بوجدور
  - سيدي افني
  - سطات
  - الناظور
  - القنيطرة
  - الصخيرات
  - طنجة
  - زاكورة
- الشروع في إنجاز 5 مشاريع للحماية من الفيضانات بكلفة مالية تقدر ب 143 مليون درهم بأقاليم :
  - سيدي قاسم
  - الحسيمة
  - الشتوكة أيت باها
  - وزان
  - طنجة

حماية مركز أوزود من الفيضانات .أزيلال

تهيئة واد بوقنزان لحماية مدينة مكناس من الفيضانات

قطاع الماء

منجزات 2020

تخطيط الموارد المائية

- **إنهاء الدراسات التالية :**
  - ✓ التأثير على البيئة لمشروع تعلية سد محمد الخامس بإقليم تاوريرت
  - ✓ إعادة إسكان الساكنة المتضررة من سد باب أوندر بإقليم تاونات
- **مواصلة الدراسات التالية :**
  - ✓ دراسة إعداد الموازنات المائية على الصعيد الوطني، والتي تعتبر بمثابة الحجر الأساس لمشروع الورش الكبير المتعلق بتحيين المخطط الوطني للماء، بغية عرضها على المجلس الأعلى للماء والمناخ
  - ✓ دراسة التأثير على البيئة لمشاريع سدود :
    - بني منصور بإقليم شفشاون
    - بو احمد ودار ميمون بإقليم شفشاون
    - باشة بإقليم العرائش
    - تامري بإقليم اكادير اداوتنان
- **إطلاق الدراسات التالية:**
  - ✓ التأثير على البيئة لمجموعة من مشاريع السدود المبرمجة في إطار البرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح للشرب ومياه السقي

تدبير الموارد المائية

- **إنهاء الدراسات التالية :**
  - ✓ دراسة حول تطوير تطبيق لإدارة ومراقبة توحل السدود
  - ✓ دراسة انتشار الموجات المائية الناتجة عن إفراغات وانهيار سد الشريف الإدريسي
  - ✓ دراسة تثمين الافراغات الموجهة للسقي بأحواض سبو واللكوس
- **مواصلة إنجاز الدراسات التالية:**
  - ✓ دراسة تقييم توحل حقينات السدود بالحوض المائي لأم الربيع
- **إطلاق الدراسات التالية:**
  - ✓ دراسة انتشار الموجات المائية الناتجة عن إفراغات وإنهيار المركب المائي ولجة السلطان –القنصرة

قطاع الماء

منجزات 2020

تثمين الموارد المائية والمحافظة عليها

إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة

المساهمة المالية وتتبع تفعيل اتفاقيات الشراكة لإنجاز العديد من مشاريع استعمال المياه العادمة المصفاة لسقي الكولف الملكي دار السلام بعين عودة، المساحات الخضراء بمدينة الرباط، وكذا الكولف والمساحات الخضراء بمدينة أكادير، وقد بلغ مجموع هاته المساهمات **59,7 مليون درهم**

تتبع جودة المياه و محاربة مصادر التلوث

- المساهمة المالية في عملية إنجاز محطة المعالجة لمحاربة التلوث الناتج عن معاصر الزيتون بوزان، بتنسيق مع وكالة الحوض المائي لسبو ومختلف المتدخلين في هذا المجال بكلفة **2** مليون درهم
- إنهاء الدراسات حول :
  - تقييم التلوث الصناعي المائي
  - إعادة استعمال المياه العادمة لمدينة الدار البيضاء الكبرى
  - وضع منهجية لإنجاز بروتوكول المراقبة البيولوجية للمياه السطحية على الصعيد الوطني
  - تقييم التلوث الناجم عن منتجات وقاية النباتات وتأثير استخدامها على جودة الموارد المائية

وتقدر كلفة هذه المساهمات المالية والدراسات ب 10,29 مليون درهم

قطاع الماء

منجزات 2020

التطهير السائل بالوسط القروي وتزويد المؤسسات التعليمية والمساجد بالماء الصالح للشرب

خزان مائي مجهز بمعدات الضخ بإحدى المدارس القروية

إنجاز مرافق التطهير السائل بإحدى المدارس القروية

- إنهاء إنجاز مشاريع أشغال التطهير السائل بمجموعة من المراكز القروية موزعة على عشرة أقاليم :

• جنيورة	• كلميم	• تزروالت	• الشركة أيت باها
• الحدويات	• الفقيه بن صالح	• وجدة	• سيدي قاسم
• تازيت	• قلعة السراغنة		

ومواصلة إنجاز 10 مشاريع أخرى، وإطلاق 8 مشاريع جديدة بكلفة إجمالية بلغت **237** مليون درهم

- إنهاء إنجاز أشغال التجهيز بنظم مائية للتزويد بالماء الصالح للشرب لفائدة 8 مدارس قروية و 8 مساجد ومدارس عتيقة و78 مرفقا صحيا بالمساجد القروية وحوالي 105 مرفقا صحيا بالمدارس القروية بكلفة إجمالية بلغت **40,7 مليون درهم**، وذلك في عشرة أقاليم :

• وجدة	• جرادة	• شيشاوة	• الرحامنة
• بركان	• الدريوش	• الحوز	• اليوسوفية
• تاوريرت	• مراكش		

مع مواصلة أشغال تجهيز 8 مدارس قروية و 8 مساجد ومدارس عتيقة بنظم مائية بكلفة إجمالية بلغت **18 مليون درهم**، بهذه الأقاليم.

123

قطاع الماء — منجزات 2020

تقييم وتحسين معرفة موارد المياه السطحية

- **إنهاء إنجاز دراسات :**
  - ✓ تحديث البيانات الهيدرولوجية
- **مواصلة الدراسات التالية :**
  - ✓ تنفيذ اتفاقية استخدام صور الأقمار الاصطناعية مع المركز الملكي للاستشعار البعدي الفضائي
  - ✓ إنجاز دراسة تهيئة العيون و تحسين معرفتها على الصعيد الوطني
  - ✓ إنجاز نماذج هيدرولوجية للتنبؤ و الاشعار بالحمولات
  - ✓ إعداد دليل هيدرولوجي على الصعيد الوطني
  - ✓ شراء معدات القياس الهيدرولوجي
  - ✓اقتناء التجهيزات والمعدات لتطوير شبكة الإشعار بالحمولات
- **الشروع في إعداد الدراسات التالية :**
  - ✓ إعداد دراسات هيدرولوجية لسدود كبرى في إطار البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027
  - ✓ إعداد برنامج لتجميع مياه الأمطار على المستوى الوطني

قطاع الماء — منجزات 2020

تقييم واستكشاف الموارد المائية الجوفية

إنجاز الأثقاب المائية:

- إنهاء إنجاز أشغال 31 ثقبا عبر التراب الوطني ومواصلة الأشغال بـ 115 ثقب استكشافي بالأحواض المائية اللوكس، أم الربيع، ملوية، كير زيز غريس و درعة واد نون
- مواصلة تنفيذ اتفاقيات شراكة لإنجاز أثقاب استكشافية واستغلالية بكل من إقليمي أزيلال وجرادة بمساهمة بلغت **12** مليون درهم
- دعم وكالات الأحواض المائية ب **28,5** مليون درهم لتمويل مشاريع إنجاز أثقاب استكشافية

الدراسات:

- مواصلة إنجاز دراسة جيوفيزيائية بإقليم أزيلال
- إنجاز دراسة التغذية الاصطناعية للفرشة المائية للنكور بالتعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية

قطاع الماء

منجزات 2020

المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب

الماء الصالح للشرب والتطهير السائل : استثمار بقيمة 3,595 مليار درهم

❖ إنتاج الماء الصالح	: 1.828 مليون درهم
❖ توزيع الماء الصالح للشرب	: 83 مليون درهم
❖ تحسين مردودية المنشآت المائية	: 360 مليون درهم
❖ تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب بالوسط القروي	: 803 مليون درهم
❖ التطهير السائل	: 521 مليون درهم

قطاع الماء

منجزات 2020

التزويد بالماء الصالح للشرب بالوسط الحضري

الاستثمارات إلى حدود نهاية سنة 2020 : 2.271 مليون درهم

- تجهيز صبيب إضافي يبلغ حوالي 3,13 متر مكعب/الثانية
- مدّ 650 كلم من قنوات الجر والتوزيع
- معدل تحسين مردودية قنوات الإنتاج :
  - ✓ 97,15 % بالنسبة لقنوات الجر الكبيرة
  - ✓ 93,3 % بالنسبة لقنوات الجر المتوسطة والصغيرة
- معدل تحسين مردودية شبكات التوزيع :
  - ✓ 77,5% بالمدن والمراكز الحضرية
- أهم مشاريع تقوية التزويد بالماء الصالح للشرب :

✓ مراكش: تعزيز تزويد المدينة بالماء الشروب انطلاقا من سد المسيرة بصبيب 2.500 لتر/الثانية

✓ أزيلال ودمنات: تعزيز المدينتين بالماء الصالح للشرب عبر توسيع محطة المعالجة على سد الحسن الأول بصبيب 300 لتر/الثانية

✓ تارودانت: تقوية تزويد المدينة بالماء الشروب انطلاقا من سد أولوز بصبيب 200 لتر/الثانية

✓ كرسيف: تجهيز ثقوب وتوصيلها بقناة الجر الجديدة المزودة لمدينة كرسيف انطلاقا من سد تاركة أومادي

قطاع الماء

منجزات 2020

التزويد بالماء الصالح للشرب بالعالم القروي

الاستثمارات إلى حدود نهاية سنة 2020 : 803 مليون درهم

- الساكنة القروية الإضافية المستفيدة: 53.920 نسمة
- نسبة التزويد بالعالم القروي: 97,8%
- تدخل المكتب في 20 مركزا جديدا لفائدة ساكنة تقدر ب 48.400 نسمة
- معدل تحسين مردودية شبكات التوزيع:
  - ✓ 74,8% بالمراكز القروية
  - ✓ 67,2% بالدواوير

قطاع الماء

منجزات 2020

التطهير السائل

الاستثمارات المرتقبة إلى حدود نهاية سنة 2020 هي 521 مليون درهم، وستمكن، مع متم هذه السنة، من إنجاز:

- 11 محطة لمعالجة المياه العادمة بطاقة إجمالية تقدر ب 12.290 م3/يوم
- تدخل المكتب في 9 مدن ومراكز بالإضافة للمنطقة الصناعية مدز (MEDZ PSA) لفائدة ساكنة تناهز 68.500 نسمة

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

قطاع الماء : برنامج عمل 2021

قطاع الماء

برنامج عمل 2021

السدود الكبرى

- إنهاء إنجاز أشغال سد أكنز بإقليم زاكورة وسد تودغى بإقليم تنغير
- مواصلة إنجاز أشغال 9 سدود كبرى بأقاليم صفرو(سد أمداز) والخميسات (سد تيداس) وجرسيف (سد تاركا أمادي) والحسيمة (سد غيس) وكلميم (سد فاسك) والعيون (سد الساقية الحمراء) وشيشاوة (سد بولعوان) والحوز(سد ايت زيات) وتاونات (سد سدي عبو)
- الشروع في انجاز أشغال **تعلية سدي محمد الخامس** بإقليم تاوريرت **والمختار السوسي** بإقليم تارودانت وإنجاز أشغال **سد كدية البرنة** بإقليم سيدي قاسم وسد **بني عزيمان** بإقليم الدريوش وسد **الرتبة** بإقليم تاونات.
- إطلاق طلبات العروض لإنجاز أشغال **5 سدود كبرى**: سد بجهة مراكش-أسفي وسد بجهة سوس-ماسة وسد بجهة بني ملال-خنيفرة وسد بجهة الشرق وكذا **تعلية** سد بجهة الدار البيضاء-سطات

تبلغ اعتمادات الأداء المرصودة لهذه المشاريع 2,67 مليار درهم واعتمادات الالتزام 15,85 مليار درهم.

إنجاز أشغال أكنز بإقليم زاكورة

إنجاز أشغال مداز بإقليم صفرو

قطاع الماء — برنامج عمل 2021

السدود الصغرى والمتوسطة

في إطار تفعيل مضامين الاتفاقية الإطار الموقعة أمام صاحب الجلالة نصره الله، سيتم إنجاز البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي للفترة 2020 -2027؛ ويتضمن هذا البرنامج إنجاز عدة سدود صغرى وتلية بغلاف مالي يقدر ب 600 مليون درهما سنويا، بشراكة مع وزارة الداخلية ووزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري والمياه والغابات

- إنهاء إنجاز أشغال 8 سدود صغيرة ومتوسطة بأقاليم السمارة (سد كست) وسيدي إفني (سد اد بوقوس) وكلميم (سيدي داود، تيمسورت، كيتان) وميدلت (الحنك) وتزنيت (تيزرت) وفجيج (هريهيرة) بكلفة إجمالية تقدر ب **216,5** مليون درهم
- مواصلة إنجاز أشغال بناء 6 سدود صغرى ومتوسطة بأقاليم الناظور وسولاي يعقوب وتاوريرت وتيزنيت وسيدي سليمان وورززات بكلفة إجمالية تقدر ب **111** مليون درهم
- الشروع في إنجاز أشغال مجموعة من السدود الصغرى والمتوسطة الجديدة المتعددة الأهداف (السقي - إرواء المائية - الحماية من الفيضانات - تطعيم الفرشة المائية)

تبلغ الاعتمادات المرصودة لهذه المشاريع 280 مليون درهم كاعتمادات الأداء و 320 مليون درهم كاعتمادات الالتزام.

إنجاز أشغال سد سيدي داود بإقليم كلميم

قطاع الماء — برنامج عمل 2021

دراسات السدود والمنشآت المائية

السدود الكبرى والمنشآت المائية	السدود الصغرى والحماية من الفيضانات
دراسات تصميمية لمشاريع سدود كبرى •**إنهاء** الدراسات التمهيدية المختصرة والتفصيلية ل (06) سدود كبرى •**مواصلة** (09) دراسات تمهيدية مختصرة وتفصيلية لسدود كبرى •**الشروع** في دراسة (04) سدود كبرى **دراسات النموذج المصغر المائي للسدود** •**إنهاء** دراسة النموذج المصغر لسد تودغى بإقليم تنغير •**مواصلة** دراسات النموذج المصغر ل (12) سدا كبيرا •**الشروع** في دراسة النموذج المصغر ل (05) سدود كبيرة **دراسة مشروع تحويل المياه** •مواصلة الدراسات المفصلة لمشروع تحويل المياه من الأحواض الشمالية نحو الأحواض الجنوبية	• إنهاء ومواصلة إنجاز دراسات أولية وتفصيلية لسدود صغرى ومتوسطة عبر التراب الوطني • برمجة دراسات سدود صغرى جديدة

قطاع الماء

برنامج عمل 2021

منشآت الهندسة المدنية

- إنهاء عملية دعم وتقوية منحدرات سد تامسنا بإقليم سطات
- الشروع ومواصلة وإنهاء عمليات صيانة منشآت الهندسة المدنية لمجموعة من السدود حسب البرامج المسطرة برسم سنة 2021 والسنوات السابقة من طرف وكالات الأحواض المائية

المعدات الهيدروميكانيكية

- الشروع في أشغال صيانة المعدات الهيدروميكانيكية والإلكتروميكانيكية لمفرغ قعر ومأخذ الماء الصالح للشرب لسد ابن بطوطة بإقليم طنجة
- مواصلة أشغال تأهيل المعدات الهيدروميكانيكية والإلكتروميكانيكية لمفرغ قعر سدي يوسف بن تاشفين بإقليم تزنيت ووادي المخازن بإقليم العرائش
- الشروع ومواصلة وإنهاء عمليات صيانة المعدات الهيدروميكانيكية والإلكتروميكانيكية لمجموعة من السدود حسب البرامج المسطرة برسم سنة 2020 والسنوات السابقة من طرف وكالات الأحواض المائية

تبلغ الاعتمادات المرصودة لإنجاز هذه المشاريع 100 مليون درهم كاعتمادات أداء و 200 مليون درهم كاعتمادات الالتزام

قطاع الماء

برنامج عمل 2021

الحماية من الفيضانات

- إنهاء إنجاز أشغال 13 مشروعا للحماية من الفيضانات بأقاليم تيزنيت وسيدي إفني وطنجة والعرائش والقنيطرة والناظور ومكناس وصفرو والصخيرات وزاكورة ووزان وسطات
- مواصلة إنجاز أشغال (08) مشاريع للحماية من الفيضانات بأقاليم: بولمان وتاونات والناظور والقنيطرة وبوجدور واشتوكة أيت باها وسيدي قاسم وطانطان بكلفة مالية تقدر ب **270** مليون درهم
- الشروع في إنجاز مشاريع جديدة للحماية من الفيضانات، بكل من أقاليم شيشاوة، طرفاية، طنجة، سيدي قاسم، شتوكة أيت باها، صفرو، وزان، المضيق –الفنيدق، ومراكش

تبلغ الاعتمادات المرصودة لهذه المشاريع 150 مليون درهم كاعتمادات أداء و 400 مليون درهم كاعتمادات الالتزام

قطاع الماء

برنامج عمل 2021

النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية

- مواصلة إنجاز أشغال سد الساقية الحمراء بإقليم العيون
- مواصلة إنجاز أشغال سد فاسك بإقليم كلميم
- مواصلة إنجاز أشغال مجموعة من السدود الصغرى ومنشآت الحماية من الفيضانات بكلفة مالية تناهز 1.979 مليون درهم

قطاع الماء

برنامج عمل 2021

تدبير الموارد المائية	تخطيط الموارد المائية
تتلخص أهم العمليات المبرمجة خلال السنة المالية 2021، في دراسة تمدد وانتشار الموجات المائية الناتجة عن إفراغات وانهيار السدود	• إنجاز دراسات التأثير على البيئة الطبيعية والسوسيو اقتصادية والجدوى الاقتصادية لمجموعة من مشاريع السدود • دراسة مشروع تحويل المياه بين الأحواض سبو – أبي رقراق -أم الربيع • دراسة مشروع المساعدة التقنية لتتبع وتنفيذ البرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح للشرب والري بغلاف مالي يناهز 1,2 مليون درهم
الاعتمادات الإجمالية المرصودة: 0,4 مليون درهم كاعتمادات أداء و 0,6 مليون درهم كاعتمادات الالتزام.	**الاعتمادات الإجمالية المرصودة: 1,2 مليون درهم كاعتمادات أداء و 1,8 مليون درهم كاعتمادات الالتزام.**

قطاع الماء

برنامج عمل 2021

تقييم واستكشاف موارد المياه الجوفية

إنجاز الأثقاب المائية

- إنجاز آبار و أثقاب مائية للتزويد بالماء الشروب لفائدة القوات المسلحة الملكية بالمنطقة الجنوبية
- أشغال إنجاز أثقاب مائية من أجل مواصلة التنقيب عن الموارد المائية الجوفية على الصعيد الوطني

الدراسات

- دراسة إعداد أطلس هيدروجيولوجي على الصعيد الوطني

تبلغ الاعتمادات المرصودة لهذه المشاريع: 109 مليون درهم كاعتمادات أداء و 141 مليون درهم كاعتمادات الالتزام

قطاع الماء — برنامج عمل 2021

تثمين المياه والمحافظة عليها

إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة

- تفعيل اتفاقية الشراكة من أجل إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة لسقي المساحات الخضراء لمدينة الرباط
- توقيع وتفعيل مقتضيات ملحق اتفاقية الشراكة لإنجاز مشروع إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة لمدينة وجدة لسقي الأراضي الفلاحية
- توقيع وتفعيل مقتضيات ملحق اتفاقية الشراكة لإنجاز مشروع إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة لمدينة الدار البيضاء لسقي الكولف والمساحات الخضراء

بلغت الاعتمادات المرصودة لهذه المشاريع : 34,9 مليون درهم كاعتمادات أداء

قطاع الماء — برنامج عمل 2021

تثمين المياه والمحافظة عليها

تتبع جودة المياه و محاربة مصادر التلوث

- المساهمة المالية لإنجاز مشاريع جديدة لمحاربة التلوث الصناعي، الناتج عن معاصر الزيتون بأقاليم مكناس، قلعة السراغنة، الرحامنة، والحوز
- إعداد ومراجعة النصوص التطبيقية لقانون الماء 36-15 المتعلقة بمتابعة جودة المياه ومحاربة مصادر التلوث
- مواصلة إعداد مشاريع قرارات تطبيقية للحدود القصوى الخاصة بالصب المطبقة على بعض الأنشطة الصناعية
- مواصلة الدراسات حول:
  - تقييم التلوث الناتج عن مطارح النفايات على الموارد المائية
  - إعادة استعمال المياه العادمة المصفاة لمركز الحسيمة والمراكز المجاورة
  - وضع منهجية لإنجاز بروتوكول المراقبة البيولوجية للمياه السطحية على الصعيد الوطني
  - دراسة لتقييم التلوث الناجم عن منتجات وقاية النباتات وتأثير استخدامها على جودة الموارد المائية
  - دراسة لتحسين وتحديث قاعدة البيانات المتعلقة بجودة الموارد المائية
  - الشروع في إعداد دليل العينات وتحليل المياه السطحية والجوفية
- الشروع في إعداد تقرير حول جودة المياه لتحسيس مستعملي الماء برسم 2018-2020

تبلغ الاعتمادات الإجمالية المرصودة لهذه المشاريع : 17,6 مليون درهم.

قطاع الماء — برنامج عمل 2021

تقييم وتحسين معرفة موارد المياه السطحية

مواصلة إنجاز عدة دراسات ومشاريع لتقييم وتحسين معرفة الموارد المائية السطحية على المستوى الوطني، وذلك من خلال:

- إعداد عدة دراسات هيدرولوجية لسدود تندرج في إطار المخطط الوطني للماء
- إعداد اتفاقية البحث العلمي وتبادل المعطيات الهيدرومناخية مع المديرية العامة للأرصاد الجوية لتحسين معرفة الموارد المائية السطحية على المستوى الوطني
- اقتناء تجهيزات ومعدات الإشعار بالحمولات

الاعتمادات المرصودة : 61,77 مليون درهم كاعتمادات أداء و 39,30 مليون درهم كاعتمادات الالتزام

قطاع الماء — برنامج عمل 2021

تقييم وتحسين معرفة موارد المياه السطحية

مواصلة إنجاز عدة دراسات ومشاريع لتقييم وتحسين معرفة الموارد المائية السطحية على المستوى الوطني، وذلك من خلال:

- إعداد عدة دراسات هيدرولوجية لسدود تندرج في إطار المخطط الوطني للماء
- إعداد اتفاقية البحث العلمي وتبادل المعطيات الهيدرومناخية مع المديرية العامة للأرصاد الجوية لتحسين معرفة الموارد المائية السطحية على المستوى الوطني
- اقتناء تجهيزات ومعدات الإشعار بالحمولات

الاعتمادات المرصودة : 61,77 مليون درهم كاعتمادات أداء و 39,30 مليون درهم كاعتمادات الالتزام

قطاع الماء

برنامج عمل 2021

التطهير السائل بالوسط القروي وتزويد المؤسسات التعليمية والمساجد بالماء الصالح للشرب

- إنهاء 10 مشاريع لأشغال التطهير السائل بالمراكز القروية ومواصلة إنجاز أشغال 8 مشاريع، فضلا عن إطلاق مشاريع جديدة متعلقة بالتطهير السائل
- إنهاء أشغال تجهيز 8 مدارس قروية و 8 مساجد بنظم مائية
- الشروع في إنجاز أشغال مجموعة من المشاريع الجديدة المتعلقة بتزويد حوالي 8 مدارس قروية و8 مساجد ومدارس للتعليم العتيق بالماء الصالح للشرب

الاعتمادات المخصصة لهذه المشاريع : 57 مليون درهم كاعتمادات أداء ؛ 28 مليون درهم كاعتمادات التزام

قطاع الماء

برنامج عمل 2021

المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب

الماء الصالح للشرب والتطهير السائل : استثمار 5,590 مليار درهم

- إنتاج الماء الصالح للشرب : 2.480 مليون درهم
- توزيع الماء الصالح للشرب : 125 مليون درهم
- تحسين مردودية المنشآت المائية: 522 مليون درهم
- تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب بالوسط القروي: 1.550 مليون درهم
- التطهير السائل : 913 مليون درهم

قطاع الماء

برنامج عمل 2021

المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب

الماء الصالح للشرب والتطهير السائل : استثمار 5,590 مليار درهم

التزويد بالماء الصالح للشرب بالوسط الحضري

الميزانية المبرمجة: 3.126 مليون درهم

ستمكن من:

- تجهيز صبيب إضافي يبلغ حوالي 5,1 متر مكعب/الثانية؛
- وضع 714 كلم من قنوات الجر والتوزيع
- الرفع من مردودية قنوات الإنتاج
  - 97,2 % بالنسبة لقنوات الجر الكبيرة
  - 93,4 % بالنسبة لقنوات الجر المتوسطة والصغيرة
- تحسين مردودية شبكات التوزيع
  - 77,6% بالمدن والمراكز الحضرية
  - 75 % بالمراكز القروية
  - 67,4 % بالدواوير

أهم مشاريع تقوية التزويد بالماء الصالح للشرب المرتقب الشروع في استغلالها خلال سنة 2021 :

- فاس ومكناس: تعزيز تزويد المدينتين بالماء الصالح للشرب انطلاقا من سد إدريس الأول بصبيب 2.000 لتر/الثانية
- سوق الأربعاء: تقوية تزويد المدينة بالماء الصالح للشرب انطلاقا من محطة المعالجة لوكوس على سد واد المخازن بصبيب اضافي 330 لتر/الثانية
- شفشاون وباب تازة: تزويد المدينتين بالماء الصالح للشرب انطلاقا من سد شفشاون بصبيب 160 لتر/الثانية
- تزنيت: تعزيز تزويد المدينة بالماء الصالح للشرب انطلاقا من سد يوسف بن تاشفين بصبيب 145 لتر/الثانية
- طرفاية: تقوية تزويد المدينة بالماء الشروب بصبيب 15 لتر/الثانية عبر تحلية مياه البحر

قطاع الماء

برنامج عمل 2021

المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب

الماء الصالح للشرب والتطهير السائل : استثمار 5,590 مليار درهم

التزويد بالماء الصالح للشرب بالعالم القروي

- الميزانية المرصودة: 1.550 مليون درهم
- الساكنة القروية الاضافية المستفيدة: 67.400 نسمة
- نسبة التزويد بالعالم القروي : 98,3%
- تدخل المكتب في 20 مركزا جديدا لفائدة ساكنة تقدر ب 44.000 نسمة.

التطهير السائل

الميزانية المرصدة: 913 مليون درهم

ستمكن من إنجاز:

- 13 محطة لمعالجة المياه العادمة بطاقة إجمالية تقدر ب 22.047 م³/يوم
- تدخل المكتب في 13 مدن لفائدة ساكنة إجمالية تفوق 127.700 نسمة

المملكة المغربية
وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء
قطاع الموانئ والملاحة التجارية : معطيات عامة

قطاع الموانئ والملاحة التجارية
الأهداف الاستراتيجية للقطاع
1
تحسين القدرة التنافسية للسلسلة اللوجستيكية
2
تأمين الإمدادات الاستراتيجية مع تحسين مساهمة الأسطول الوطني
3
مواكبة التغيرات الاقتصادية مع دعم و تطوير الأسطول الوطني
4
رفع قدرة المنظومة المينائية على التكيف مع التغيرات الإقليمية والدولية وتمكينها من اغتنام الفرص الجيوستراتيجية التي ستتاح في المستقبل
5
تعزيز السلامة والأمن البحريين و الحفاظ على البيئة البحرية

قطاع الموانئ والملاحة التجارية

الرصيد الميناني

تروم الاستراتيجية الوطنية للموانئ في أفق 2030 التوفر على سياسة مينائية شاملة، تأخذ بعين الاعتبار تشييد البنية التحتية والمرافق والخدمات المينائية ذات المواصفات الدولية، في ظل احترام معايير الاستغلال المسؤول والمستدام للبيئة. حيث يتوفر المغرب حاليا على شبكة هامة من الموانئ الحديثة يبلغ عددها 43 ميناء موزعة كالتالي:

موانئ تجارية متعددة المهام	موانئ للصيد البحري	موانئ خاصة بالترفيه
14	22	7

قطاع الموانئ والملاحة التجارية

أهم المؤشرات

الرواج الميناني خلال الثمانية أشهر الأولى لسنة 2020:

- عرف الرواج التجاري البحري إلى حدود شهر غشت 2020، ارتفاعا بلغت نسبته 15,5 % مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2019، حيث بلغت الحمولة المنقولة ما يناهز 115 مليون طن بما فيه 39,5 مليون طن من رواج المسافنة بميناء طنجة المتوسط
- عرف حجم المنقولات على مستوى الواردات ارتفاعا بنسبة 10,3%، حيث بلغ 48,4 مليون طن إلى غاية نهاية شهر غشت 2020 مقابل 43,9 مليون طن عن نفس الفترة من السنة الماضية
- عرفت الصادرات ارتفاعا نسبته 4%، حيث بلغ حجم الأطنان المنقولة 26,9 مليون طن إلى غاية نهاية شهر غشت 2020 مقابل 25,9 مليون طن خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2019

	إلى غاية شهر غشت 2020	إلى غاية شهر غشت 2019	نسبة التطور
الواردات (طن)	48.461.125	43.949.547	%10,26+
الصادرات (طن)	26.971.049	25.928.495	%4,02+
رواج المسافنة (طن)	39.573.618	29.690.724	%33,28+
الرواج الإجمالي(طن)	**115.005.791**	**99.568.766**	**%15,5+**

تعتبر موانئ طنجة المتوسط والجرف الأصفر والدار البيضاء من أبرز الموانئ المغربية، حيث عالجت حوالي 130,7 مليون طن خلال سنة 2019، ما يمثل 85% من الرواج الإجمالي. وقد اجتاز المركب الميناني طنجة المتوسط مرحلة جديدة بمعالجته لما يفوق 65 مليون طن، حيث يتمركز على رأس القائمة، بفضل نشاطه الرئيسي المتعلق بمسافنة الحاويات وانطلاق تشغيل العمليات المينائية لميناء طنجة المتوسط 2. أما فيما يخص حجم الرواج المعالج، فإن ميناء الجرف الأصفر، الذي عالج 35,5 مليون طن، يعتبر الميناء الأول للمملكة على مستوى الاستيراد والتصدير، متبوعا بميناء الدار البيضاء الذي عالج 30 مليون طن.

قطاع الموانئ والملاحة التجارية

أهم المؤشرات

البواخر المسجلة :

المصالح الخارجية التابعة للوزارة	2018	2019
مصلحة الملاحة التجارية بالناظور	223	243
مصلحة الملاحة التجارية بأسفي	4	10
مصلحة الملاحة التجارية بالجديدة	6	8
مصلحة الملاحة التجارية بطنجة	90	105
مصلحة الملاحة التجارية بالدار البيضاء	75	100
مصلحة الملاحة التجارية بأكادير	34	45
مصلحة الملاحة التجارية بالقنيطرة	6	6
مصلحة الملاحة التجارية بالمحمدية	57	70
مصلحة الملاحة التجارية بالعيون	6	5
مصلحة الملاحة التجارية بالمضيق	222	265

تسليم شواهد الكفاءة وشواهد الأهلية للبحارة :

الشواهد المسلمة		2018	2019
شواهد الأهلية	السطح	35	37
	المحركات	30	42
شواهد الكفاءة		1.694	1.723

تسليم الدفاتر البحرية:

المصالح الخارجية التابعة للوزارة	2018	2019
مصلحة الملاحة التجارية بالناظور	5	37
مصلحة الملاحة التجارية بأسفي	32	60
مصلحة الملاحة التجارية بالجديدة	11	74
مصلحة الملاحة التجارية بطنجة	126	194
مصلحة الملاحة التجارية بالدار البيضاء	168	246
مصلحة الملاحة التجارية بأكادير	150	175
مصلحة الملاحة التجارية بالقنيطرة	1	11
مصلحة الملاحة التجارية بالمحمدية	8	33
مصلحة الملاحة التجارية بالعيون	12	18
مصلحة الملاحة التجارية بالمضيق		1

مراقبة الملاحة البحرية:

- استقبال ومعالجة 27.214 إبلاغ سفيني إجباري
- المساهمة الفعالة في تنسيق 22 عملية بحث وإنقاذ بحري تم على إثرها إنقاذ ما يقارب 228 روح بشرية
- تسجيل والتبليغ عن 05 مخالفة لقواعد حركة السفن التجارية بمضيق جبل طارق
- بث المئات من النشرات المتعلقة بظروف حركة الملاحة البحرية

التكوين:

عدد الخريجين برسم الموسم الدراسي 2019-2020 من المعهد العالي للدراسات البحرية هو 100 طالب

قطاع الموانئ والملاحة التجارية

منجزات 2020

استغلال ميناء آسفي الجديد

رغم الظروف الصحية التي ميزت سنة 2020، فقد سجل ميناء آسفي الجديد حركة رواج مهمة. حيث قام بتزويد محطة الطاقة الحرارية للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بـ 1.4 مليون طن من الفحم إلى نهاية غشت 2020.

كما سجل معدل رسو 4 سفن شهريًا، مع حمولة تبلغ حوالي 60 ألف طن للسفينة. وعرفت محطة الفحم، منذ بدء تشغيلها رسو 23 سفينة فحم.

قطاع الموانئ والملاحة التجارية

منجزات 2020

تفعيل المخطط المينائي في أفق 2030

تأهيل و توسيع الموانئ	صيانة المنشآت المينائية
• مواصلة الكشوفات الجيوتقنية المتعلقة بميناء الداخلة الأطلسي • إبرام الصفقة المتعلقة بالإشراف على أشغال إنجاز الميناء الجديد الداخلة الأطلسي • الإعلان عن طلبات العروض المتعلقة بأشغال تمديد الحاجز الوقائي مولاي يوسف بميناء الدار البيضاء • مواصلة بناء ميناء الناظور غرب المتوسط • أشغال الربط عبر نفق أرضي من الممر البحري إلى طريق زناتة • أشغال بناء البنية الفوقية بميناء الصيد الجديد بميناء الدار البيضاء • بناء ورش إصلاح السفن الجديد بميناء الدار البيضاء • إنجاز أشغال محطة متعددة الأروجة بالميناء التجاري بأكادير • إعادة تهيئة محطة الناظور البحرية ومحيطها • مواصلة إنجاز الدراسات المتعلقة بمشروع الميناء الطاقي بالجرف الأصفر • انطلاق أشغال بناء الميناء الجديد لمجموعة المكتب الشريف للفوسفاط بالعيون	• تقوية الرصيف الرئيسي للميناء التجاري لأكادير • تدعيم أرصفة ميناء الصيد بالحسيمة • أشغال تقوية حاجز مولاي يوسف بميناء الدار البيضاء • تقوية الحاجز الرئيسي وإصلاح الرصيف الجنوبي لميناء آسفي • أشغال تقوية الحاجز الرئيسي لميناء المحمدية

قطاع الموانئ

منجزات 2020

السلامة و الأمن البحريين

التشوير البحري

- صيانة عدة منارات على مستوى كل من أقاليم طانطان وسيدي إفني
- إنجاز الخبرة التقنية للمنارات على مستوى كل من أقاليم تطوان وآسفي وبوجدور
- شراء وصيانة العتاد التقني الخاص بالتشوير البحري والشاطئي ولتسيير المنارات

الأمن الميناني

- تسليم شواهد المطابقة للمدونة الدولية لأمن السفن والمنشآت المينائية (ISPS)، على مستوى عدة موانئ: العيون، طانطان، الداخلة، طنجة المدينة، طنجة المتوسط، أكادير، بالإضافة إلى الميناء الجديد لأسفي.

مراقبة الملاحة

- تجميع المعطيات المتعلقة بتحديد وتتبع سفن المسافات الطويلة LRIT
- استغلال نظام التعرف التلقائي على موقع وهوية السفن(14 جهاز AIS) موزعة على طول الساحل المغربي
- التدقيق السنوي لعمليات المركز الوطني للمعطيات الذي تنجزه المنظمة الدولية للاتصالات البحرية عبر الأقمار الصناعية باعتبارها منسق منظومة بتحديد وتتبع سفن المسافات الطويلة
- تطوير المنظومة المعلوماتية المتعلقة بتتبع أنشطة نقل المواد الخطيرة

مراقبة وتفتيش السفن

- إنجاز حملات تفتيشية للسفن التجارية الراسية بالموانئ الوطنية في إطار مراقبة دولة العلم/الميناء
- تعزيز دور المغرب في MED MOU عبر تدبير معطيات دول البحر الأبيض المتوسط

قطاع الموانئ والملاحة التجارية

منجزات 2020

التنمية المستدامة

الحد من انبعاثات الغازات

إنجاز مشروع GLOMEEP وذلك تحت إشراف المنظمة البحرية الدولية الذي يهدف إلى الحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري. وكالتالي مراحل إنجازه:

- مرحلة تشخيص الوضع الحالي فيما يتعلق بالانبعاثات الصادرة عن السفن
- رسم خارطة الطريق فيما يخص مواجهة هذه الانبعاثات
- إعداد مشروع قانون لتنظيم هذه الانبعاثات

قطاع الموانئ والملاحة التجارية

منجزات 2020

التنمية المستدامة

حماية الساحل والمنشآت الميناية والبحرية

- مواصلة إنجاز الدراسة التي تهم إعداد خريطة مدى هشاشة السواحل المغربية إزاء المخاطر الطبيعية والتلوث البحري العرضي على مستوى الجهات الساحلية التسع للمملكة
- مواصلة إنجاز الدراسات التقنية، بما فيها الكشوفات الجيوتقنية، المتعلقة بحماية الساحل على مستوى مدينة سلا
- مواصلة إنجاز الدراسة التقنية، بما فيها الكشوفات الجيوتقنية المتعلقة بمشروع تقوية جرف أموني بآسفي
- مواصلة أشغال مشروع تدعيم المنشآت البحرية الوقائية بساحل أكادير (مكسر الأمواج 1 و2) وحاجز وقف زحف الرمال
- مواصلة إنجاز أشغال حماية الساحل على مستوى شاطئ فم الواد

قطاع الموانئ

برنامج عمل 2021

مواصلة تنزيل الاستراتيجية المينائية

قطب الجهة الشرقية	قطب الشمال الغربي
• مواصلة إنجاز أشغال ميناء الناظور غرب المتوسط • تدعيم المنشآت الواقية وإعادة تهيئة محطة الناظور البحرية ومحيطها	• انطلاق أشغال الشطر الثاني من توسيع ميناء الجبهة

قطاع الموانئ

برنامج عمل 2021

مواصلة تنزيل الاستراتيجية المينائية

قطب القنيطرة –الدار البيضاء

- انطلاق أشغال تمديد الحاجز الوقائي مولاي يوسف بميناء الدار البيضاء
- تهيئة الميناء الجاف زناتة
- أشغال تقوية الحواجز المائية بميناء الدار البيضاء
- تهيئة المنطقة الجديدة لبناء وإصلاح السفن بميناء الدار البيضاء

قطب موانئ الجنوب

- إعطاء الانطلاقة لمشروع بناء ميناء الداخلة الأطلسي
- الشروع في إنجاز أشغال بناء حاجز لتوقيف الرمال بميناء الصيد بالمهيريز

قطب سوس تانسيفت

- أشغال تقوية الحاجز الرئيسي للميناء التجاري بأكادير
- إعادة تأهيل الأرصفة بميناء الصيد بأكادير

قطاع الموانئ

برنامج عمل 2021

السلامة و الأمن البحريين

التشوير البحري

- مواصلة الوزارة لمجهوداتها للمحافظة على البيئة وضمان سلامة الملاحة البحرية، وذلك بتشوير الشواطئ والموانئ وصيانة وتهيئة واستغلال المنارات والمعالم الأخرى مع العمل على اقتناء العتاد التقني

مراقبة وتفتيش السفن

- إنجاز حملات تفتيشية للسفن التجارية الراسية بالموانئ الوطنية في إطار مراقبة دولة العلم/الميناء

الأمن المينائي

- مواصلة تتبع مطابقة الموانئ المغربية للمدونة الدولية لأمن السفن والمنشآت المينائية

مراقبة الملاحة

- مواصلة احتضان المركز الوطني للمعطيات وتقديم خدمات الولوج إلى الأقمار الاصطناعية
- إنجاز عملية التدقيق السنوي لعمليات المركز الوطني للمعطيات
- استغلال نظام التعرف الآلي للسفن وذلك لضمان استمرارية الخدمات وتتبع ومراقبة حركة السفن على طول سواحل المملكة

قطاع الموانئ

برنامج عمل 2021

التنمية المستدامة والحفاظ على الملك العام البحري والمينائي

حماية الساحل والمنشآت المينائية والبحرية

- مواصلة إنجاز دراسة إعداد خريطة مدى هشاشة السواحل المغربية إزاء المخاطر الطبيعية والتلوث البحري العرضي على مستوى الجهات الساحلية التسع
- مواصلة الدراسة التقنية المتعلقة بحماية الساحل على مستوى مدينة سلا
- مواصلة الدراسة التقنية المتعلقة بمشروع تقوية جرف أموني بآسفي
- إنهاء أشغال مشروع تدعيم المنشات البحرية الوقائية قبالة القصر الملكي
- إنهاء إنجاز الشطر الأول من أشغال حماية الساحل على مستوى شاطئ فم الواد
- انطلاق أشغال إنجاز الحماية البحرية لولوج ميناء الجبهة
- الشروع في إنجاز الشطر الثاني من أشغال حماية وتقوية الساحل على مستوى شاطئ فم الواد

تحديد وحماية وتثمين الملك العام البحري والمينائي

- مواصلة دراسات وأشغال تحديد والحفاظ على الملك العمومي البحري
- مواصلة دراسة المخطط المديري لتثمين الملك العمومي البحري في أفق 2035
- إنجاز مشاريع تهم تتبع خط الساحل كاقتناء ومعالجة صور الأقمار الصناعية على طول السواحل الوطنية
- مراقبة الملك العمومي البحري والمينائي من خلال توفير الوسائل اللوجيستيكية اللازمة لشرطة الملك العمومي البحري
- مواصلة إنجاز الدراسات الهيدروترسيبية الخاصة بمصب أم الربيع و بحيرة المرجة الزرقاء (مولاي بوسلهام)

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

قطاع النقل البري واللوجيستيك

- النقل الطرقي: معطيات عامة

النقل الطرقي — الأهداف الاستراتيجية للقطاع

1. تقوية هيكلة قطاع النقل الطرقي
2. تنمية المقاولات
3. تحسين المناخ القانوني والمؤسساتي
4. تحسين الجانب الاجتماعي

النقل الطرقي — أهم المؤشرات

النقل الطرقي للمسافرين

- عدد مقاولات النقل العاملة في القطاع: **1677** مقاولة
- عدد الرخص المسلمة: **3495** رخصة
- نسبة الرخص المستغلة بشكل غير مباشر: **73%**
- متوسط عمر حظيرة الحافلات: **23%** يقل عمرها عن **5** سنوات و**43%** يقل عمرها عن **10** سنوات وهناك **34%** يتجاوز عمرها **15** سنة

النقل الطرقي السياحي

عدد الرخص الممنوحة سنة 2020: **1060** رخصة

- **69** رخصة من الدرجة الأولى
- **242** رخصة من الدرجة الثانية
- **653** من الدرجة الثالثة النوع الخفيف الممتاز
- **96** من الدرجة الثالثة

نقل المستخدمين

للحساب الخاص	لحساب الغير
• عدد المقاولات : **2101**	• عدد المقاولات : **3574**
• عدد العربات: **1634**	• عدد العربات: **10519**

النقل المزدوج

- عدد الرخص المسلمة : **3850**
- عدد الرخص المسلمة سنة 2020: **67**

نقل البضائع

للحساب الخاص	لحساب الغير
• عدد الناقلين: **27863** • عدد العربات: **24293** • عدد الناقلين المرخص لهم سنة 2020: **11477**	• عدد الناقلين: **66519** • عدد العربات: **95279** • عدد الناقلين المرخص لهم سنة 2020: **3238**

النقل المدرسي

للحساب الخاص	لحساب الغير
• عدد المؤسسات: **4325** • عدد العربات: **9989**	• المقاولات: **766** • عدد العربات: **929**

النقل الطرقي

أهم المؤشرات

عمل لجنة النقل :عقد لجنة النقل ل 6 اجتماعات من يناير 2020 إلى أكتوبر 2020.

النقل الطرقي للمسافرين

- تجديد الرخص لفائدة أشخاص ذاتيين : **23** ملف
- تجديد الرخص لفائدة أشخاص معنويين : **8** ملفات
- استئناف الاستغلال لفائدة أشخاص ذاتيين : **3** ملفات
- تحويل ملكية الرخص لأشخاص معنويين : **21** ملف

النقل المزدوج

- محاضر اللجان الإقليمية : **8**
- التجديد السياعي : **63** ملف
- استئناف الاستغلال : **8** ملفات
- طلبات التحويل عن طريق الإرث مع التنازل : **11** ملف
- الموافقة على منح **67** رخصة بعد مصادقة اللجان الاقليمية
- الموافقة على تغيير مسار **26** رخصة بعد مصادقة اللجان الاقليمية

النقل الطرقي السياحي

- عدد المقاولات المرخصة لأول مرة : 88
- الرخص الممنوحة : 1060 رخصة
- التجديد السياعي : 13 ملف
- مختلفات : 16 ملف

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

قطاع النقل البري واللوجيستيك

النقل الطرقي: منجزات 2020-

النقل الطرقي منجزات 2020

تجديد وتكسير المركبات	• مواصلة برنامج تجديد وتكسير حظيرة مركبات النقل الطرقي للبضائع لحساب الغير وحظيرة مركبات النقل الطرقي العمومي للمسافرين والنقل الطرقي بالعالم القروي
تكوين السائقين المهنيين	• دعم وتوفير التكوين التأهيلي الأولي الأدنى الإلزامي والتكوين المستمر الإجباري لفائدة السائقين المهنيين المزاولين
مواكبة إصلاح قطاع النقل الطرقي	• إنجاز دراسة لتصميم وإرساء المرصد الوطني للنقل الطرقي • الشروع بالقيام بدراسة عن النقل البري الدولي للبضائع بين المغرب واسبانيا لتحديد نموذج خاص بتحديد حصة التراخيص الثنائية المتبادلة بين البلدين وكذلك طرائق تنفيذه وتحديثه • دراسة حول النظام الجبائي لقطاع النقل الطرقي واللوجستيك • دراسة لتحديد نظام حكامة النقل البري للأشخاص على المستويين الوطني والجهوي
النقل المستدام	• المساهمة في تمويل الدراسة المتعلقة بإعداد مخطط التنقلات المستدام على مستوى التجمع الحضري لمدينة طنجة

النقل الطرقي منجزات 2020

تأهيل القطاع	• عقد اجتماعات بين-قطاعية لتنزيل التغطية الاجتماعية للسائقين المهنيين غير الأجراء بتنسيق مع وزارة الداخلية والوزارة المكلفة بالتشغيل وصندوق الضمان الاجتماعي • الشروع في تنفيذ عقود القانون العام المتعلقة بتكوين السائقين المهنيين المزاولين • توزيع دفاتر بيان الشحن بالنسبة لنقل البضائع لحساب الغير • تنظيم عدة لقاءات مع مهنيي قطاع النقل السياحي من أجل إعادة النظر في دفتر التحملات الخاص بهذا القطاع ومنهجية تعامل لجنة النقل مع طلبات ترخيص مقاولات جديدة للنقل السياحي • تطوير النقل المستدام عبر: o اعتماد معايير متعلقة بالاستهلاك الطاقي والانبعاثات الملوثة للمركبات o وضع برنامج تحفيزي لتشجيع اقتناء واستعمال المركبات الصديقة للبيئة o اقتراح إطار قانوني وتنظيمي يتعلق بالأشكال الحديثة للتنقل • مواصلة تنفيذ مشروع "تعزيز الاستراتيجيات المناخية لقطاع النقل"

النقل الطرقي

برنامج عمل 2021

الرفع من المهنية	• وضع إطار عام للتعاون بين الوزارة والمهنيين عبر التوقيع على عقد البرنامج حول تأهيل النقل العمومي للمسافرين • إعداد اتفاقية جديدة بين الوزارة والاتحاد العام لمقاولات المغرب والمنظمات المهنية، حيث سيتم تأهيل الفاعلين بالقطاع وتصنيف جودة الخدمات المقدمة من طرفهم ودعم المقاولات الوطنية • تجويد خدمات النقل: تصنيف المقاولات، إدراج منظومة الجودة • الرفع من كفاءة العاملين في القطاع • تحسين الظروف الاجتماعية للعاملين بالقطاع
تقنين القطاع	• مراجعة المنظومة القانونية من أجل توضيح مسؤوليات المتدخلين في عملية النقل • مراقبة المنافسة غير الشريفة من خلال تفعيل المراقبة داخل المقاولات النقلية
تأهيل المقاولة النقلية	• مراجعة وتنزيل شروط مزاولة مهن النقل الطرقي: • تقوية مراقبة استغلال مقاولات النقل • هيكلة الناقلين داخل شركات أو مقاولات منظمة • إحداث سجل خاص للناقلين الذين يتوفرون على مركبات وزنها الإجمالي محملة ما بين 2 طن و3,5 طن

217

النقل الطرقي

برنامج عمل 2021

النقل المستدام	• اعتماد معايير متعلقة بالاستهلاك الطاقي والانبعاثات الملوثة للمركبات • اعتماد ملصق يوضح استهلاك المركبات من المحروقات ونسبة انبعاث ثاني أكسيد الكربون • وضع نظام تحفيزي لتشجيع اقتناء المركبات الصديقة للبيئة • اقتراح إطار قانوني وتنظيمي يتعلق بالأشكال الحديثة للتنقل
قطاع المركبات	• تحديث وتطوير المراجع القانونية المتعلقة بالمراقبة التقنية والمصادقة على المركبات للرفع من المردودية فيما يخص سلامة المركبات واحترامها للبيئة وكذا جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمهنيين • تعهيد المصادقة بشكل انفرادي لهيئة أو هيئات خاصة معتمدة

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

قطاع النقل البري واللوجيستيك

- السلامة الطرقية : معطيات عامة

السلامة الطرقية

الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية 2017-2026

الأهداف

تقليص عدد القتلى، ضحايا حوادث السير بنسبة 50% في أفق 2026، أي أقل من 1.900 قتيلا على الطرقات خلال سنة 2026

الرهانات الاستراتيجية

الخصوصية	النسبة	معدل عدد القتلى (2018)	الرهانات الاستراتيجية
من مستعملي الطريق عديمي الحماية 17% من القتلى هم أطفال أقل من 14 سنة	27,5%	1026	الراجلون
عدد الضحايا من هذه الفئة في تزايد مستمر	29,6%	1105	الدراجات النارية ذات عجلتين أو ثلاث عجلات
70% من هذه الحوادث تهم المركبات الخفيفة	12,7%	473	الحوادث المتورطة فيها مركبة واحدة
61% من القتلى من هذه الفئة هم راجلون	7,7%	286	الأطفال الأقل من 14 سنة
في حال وقوع حوادث تورط فيها هذا النوع من المركبات تكون غالبا حوادث خطيرة	5,5%	206	النقل المهني
	%82,9	3.096	المجموع

السلامة الطرقية

محاور عمل الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية

السلامة الطرقية

الأهداف والدعائم الاستراتيجية للوكالة الوطنية للسلامة الطرقية

استهداف كل فئات مستعملي الطريق و"مرتفقي" الوكالة

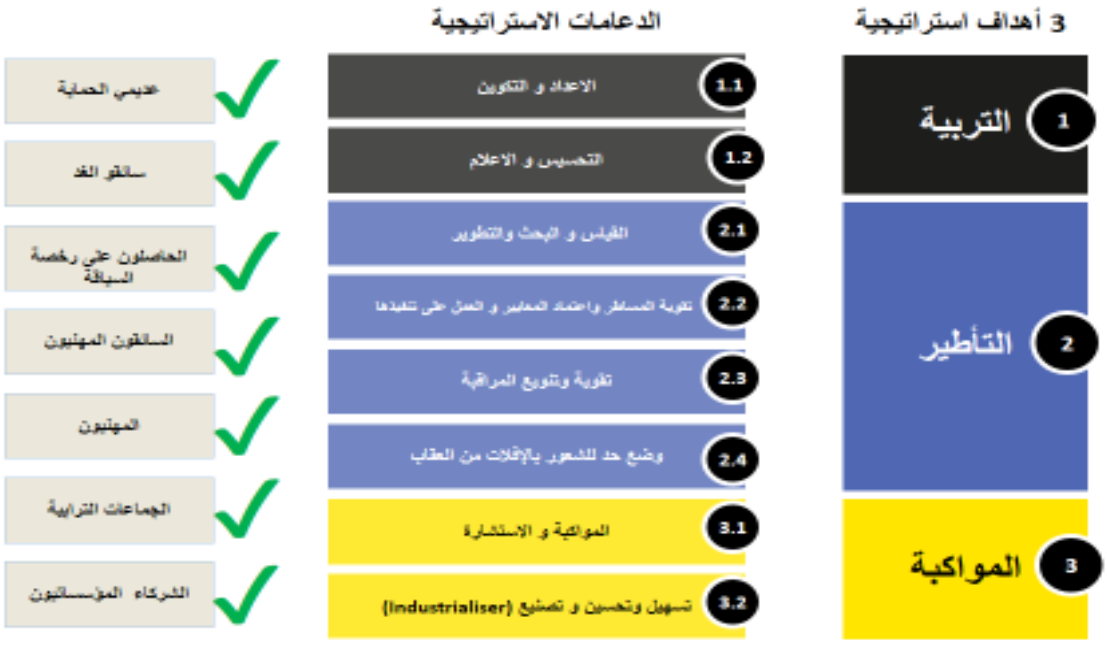

السلامة الطرقية أهم المؤشرات

حظيرة السيارات

دعمت الحظيرة الوطنية للسيارات في التسعة أشهر الأولى من سنة 2020 بأكثر من 184.500 سيارة إضافية مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019 ليبلغ العدد الإجمالي للسيارات 4.682.334 وحدة أي بمعدل زيادة 4,10%

السلامة الطرقية

- المعطيات النهائية لسنة 2019 : انخفاض في عدد القتلى بنسبة 3,05% مقارنة مع سنة 2018
- المعطيات المؤقتة ل 8 أشهر الأولى من سنة 2020 : انخفاض في عدد القتلى بنسبة 28,01% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2019

السلامة الطرقية أهم المؤشرات

تعليم السياقة

- تم الترخيص لتسعة وستين (69) مؤسسة جديدة لتعليم السياقة

رخص السياقة

- وصل عدد المترشحين لإجتياز إمتحان رخص السياقة أو تمديدها إلى 237.700 مرشحا، مسجلا انخفاضا يقدر ب 23,98% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية
- نجح منهم 209.700 مرشح أي بانخفاض يقدر ب 21,64% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية
- بلغت نسبة النجاح :
  - الإمتحان النظري: 78,14%
  - الإمتحان التطبيقي: 85,34%

- تم تسجيل 110.100 عملية تبديل أو طلب نظير رخصة السياقة أي بزيادة تقدر ب 7,94%

السلامة الطرقية أهم المؤشرات

البطائق الرمادية

أنشطة تسجيل المركبات :

- بلغ عدد المركبات المسجلة 131.800 وحدة أي بانخفاض قدره 28,87% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية .
- تمثل المركبات الجديدة 92% من عدد المركبات المسجلة.

تحويل الملكية، تبديل – نظير، تسلم بصفة انفرادية (RTI) :

- تم تسجيل 291.100 عملية تحويل الملكية بنسبة انخفاض بلغت 33,3% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية .
- تم تسجيل 24.200 عملية طلب تبديل أو نظير من شهادة تسجيل المركبة وهو ما يعادل انخفاض بنسبة 23,42 %.
- تم تسجيل 10.800 عملية تسلم بصفة انفرادية وهو ما يعادل انخفاض بنسبة 50,68%

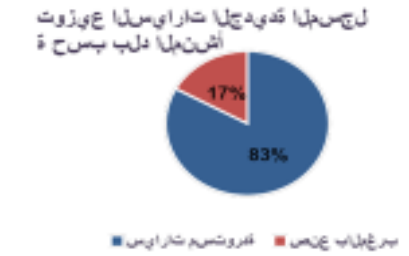

المراقبة التقنية للمركبات

- تم إنجاز 1.683.510 عملية مراقبة تقنية خلال الفترة الممتدة من يناير إلى شتنبر 2020
- خلال نفس الفترة، تم إنجاز 10.928 عملية مصادقة ضمنها 170 مصادقة على الصنف

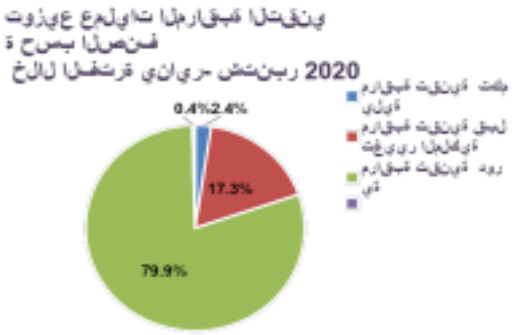

السلامة الطرقية

منجزات 2020

تفعيل الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية 2017-2026

انعقاد اجتماع اللجنة الدائمة للسلامة الطرقية

31 يناير 2020

انعقاد اجتماع اللجنة المشتركة بين الوزارات للسلامة الطرقية

14 فبراير 2020

السلامة الطرقية

منجزات 2020

تخليد اليوم الوطني للسلامة الطرقية

تم تنظيم مجموعة من الأنشطة الإشعاعية على الصعيدين الوطني والجهوي والمحلي بمساهمة كل الشركاء المؤسساتيين والمهنيين ومكونات المجتمع المدني، مع تنظيم أمسية تلفازية تحيوية كبرى تابعها أكثر من 10 ملايين مواطن حول تحليل وتقديم معطيات ومؤشرات – شهادات لضحايا حوادث السير – الشرطة وثائقية – تجارب رائدة – فقرات فنية

السلامة الطرقية منجزات 2020

عقد الاجتماعات الشهرية للجنة المركزية لتتبع عمليات المراقبة وتطبيق العقوبات

تعزيز حظيرة الرادارات المتنقلة لمراقبة السرعة عبر اقتناء 286 رادارا ووضعها رهن إشارة هيئات المراقبة الطرقية التابعة للدرك الملكي والأمن الوطني وذلك بغلاف مالي قدره 24 مليون درهم

تقوية نظام المراقبة الأتوماتيكية لمخالفات قانون السير عبر الشروع في تثبيت 552 جهاز للمراقبة والمعاينة الآلية لمخالفات قانون السير وأنظمة استغلالها، وذلك بغلاف مالي قدره 280 مليون درهم

السلامة الطرقية منجزات 2020

مواكبة الجماعات الترابية في مجال السلامة الطرقية

- تتبع تفعيل اتفاقيات الشراكة بين الوزارة و السادة الولاة والعمال ورؤساء المجالس البلدية للمدن التي تراكم أكثر من 50% من مجموع القتلى ضحايا حوادث السير، حيث تم إنجاز مخططات للعمل بالمدن التالية: مكناس، بني ملال، الناظور، فاس، الجديدة، مراكش، سطات، آسفي، الدار البيضاء وطنجة
- المواكبة التقنية للجماعات الترابية من خلال تنظيم دورات تكوينية حول الدلائل التقنية الخاصة بالتشوير وتهييئات السلامة الطرقية

السلامة الطرقية منجزات 2020

- مواصلة الشراكة مع المركز الوطني للبحث العلمي والتقني من خلال اختيار 7 مشاريع جديدة لإنجازها في إطار تمويل مشاريع علمية وتقنية تهم السلامة الطرقية بغلاف مالي قدره 10 ملايين درهم
- التعاون بين الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية وجامعة محمد السادس للبوليتكنيك بابن جرير لعصرنة الاختبارات التطبيقية لرخص السياقة

لقاء تحضيري يوم 26 شتنبر 2020 لتقديم التصور العام للمشروع وتحديد إطار التعاون مع جامعة محمد السادس للبوليتكنيك بابن جرير.

السلامة الطرقية منجزات 2020

- القيام بالتوعية والتواصل والتحسيس والتأطير في مجال السلامة الطرقية بمختلف الوسائل الممكنة لفائدة جميع فئات مستعملي الطريق
- العمل على تنظيم عمليات جديدة في إطار المخطط التواصلي للوكالة الوطنية للسلامة الطرقية عبر:
  - ✓ تواصل مؤسساتي يروم التعريف بالوكالة ومهامها وخدماتها
  - ✓ تواصل سلوكي واجتماعي يرمي إلى التحسيس بمستلزمات وضوابط السلامة الطرقية

السلامة الطرقية برنامج عمل سنة 2021

مؤسسات تعليم السياقة والسلامة الطرقية

- إعداد مخطط مديري لتعليم السياقة يسمح بتقنين عملية فتح واستغلال مؤسسات تعليم السياقة من خلال تحديد الطلب والعرض في مجال تعليم السياقة
- مراجعة شروط الترخيص لمؤسسات تعليم السياقة من خلال تعديل النصوص المنظمة لتعليم السياقة
- إعداد الدعائم والوسائل البيداغوجية لتعليم سياقة المركبات ووضعها رهن إشارة مؤسسات تعليم السياقة
- تفعيل مقتضيات مدونة السير المتعلقة بالتكوين المستمر لمدربي تعليم السياقة:
  - إعداد دفتر تحملات لفتح واستغلال مؤسسات تكوين المدربين
  - إعداد البرنامج الوطني لتكوين المدربين
  - تحديد مدة التكوين
- مراجعة شروط ولوج مهنة مدرب تعليم السياقة مع ضمان تأهيلهم والرفع من عددهم لتغطية الخصاص في هذا المجال
- وضع برنامج لافتحاص ومراقبة مؤسسات تعليم السياقة مع التركيز على الشق المتعلق بتكوين المترشحين والنظام الاجتماعي لمدربي ومديري هذه المؤسسات
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة منشطي دورات السلامة الطرقية

السلامة الطرقية برنامج عمل سنة 2021

تدبير رخص السياقة والبطائق الرمادية

- إتمام مشروع إعداد قاعدة الأسئلة الجديدة لاجتياز الامتحان النظري للحصول على رخصة السياقة
- تعزيز قاعات الامتحانات بكاميرات فردية للمراقبة من أجل إضفاء شفافية أكبر على منظومة الحصول على رخصة السياقة
- إصلاح منظومة الاختبار التطبيقي من خلال رقمنة المساطر وادماج التكنولوجيات الحديثة لضمان تقييم موضوعي ونزيه لقدرات المرشحين
- اعتماد متعهدين خارجيين للتكفل بعملية استلام واختزال ملفات رخص السياقة والبطائق الرمادية مما سيسمح لمصالح الوكالة بالتركيز على مهامها الأساسية المتعلقة بالمصادقة والمراقبة والسلامة الطرقية
- إعداد برنامج التكوين الأولي والتكوين المستمر لفائدة الممتحنين
- مواصلة مشروع نزع الصفة المادية عن مسطرة تسجيل المركبات
- تعميم رقمنة مسطرة الحصول على البطائق الرمادية بالنسبة لجميع العمليات المتعلقة بتحويل ملكية المركبات وطلبات الحصول على نظير أو تبديل البطائق الرمادية
- رقمنة عملية إجراء التعرضات ورفعها مع المديرية العامة للضرائب
- رقمنة مسطرة الحصول على رخصة السياقة من خلال التبادل الالكتروني للبيانات مع كل من وزارة الصحة والخزينة العامة للمملكة
- رقمنة الأرشيف واقتناء نظام الإدارة الإلكترونية للملفات

السلامة الطرقية برنامج عمل سنة 2021

المركز الوطني لمعالجة المخالفات

- استكمال اشغال تثبيت وتشغيل رادارات مراقبة السرعة داخل وخارج المجال الحضري (552 وحدة رادار)
- اقتناء وحدات رادار من نوع "**رادار طعم**" (**radar leurre**) ذات أهداف وقائية وردعية
- اقتناء برمجيات تمكن من قراءة اللوحات المعدنية للمركبات والتعرف على نوعها وعلاماتها التجارية من أجل تحسين مردودية المعالجة الآلية للمخالفات
- رفع الصفة المادية عن مسطرة إيداع الشكايات والتصريح بالسائق مرتكب المخالفة
- اقتناء معدات المراقبة والمعاينة لمخالفات قانون السير لفائدة أعوان المراقبة
- إعادة انتشار أجهزة المراقبة والمعاينة الآلية لمخالفات قانون السير من أجل الرفع من مردوديتها
- العمل على إضافة مخالفات جديدة إلى قائمة المخالفات المرصودة بطريقة آلية.

السلامة الطرقية برنامج عمل سنة 2021

التصديق على المركبات والمراقبة التقنية

- نزع الصفة المادية عن مسطرة المصادقة على المركبات ؛
- اعتماد هيآت خارجية لافتحاص ومراقبة مصنعي ومستوردي المركبات ووكلائهم المعتمدين للتأكد من مدى مطابقة المركبات المعروضة للبيع للمقتضيات القانونية ؛
- إعداد دفتر تحملات جديد لفتح واستغلال مراكز المراقبة التقنية ؛
- إعداد مخطط مديري خاص بالمراقبة التقنية للمركبات ؛
- إعداد نظام معلوماتي للمصادقة على محاضر المراقبة التقنية بصفة آنية ؛
- إعداد دراسة دقيقة وشاملة لتحليل جميع المعطيات المتعلقة بعمليات المراقبة التقنية ؛
- إعداد دفتر تحملات للترخيص لمهمة تكوين الأعوان الفاحصين ورؤساء مراكز المراقبة التقنية ضمانا للجودة والفعالية؛
- اعتماد هيئات خارجية لافتحاص الشبكات ومراكز المراقبة التقنية و الأعوان الفاحصين؛

السلامة الطرقية برنامج عمل 2021

المراقبة والخبرة في مجال السلامة الطرقية

- المواكبة التقنية للجماعات الترابية من خلال تنظيم دورات تكوينية حول الدلائل التقنية الخاصة بالتشوير وتهيئات السلامة الطرقية وكذلك إنجاز مجموعة من المشاريع في إطار الشراكة
- تقييم بين مرحلي للاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية 2017-2026 ؛
- تشجيع البحث العلمي في مجال السلامة الطرقية؛
- إعداد برنامج وطني للمراقبة الطرقية؛
- تنزيل المرصد الوطني للسلامة الطرقية وإعداد التقرير السنوي لوضعية السلامة الطرقية في بلادنا؛
- تكوين وتطوير الخبرات في مجال علم الحوادث وإعادة تركيب المشاهد الخاصة بحوادث السير الخطيرة والمميتة؛
- تحديث النظام المعلوماتي الخاص بتتبع وتدبير معطيات حوادث السير الجسمانية بتعاون مع المصالح المعنية
- إعداد وتنفيذ برنامج التكوين المستمر لتطوير قدرات ومؤهلات الموارد البشرية للوكالة
- تسريع وثيرة إنجاز برنامج تجديد حظيرة مركبات النقل الطرقي
- مواصلة إنجاز برنامج تكوين السائقين المهنيين

السلامة الطرقية برنامج عمل 2021

التواصل و التربية و الوقاية الطرقية

- إنتاج وبث وصلات وإعلانات وبرامج تلفزيونية وإذاعية تحسيسية وتوعوية
- وضع تصور وإنتاج الجزء الثاني من البرنامج التلفزيوني في مجال التربية الطرقية *التعلم مع مريم*
- إحداث وتجهيز أندية التربية على السلامة الطرقية بالمؤسسات التعليمية والجامعية بشراكة مع الاكاديميات الجهوية للتربية والتكوين؛
- مواصلة التعاون مع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي من أجل إدماج التربية الطرقية في الوسط التربوي والتعليمي ؛
- مواصلة مشروع المدرسة الآمنة لفائدة 100 مؤسسة تعليمية موزعة على مجموعة من جهات المملكة ؛
- العمل على مواصلة تنشيط المراكز التفاعلية للتربية الطرقية بمدن الرباط - وجدة - كرسيف - الحسيمة - قلعة السراغنة - تيزنيت والعيون
- مواصلة استغلال فضاءات المخيمات الصيفية التابعة لوزارة الشباب والرياضة ؛
- التنسيق مع فعاليات المجتمع المدني من أجل مواكبتها ودعمها في إنجاز أنشطة ميدانية في مجال السلامة الطرقية ؛
- الاستمرار في تنشيط لقاءات تكوينية لفائدة الفاعلين المهنيين ؛
- تنظيم حملات طبية تحسيسية لفائدة السائقين المهنيين وخاصة العاملين في مجال نقل المسافرين.

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

قطاع النقل البري واللوجيستيك

- النقل السككي : معطيات عامة

النقل السككي

الأهداف الاستراتيجية للقطاع

1. التوفر على شبكة سككية فعالة وعصرية
2. تحسين المنتوج السككي وتوفير خدمات أكثر جاذبية
3. تحسين المردودية والتنافسية وفعالية آليات الإنتاج

النقل السككي

أهم المؤشرات2019

آليات الإنتاج

مكونات الشبكة	
الطول الإجمالي للخطوط	2,295 كلم
خطوط مكهربة	1473 كلم
خطوط بسكة كلاسيكية	1337 كلم
خطوط بسكة مزدوجة	672 كلم
خطوط بسكة ثلاثية	100 كلم
عدد المحطات	356
الموارد البشري	
حصيص المتعاونين	7338
الأطر	1185
أعوان التسيير	2459
التقنيون والمتخصصون	3694
حصيص معدات النقل والجر	
المسافرون	
حصيص العربات	681
مولد الكهرباء	30
البضائع	
حصيص الشاحنات	5089
منها شاحنات الوسطاط	1325
حصيص معدات الجر	250

النقل السككي
أهم المؤشرات2019
الأحداث البارزة لسنة 2019
توقيع شراكة بين المكتب الوطني للسكك الحديدية والمكتب الشريف للفوسفاط وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى إنشاء قطب قندقي وطني
اعتماد مفهوم جديد للسفر يستند إلى تطبيق نظام تعريفي مرن وتقديم تخفيضات في الأثمنة و منتوجات جديدة تتلاءم بشكل أحسن مع الحاجيات الحركية لمختلف فئات المسافرين
الإحتفال بالذكرى الأولى لتشغيل القطار فائق السرعة "البراق" يوم 20 نونبر 2019 بالرباط و تقديم عرض حول حصيلة السنة الأولى من الإستغلال
استلام أول قاطرة كجزء من اقتناء 30 قاطرة كهربائية من الجيل الجديد، بما فيها المعدات، قطع الغيار وقطع الحظيرة
إفتتاح وتشغيل المحطة السككية الجديدة لمدينة تمارة من أجل مواكبة التطور الإقتصادي و الإجتماعي الذي تشهده هذه المدينة
توقيع مذكرة تفاهم بين الدولة والمكتب الوطني للسكك الحديدية تغطي الفترة 2019- 2025 ;

النقل السككي
أهم المؤشرات2019
الأحداث البارزة لسنة 2019
تطوير نظام المعلومات المحاسباتي والمالي للمكتب واكتساب كفاءات تشمل مهن المالية ومراقبة التدبير
إطلاق خدمات مبتكرة متعددة ، إصلاح شامل لموقع إلكتروني ، خدمة تاكسي ONCF ... في إطار استراتيجية التحول الرقمي للمكتب للاستجابة على أكمل وجه لتطور حاجيات الزوار.
إرساء نظام للتدبير الطاقة تطبيقا لمعيار ISO - 50001 لضبط الاستهلاك و تقليص الفاتورة الطاقية بالمواقع الرئيسية للمكتب من 5 إلى 20% كل سنة
تطوير نظام المعلومات المحاسباتي والمالي للمكتب واكتساب كفاءات تشمل مهن المالية ومراقبة التدبير
إعادة تصميم بوابة المشتريات بالموقع الإلكتروني الخاص بالمكتب باعتباره من أهم الرافعات التي من شأنها المساهمة في تحسين جودة المعلومات التي تخص المزودين وتبسيط استعمالها
بدء تشغيل و ربط "Peugeot Société Anonyme (PSA)" مصنع في القنيطرة بالشبكة السككية الوطنية

النقل السككي — أهم المؤشرات2019

من أهم ما ميز سنة **2019** هو بداية إستغلال المشاريع المهيكلة)الخط الفائق السرعة، تثليث خط الدار البيضاء ـ القنيطرة، تثنية خط الدار البيضاء ـ مراكش (تطوير وتجديد وتقوية شبكة السكك الحديدية التي أدت إلى تحول هيكلي في أساسيات العرض.

مكنت هذه الإنجازات من إدخال تنوع جدري للسفر عبر القطار و طرح عروض متنوعة : قطارات البراق، قطارات الاطلس و القطارات المكوكية السريعة.

القطار الفائق السرعة "البراق":

- 96,4% إنتظام مواعيد سير القطارات
- 96% نسبة رضا الزبناء
- 65% نسبة الانشغال
- 3 مليون مسافر في السنة
- 756 مليون المسافرون- كلم
- 8614 عدد القطارات المتنقلة

سجلت حصيلة السنة الكاملة الأولى من استغلال قطار البراق إقبالا واسعا وممستمرا على استعماله. ثلاثة ملايين مسافر اختاروا التنقل عبر قطارات البراق من خلال 7000 رحلة بمعدل بلغ 8.250 مسافر يوميا.

النقل السككي — أهم المؤشرات2019

قطارات " الأطلس" :

نظرا الى النجاح الكبير الذي سجلته قطارات الاطلس قام المكتب الوطني للسكك الحديدية إلى مدها الى جهه الشرقية و الشمالية في مارس 2019، مع نقل ما لا يقل عن 17 مليون مسافر في عام 2019 بزيادة قدرها 16% مقارنة بالسنة الماضية

- 93% معدل الانتظام
- 87% نسبة الرضا
- 17,6 مليون مسافر
- 4046 مليون المسافرون- كلم

القطارات المكوكية السريعة :

نقلت القطارات المكوكية السريعة 17,6 مليوناً من المسافرين ما يقارب نصف العدد الإجمالي (46%)، على خطوط الدار البيضاء ـ الرباط ـ القنيطرة، الدار البيضاء ـ مطار محمد الخامس، و الدار البيضاء ـ سطات و كذا الدار البيضاء ـ الجديدة.

النقل السككي

أهم المؤشرات2019

نقل المسافرين

تجاوز عدد المسافرين الذين تم نقلهم بواسطة النقل السككي خلال سنة 2019، 38 مليون مسافر.

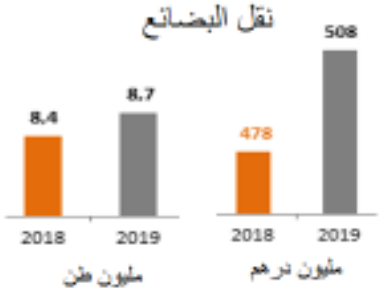

تم خلال سنة 2019، نقل 24,7 مليون طن من البضائع، بما فيها 16 مليون طن من الفوسفاط

النقل السككي

أهم المؤشرات2019

بلغ نقل السيارات من مصنع رونو Renault بملوسة 325000 سيارة على مدار العام (بمعدل 1500 سيارة/اليوم) كما إنطلق في أكتوبر 2019 نقل السيارات المنتجة من مصنع بوجو PSA بالقنيطرة التي يتم تصديرها عبر ميناء طنجة المتوسطي، حيث يمثل رقما للمعاملات بقيمة 44 مليون درهم

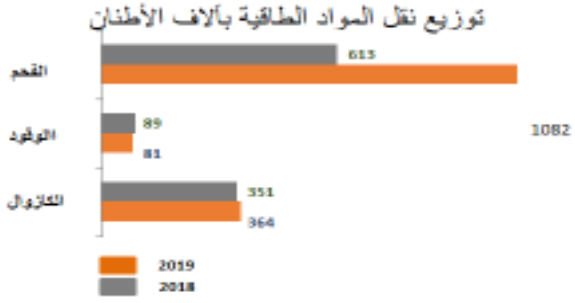

مثل نقل المواد الطاقية 45٪ من الحمولة المنقولة و 32٪ من العائدات

النقل السككي

أهم المؤشرات2019

سجلت مداخيل النقل 3,45 مليار درهم منها 1,7 مليار درهم كإيرادات نقل المسافرين و1,7 مليار درهم كإيرادات نقل البضائع المختلفة بما فيها مداخيل نقل الفوسفاط.

رقم المعاملات الإجمالي الذي يجمع إيرادات النقل وإيرادات دون النقل، فقد بلغ سنة 2019 مبلغ 3,78 مليار درهم.

الأرقام بملايين الدراهم

- القيمة المضافة والتي هي مقياس مساهمة المكتب في الإنتاج الوطني، بلغت 2 080 مليون درهم مقابل 1 981مليون درهم في سنة 2018.

- الفائض الخام للإستغلال، فقد بلغ 929 مليون درهم في 2019 مقابل 841 مليون درهم في سنة 2018.

النقل السككي

مذكرة تفاهم ترسخ العلاقة بين المكتب و الدولة في أفق 2025

الغرض من مذكرة التفاهم هذه هو الاتفاق على المبادئ التوجيهية لإصلاح الإطار المؤسسي الذي يحكم قطاع السكك الحديدية وتحديد إلتزامات الأطراف.

تم التفكير في الإصلاح على مرحلتين: مرحلة أولى، من تاريخ التوقيع حتى 31 ديسمبر 2021 ، تهدف إلى وضع شروط الإصلاح و مرحلة ثانية من 1 يناير 2022 للتنفيذ الفعال

وتخص هده المبادئ ما يلي:

1. **تكريس دور الدولة في تمويل المشاريع التوسعية لشبكة السكك الحديدية**
2. **الإصلاح المؤسساتي**
3. **إعادة هيكلة المحاسبة**
4. **إعادة هيكلة الديون**
5. **ثمين الممتلكات**
6. **تحسين الفعالية العملية**

النقل السككي

تدبير الأزمة الصحية والانخراط الكامل في المجهودات المبذولة من أجل الحد من تفشي هذا الوباء

- تعديل برنامج سير القطارات بكل أنواعها، ابتداء من مارس، من أجل ملائمتها مع الانخفاض الناتج عن الحد في حركه تنقلات المواطنين الذي دعت إليه السلطات المختصة.
- اعتماد خطة عمل استعجالية تهدف إلى إدارة أفضل للأزمة، لا سيما من خلال مراجعة ميزانياته من أجل مراعاة الإنعكاسات الحادة لهذه الأزمة الصحية على أنشطته
- تنفيذ برنامج استعجالي يرتكز على ست روافع أساسية :

النقل السككي
منجزات 2020

بخصوص ميزانية الاستغلال سنة 2020، تم الاستناد في إعدادها في بادئ الأمر على أساس فرضيات مواصلة التطور للنشاط السككي الذي تم تأكيده من خلال تسجيل منحنى نموذجي مشجع لمختلف المؤشرات خلال الأشهر الأولى من هذه السنة إلا أن الحدوث المفاجئ للأزمة الصحية كبح هذا الزخم الايجابي من خلال التاثير على النشاط السككي

كان لهذه الأزمة الصحية تأثير كبير على العرض اليومي، حيث إنخفض عدد القطارات من 224 قطارًا يوميًا إلى 20 ابتداء من 21 مارس، وهو ما يمثل إنخفاض كبير من حجم الإيرادات الناتجة عن نشاط المسافرين.

نوعية القطارات	في اليوم العادي		فترة الحجر الصحي	
	عدد المسافرين	عدد القطارات	عدد المسافرين	عدد القطارات
القطار فائق السرعة - البراق	9500	28	-	-
قطارات الخطوط – الأطلس	50.000	64	-	-
القطارات المكوكية السريعة (TNR)	53.500	132	3.570	20
المجموع	113.000	224	3.570	20

النقل السككي

منجزات 2020

توسيع الشبكة	• مواصلة إنجاز الدراسات المتعلقة بالربط السككي لميناني آسفي والناظور غرب المتوسط
المنشآت الثابتة	• مواصلة أشغال إعادة تأهيل السكك الحديدية والمنشآت الفنية والمحطات الفرعية وخطوط الكتينة ومنشآت الأمن والتشوير والاتصالات عبر الشبكة الحديدية الوطنية • مواصلة أشغال تأمين عبور السكة و الممرات المستوية وحماية المناطق المعرضة للفيضانات عبر الشبكة الحديدية • مواصلة أشغال تشييد و تحديث المحطات السككية عبر الشبكة
المعدات المتحركة	• اقتناء قاطرات جر كهربائية جديدة • مواصلة أشغال الصيانة وإعادة التأهيل الخاصة بمختلف المعدات المتحركة • مواصلة أشغال مشاريع ورشات صيانة المعدات بكل من الدار البيضاء والقنيطرة ومراكش
التجهيزات والأنظمة المعلوماتية	• مواصلة إعادة تأهيل الآليات الممكننة الخاصة بصيانة السكة وخطوط الكتينة واقتناء تجهيزات مختلفة لفائدة المستودعات • اقتناء أجهزة وأنظمة معلوماتية ومعدات وأجهزة وأدوات مختلفة لفائدة مختلف مصالح المكتب

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

قطاع النقل البري واللوجيستيك

- النقل السككي : برنامج عمل 2021

النقل السككي

برنامج عمل 2021

توسيع الشبكة

- إعطاء الانطلاقة لإنجاز الأشغال المتعلقة بربط ميناني الناظور غرب المتوسط وآسفي بالشبكة الحديدية وذلك بتمويل من طرف صندوق الاستثمار الاستراتيجي

تحسين السلامة السككية

- مواصلة أشغال إعادة تأهيل السكك الحديدية والمنشآت الفنية والمحطات الفرعية وخطوط الكتينة ومنشآت الأمن والتشوير والاتصالات عبر الشبكة الحديدية الوطنية
- مواصلة أشغال تأمين عبور السكة و الممرات المستوية وحماية المناطق المعرضة للفيضانات عبر الشبكة الحديدية
- مواصلة أشغال تشييد و تحديث المحطات السككية عبر الشبكة

المعدات المتحركة

- أشغال مشاريع ورشات و مراكز صيانة المعدات بكل من القنيطرة، الدار البيضاء ومراكش؛
- برنامج المعدات المتحركة و الذي يتعلق بمشاريع اقتناء عربات جر كهربائية وقاطرات و مواصلة أشغال الصيانة وإعادة التأهيل، الخاصة بمختلف المعدات المتحركة من قاطرات، عربات مكيفة لنقل المسافرين وأنواع مختلفة من الشاحنات؛

الخط الفائق السرعة

- مواصلة دراسات مشروع الخط الفائق السرعة الرابط بين القنيطرة والرباط
- مواصلة دراسات مشروع الخط الفائق السرعة الرابط بين الدار البيضاء النواصر ومراكش
- مواصلة دراسات مشروع الخط الفائق السرعة الرابط بين مراكش وأكادير

قطاع النقل البري واللوجيستيك

الأهداف الاستراتيجية للقطاع

1. تقليص التكلفة اللوجستيكية بالمغرب
2. زيادة القيمة المضافة
3. الحد من اكتظاظ الطرقات والمدن
4. تقليص انبعاث ثاني أوكسيد الكربون

قطاع النقل البري واللوجيستيك

الرصيد اللوجستيكي

في إطار الإستراتيجية الوطنية اللوجستيكية، تم تطوير المنطقة اللوجستيكية زناتة من طرف الشركة الوطنية للنقل واللوجستيك، وتمثل مساحة28 هكتار (الشطر الأول).

كما تم تطوير عدة مناطق لوجستيكية من طرف فاعلين في القطاع العام:

- ميطا بالدار البيضاء، من طرف المكتب الوطني للسكك الحديدية، على مساحة 12 هكتار (المرحلة الأولى)
- « Med Hub » بطنجة، من طرف الشركة الخاصة طنجة المتوسط على مساحة 30 هكتار

بالإضافة إلى مناطق أخرى تم تطويرها من طرف فاعلين في القطاع الخاص

اللوجستيك

أهم المؤشرات

الاستثمار
(شركات النقل واللوجيستيك)

بلغت قيمة استثمارات شركات النقل واللوجيستيك 29,8 مليار درهم مقابل 7,5 مليار درهم سنة 2010

سوق الخدمات اللوجيستيكية
(النقل الطرقي والتخزين)

انتقل حجم سوق الخدمات اللوجيستيكية من 1,17 مليار درهم في 2010 إلى 6.23 مليار درهم،أي بمعدل نمو سنوي نسبته 4,7%

عدد الشركات المحدثة
(قطاع النقل واللوجيستيك)

انتقل عدد المقاولات التي تم إحداثها من 1.350 في 2010 إلى 2.000 مقاولة ،أي بمعدل نمو سنوي نسبته 5 %

خلق فرص الشغل
(قطاع النقل واللوجيستيك)

توفر أنشطة النقل واللوجيستيك حوالي 445 ألف منصب شغل، أي 4 %من الساكنة النشيطة بالمغرب

مساهمة قطاع اللوجيستيك
في الاقتصاد الوطني

تبلغ القيمة المضافة الإجمالية لأنشطة النقل واللوجيستيك 50 مليار درهم، أي 15,5% من الناتج الداخلي الخام للمغرب

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

قطاع النقل البري واللوجيستيك

- اللوجستيك : منجزات 2020

قطاع النقل البري واللوجيستيك

منجزات 2020

التخطيط على المستوى الترابي وإعداد المخططات التوجيهية للمناطق اللوجيستيكية بمختلف جهات المملكة

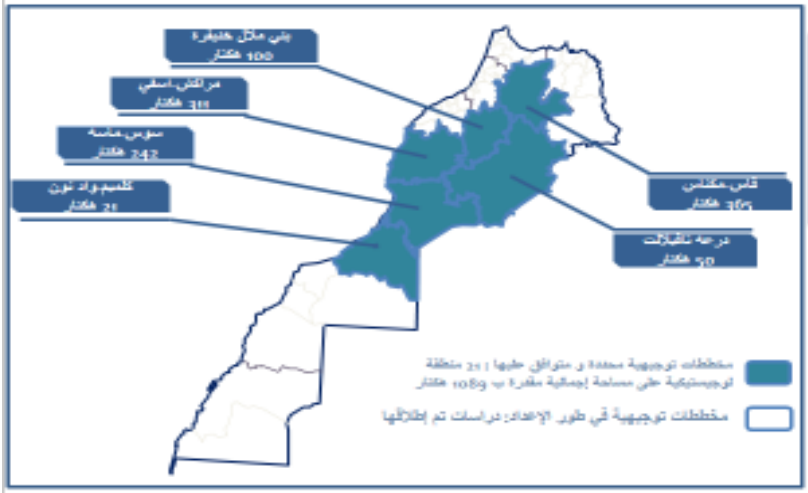

إعداد مخططات توجيهية للمناطق اللوجيستيكية بست جهات وفق التقسيم الإداري الجديد للمملكة : سوس ماسة وفاس-مكناس ومراكش-آسفي و كلميم- واد نون ودرعة-تافيلالت وبني ملال-خنيفرة

التقدم في عملية تحيين المخططات التوجيهية للمناطق اللوجيستيكية بجهات الدارالبيضاء-سطات والرباط-القنيطرة وطنجة-تطوان-الحسيمة والشرق والعيون-الساقية الحمراء والداخلة-واد الذهب

قطاع النقل البري واللوجيستيك

منجزات 2020

التخطيط على المستوى الترابي و إعداد المخططات التوجيهية للمناطق اللوجيستيكية بمختلف جهات المملكة

إعداد مخططات توجيهية للمناطق اللوجيستيكية بست جهات وفق التقسيم الإداري الجديد للمملكة

مراكش-آسفي

فاس-مكناس

سوس-ماسة

درعة تافيلالت

كلميم-واد نون

بني ملال خنيفرة

قطاع النقل البري واللوجيستيك

منجزات 2020

التخطيط على المستوى الترابي و إعداد المخططات التوجيهية للمناطق اللوجيستيكية بمختلف جهات المملكة

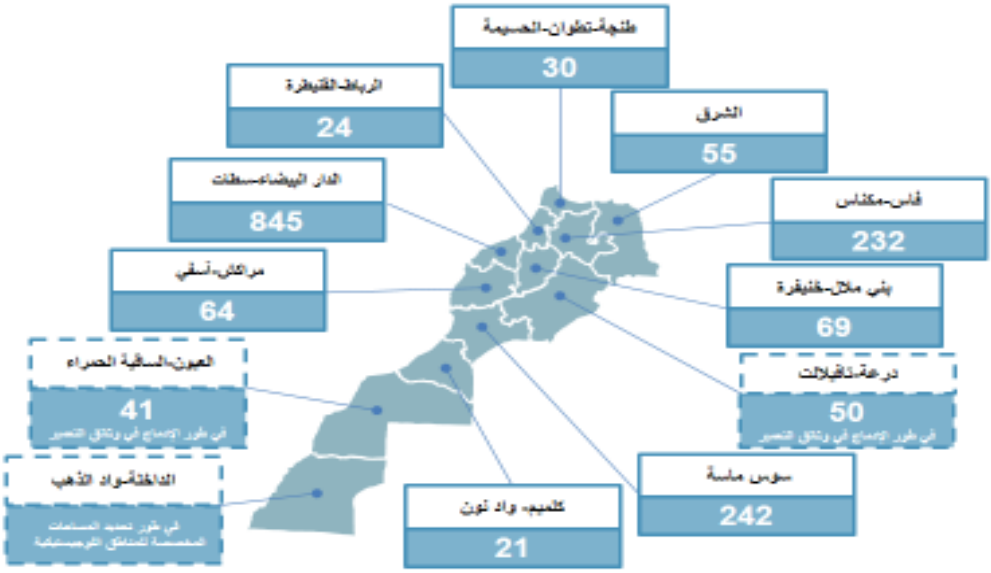

مواصلة إدماج المساحات المخصصة للمناطق اللوجيستيكية على مستوى

وثائق التعمير

582 1 هكتار

قطاع النقل البري واللوجيستيك

منجزات 2020

تحديد حزمة من مشاريع المناطق اللوجيستيكية الجهوية

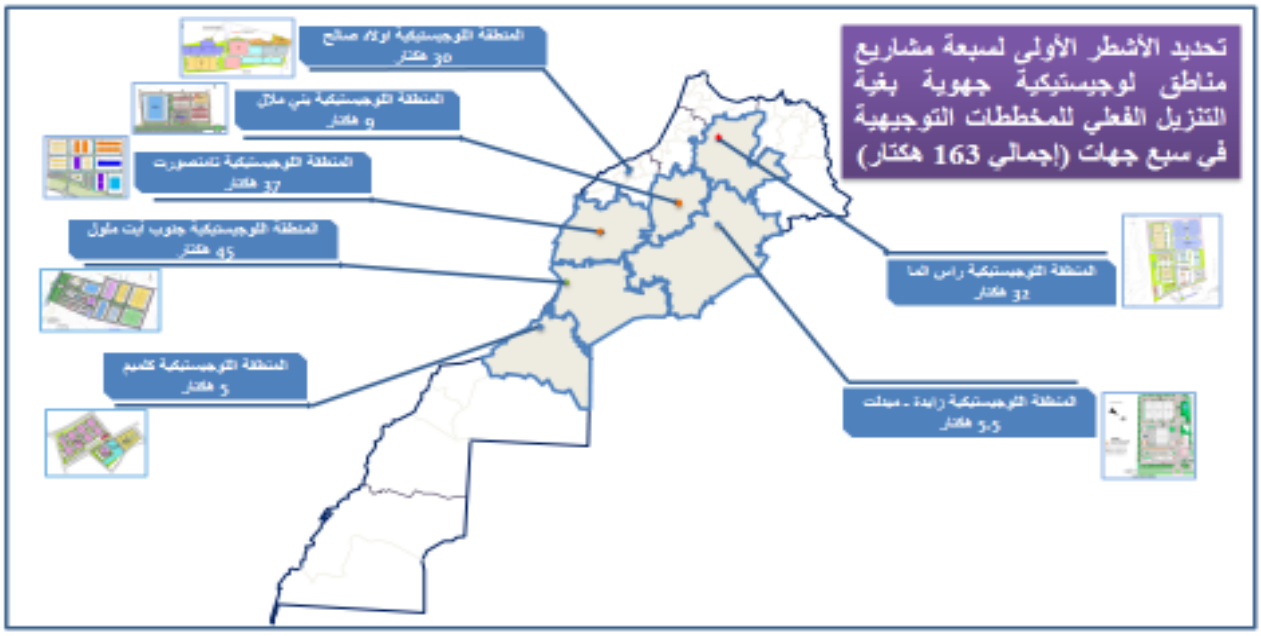

قطاع النقل البري واللوجيستيك

منجزات 2020

تقدم تطوير مشاريع المناطق اللوجيستيكية الجهوية الأولى

مشروع الشطر الأول للمنطقة اللوجيستيكية جنوب آيت ملول

- المساحة : 45 هكتار تضم فضاءات لوجيستيكية تتكون من مجمع لوجيستيكي من الجيل الجديد، مجمع مستودعات عصرية ومباني للمقاولات والصناعات الصغرى والمتوسطة، و فضاءات مخصصة للخدمات (مركز طرقي، مركز للاستقبال،...)
- الكلفة الإجمالية للشطر الأول : 350 مليون درهم
- حالة تقدم المشروع:
  - إطلاق طلب عروض لإنجاز أشغال تهيئة المنطقة اللوجيستيكية (فتح الأظرفة يوم 23 نونبر 2020) بعد إنجاز مختلف الدراسات والحصول على مختلف التراخيص اللازمة و الموافقة على استخراج القطعة الأرضية التابعة للملك الغابوي المخصصة للمشروع
  - المصادقة و توقيع الشركاء الجهويين على الاتفاقية الخاصة بتهيئة و تطوير الشطر الأول للمنطقة اللوجستيكية والتي تضم التزام جهة سوس ماسة بالمساهمة بمبلغ 100 مليون درهم لإنجاز المشروع

قطاع النقل البري واللوجيستيك

منجزات 2020

تقدم تطوير مشاريع المناطق اللوجيستيكية الجهوية الأولى

مشروع المنطقة اللوجيستيكية راس الما

- المساحة : 32 هكتار
- الكلفة الإجمالية للشطر الأول : 300 مليون درهم
- حالة تقدم المشروع:
  - مواصلة الدراسات التقنية الخاصة بالمشروع،
  - موافقة لجنة الإستثمار الجهوية الموحدة على «استثناء» Dérogation » «لإنجاز المشروع،
  - الحصول على موافقة الجهة من أجل المساهمة بمبلغ 100 مليون درهم في تمويل المشروع
  - مباشرة مسطرة فصل القطعة الأرضية موضوع الشطر الأول للمشروع عن نظام الجموع

مشروع المنطقة اللوجيستيكية تامنصورت

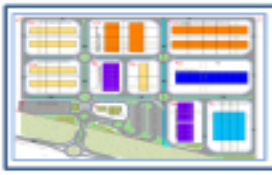

- المساحة : 37 هكتار
- الكلفة الإجمالية للشطر الأول : 275 مليون درهم
- حالة تقدم المشروع:
  - مواصلة الدراسات التقنية الخاصة بالمشروع

قطاع النقل البري واللوجيستيك

منجزات 2020

هيكلة أولى مشاريع المراكز الطرقية الخاصة بشاحنات نقل البضائع

- مواصلة إنجاز الدراسات لتحديد مكونات والهيكلة المالية وكذا الدراسات المعمارية والتقنية لمشروعي المركزين الطرقيين بالحاجب و الفقيه بن صالح المكونين من موقف للشاحنات وبنايات مخصصة للخدمات المقدمة للسائقين

- إنجاز دراسة حول الهيكلة المؤسساتية لمشاريع المراكز الطرقية على الصعيد الوطني أوصت ب:
  - اعتماد مقاربة تشاركية مع الجماعات المحلية لإقامة هذه المشاريع
  - تهيئة هذه المراكز الطرقية من طرف القطاع العام لاسيما عبر شركات التنمية المحلية نظرا لضعف المردودية المالية لهذه المشاريع
  - تفويض تدبير هذه المراكز الطرقية للقطاع الخاص وفق دفاتر تحملات محددة

قطاع النقل البري واللوجيستيك

منجزات 2020

تأهيل الفاعلين اللوجيستيكيين

مواصلة برنامج التأهيل اللوجيستيكي للمقاولات الصغرى والمتوسطة

- برنامج بشراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب للفترة 2017-2021 موجه للمتعهدين اللوجيستيكيين والشاحنين على السواء ويهدف إلى :
  - رفع مستوى الممارسات اللوجيستيكية داخل المقاولات الصغرى والمتوسطة من أجل مواءمتها مع أفضل المعايير والمقاييس المعتمدة في هذا المجال
  - تحفيز بروز عرض خدمات لوجيستيكية تستجيب لاحتياجات الفاعلين الاقتصاديين
  - تعزيز الكفاءات اللوجيستيكية داخل هذه المقاولات
- محتوى البرنامج :
  - مواكبة تقنية ومالية في مجالات تهم تشخيص الوظيفة اللوجيستيكية داخل المقاولات وتطوير مشاريع تفويض الأنشطة اللوجيستيكية وتنمية نظم المعلومات اللوجيستيكية وكذا فيما يتعلق بالتدريب والتكوين في المهن اللوجيستيكية.
- حالة تقدم البرنامج :
  - قبول 48 طلب للاستفادة من البرنامج سنة 2020 إلى غاية نهاية شتنبر ليصبح عدد الطلبات الموافق عليها 226 منذ إطلاق البرنامج
  - تعبئة 5.8 مليون درهم برسم 2020 استفادت منها المقاولات ليصل المبلغ الإجمالي الذي خصص للبرنامج منذ إطلاقه 50.5 مليون درهم منها 30 مليون درهم عبأتها الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجستيكية
  - إطلاق دراسة من أجل تدقيق هذا البرنامج وتقييم وقعه على المقاولات الصغرى والمتوسطة المستفيدة خلال الفترة 2017-2019

قطاع النقل البري واللوجيستيك

منجزات 2020

تحسين السلاسل اللوجيستيكية لأهم الأوجة	• مواصلة تنسيق تفعيل خطط العمل الرامية إلى تطوير تنافسية السلاسل اللوجيستيكية للتوزيع الداخلي والاستيراد والتصدير وكذا مواد البناء عبر أجرأة التزامات مختلف الأطراف المعنية وفق العقود التنفيذية الخاصة بها من قبيل : • العمل مع الأطراف المعنية على إعداد مشروع تعديل المرسوم المشترك رقم 1169-03 المؤرخ في 30 أبريل 2004 المتعلق برقابة نقل المنتجات القابلة للتلف من أجل إصداره خلال متم هذه السنة • إعداد دفتر تحملات لإطلاق طلب إبداء الاهتمام لأجل اختيار فاعل يقوم بإنجاز وحدة للتجارب والتصديق خاصة بعربات نقل البضائع وفق المعايير المحددة في اتفاقية النقل الدولي للمواد الغذائية القابلة للتلف • إنجاز دراسة جدوى تطوير واستخدام بورصات رقمية لخدمات النقل و اللوجيستيك بالمغرب • إعداد مشاريع عقود تنفيذية لتحديد خطط عمل متعلقة بتحسين القدرة التنافسية اللوجستيكية لتدفقات المواد الفلاحية والطاقية توجد قيد الدراسة من طرف الجهات المعنية
التقييس وتحسين التأطير في قطاع اللوجيستيك	• إعادة تنظيم لجنة التقييس الخاصة بقطاع اللوجيستيك ووضع برنامج عمل خاص بها • مواصلة إعداد دليل الممارسات الجيدة في مجال إستغلال المستودعات اللوجيستيكية • مواصلة الدراسة الهادفة إلى وضع إطار مرجعي تقني وقانوني خاص بتطوير العقار اللوجستيكي
تطوير الكفاءات في مهن اللوجيستيك	• استمرار أشغال اللجنة الوطنية لتنسيق التكوين في قطاع اللوجيستيك المتعلقة بتفعيل المخطط الوطني للتكوين في مهن اللوجستيك 2024 – 2020 و التي تدعوالجهات المعنية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل ملائمة شعب التكوين التابعة للتكوين المهني والتعليم العالي وفق المراجع التي تم إعدادها والمصادقة عليها من طرف المهنيين • تصميم نظام التسمية «Système de labellisation» الخاص بشعب التكوين في مجال النقل واللوجستيك

قطاع النقل البري واللوجيستيك

برنامج عمل 2021

تطوير المناطق اللوجيستيكية الجهوية

- إنهاء تحيين المخططات الجهوية للمناطق اللوجستيكية
- تفعيل الإطار المؤسساتي لتطوير المناطق اللوجيستيكية
- إنهاء مساطر تعبئة العقار اللازم لتطوير الأشطر الأولى من المنطقتين اللوجيستيكيتين بجنوب آيت ملول وبرأس الما
- بدء أشغال تهيئة وتطوير الأشطر الأولى من المناطق اللوجيستيكية بجنوب آيت ملول ورأس الماء والقنيطرة
- مواصلة إنجاز الدراسات المعمارية و التقنية الخاصة بتهيئة المناطق اللوجيستيكية التي تهم الحزمة الأولى من المشاريع الجهوية التي تم تحديدها

تصميم المنطقة اللوجيستيكية بجنوب آيت ملول على مساحة 45 هكتار

قطاع النقل البري واللوجيستيك

برنامج عمل 2021

مشاريع المراكز الطرقية الخاصة بشاحنات نقل البضائع

- إبرام الاتفاقيات المتعلقة بتهيئة مشاريع المراكز الطرقية الخاصة بشاحنات نقل البضائع بالحاجب والفقيه بنصالح مع الجماعات المحلية المعنية
- بدء إعداد مخططات جهوية للمراكز الطرقية بالجهات : المخطط الأول يهم جهة مراكش- تانسيفت

تطوير وبروز فاعلين لوجيستيكيين مندمجين

- مواصلة تفعيل برنامج تأهيل لوجيستيك المقاولات الصغرى والمتوسطة
- انطلاق تفعيل نظام علامات «système de labellisation» لفائدة الفاعلين اللوجيستيكيين

تنمية الكفاءات في مهن اللوجيستيك

- مواصلة تنسيق تفعيل البرنامج الوطني للتكوين في اللوجيستيك للفترة 2020-2024
- بدء العمل بنظام العلامات لشعب التكوين في النقل واللوجيستيك

المملكة المغربية
وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء
قطاع الأرصاد الجوية : معطيات عامة

قطاع الأرصاد الجوية

الأهداف

تطوير معرفة وتوقع مخاطر الطقس والمناخ

- المساهمة في الحد من المخاطر المرتبطة بالطقس والمناخ
- تحديث وتطوير البنية التحتية مع مراعاة الحكامة الجيدة
- تسريع التطوير الرقمي للمديرية

توفير خدمات تعتمد على الابتكار والتنافسية من أجل اتخاذ القرار

- الرفع من القيمة السوسيو-اقتصادية للمنتوجات و الخدمات الخاصة بالطقس والمناخ
- دعم نموذج تجاري جديد يتمحور حول الخدمات
- اتخاذ البحث العلمي والتطوير كرافعة لجودة الخدمات المرتبطة بالطقس والمناخ

تعزيز الشراكة والحكامة والأداء الجيد

- التموقع على المستوى العالمي
- جعل الحكامة رافعة للأداء التنظيمي
- الاعتماد على موارد بشرية كفؤة و مندمجة و قادرة على التكيف والتجديد

قطاع الأرصاد الجوية

شبكات الملاحظة الرصدية

44 محطة سينوبتيكية

200 محطة أتوماتيكية

7 أجهزة استشعار للصواعق

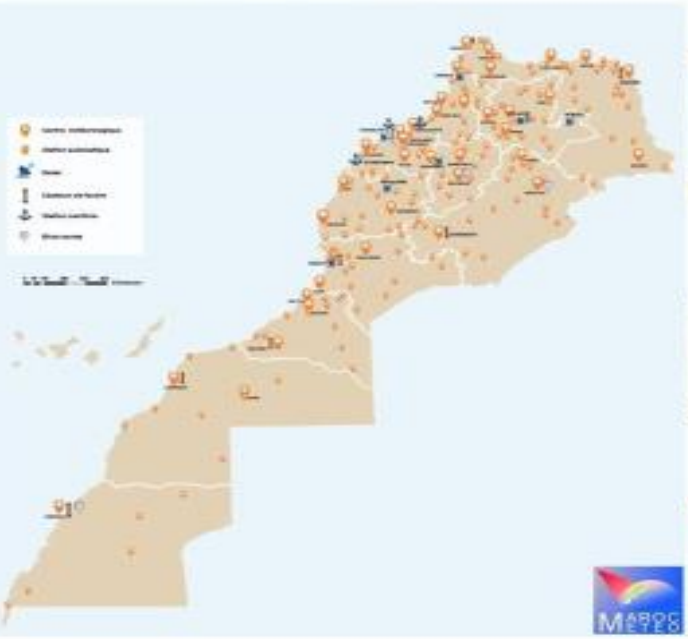

7 رادارات رصدية + 2 في طور الإنجاز

4 محطات لسبر الأجواء العليا

4 رادارات بحرية

قطاع الأرصاد الجوية

القوة الحاسوبية

عرفت سنة 2020، التشغيل الأولي للحاسوب العملاق الجديد للمديرية العامة للأرصاد الجوية. هذا الحاسوب يشتغل بقوة حاسوبية تصل إلى مليون مليار عملية في الثانية. و ستسمح هذه القوة الحاسوبية من إصدار إنذارات أتوماتيكية بالظواهر الرصدية القصوى على مستوى الجماعة بدل الإقليم كما هو عليه الحال الآن. كما سيسمح هذا الحاسوب بتشغيل نماذج مناخية عالية الدقة لدراسة التغيرات المناخية ببلادنا و تقديم معلومات أدق حول آثارها على مختلف الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية.

قطاع الأرصاد الجوية

سلسلة إنتاج التوقعات الرصدية

قطاع الأرصاد الجوية

الحالة المناخية للسنة الفلاحية 2019 -2020

تصنف السنة الفلاحية 2019 - 2020 في المرتبة الرابعة للمواسم الأكثر جفافا منذ موسم 1987/1988، بانخفاض يقدر ب 33,3% عن موسم عادي، كما تزامنت مع ارتفاع استثنائي لدرجات الحرارة حيث سجل معدل درجات الحرارة القصوى لهاته السنة أعلى معدل منذ 39 سنة.

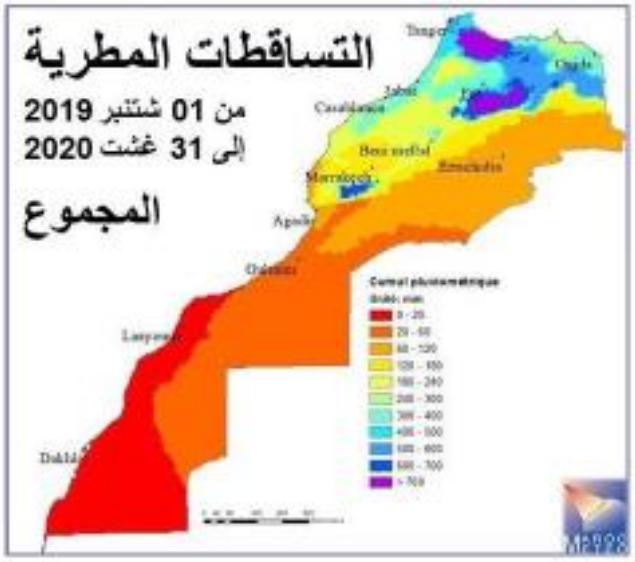

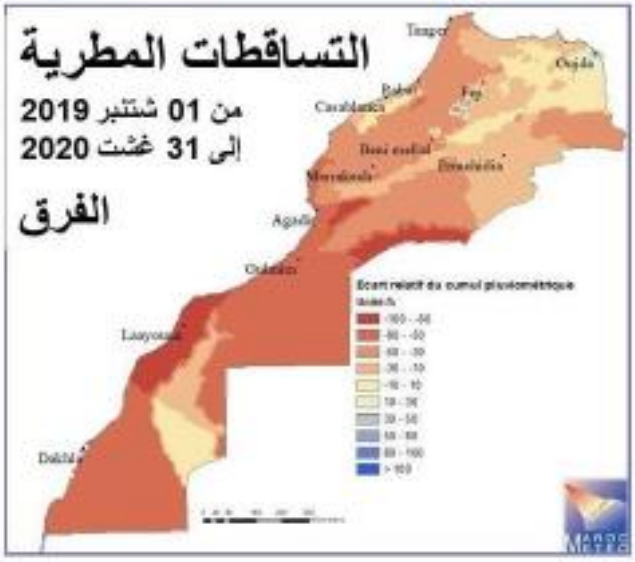

قطاع الأرصاد الجوية

نظام إدارة الجودة

تعتبر المديرية العامة للأرصاد الجوية واحدة من أولى الهيئات التابعة للدولة التي حصلت على شهادة الجودة ايزو 9001 إصدار 2015 لنظامها لإدارة الجودة.

و قد حصلت على هاته الشهادة بعد عمليات التدقيق الخارجية التي أجراها مكتب معتمد خلال شهر يوليوز 2020 والتي شملت افتحاص عمليات الإدارة والإنتاج والدعم على المستوى المركزي والجهوي والمحلي.

و تثمن هذه الشهادة أكثر من عام ونصف من العمل من أجل الامتثال للمتطلبات الجديدة للمعيار والمتمثلة أساسا في إدارة المخاطر، ودراسة وتحليل السياق الداخلي والخارجي للمديرية العامة وتحديد الأطراف المهتمة والاستجابة لمتطلباتهم واستباقية توقعاتهم، من خلال التحسين المستمر للخدمات التي توفرها المديرية العامة.

قطاع الأرصاد الجوية

المؤشرات

نوع النشرة	العدد الى غاية نهاية شتنبر 2020
نشرات الإنذار العام	95
نشرات الإنذار البحري	138
نشرات الإنذارات الأخرى	258
نشرات التنبؤات	810
نشرات الإنذار الخاصة بالطيران SIGMET	858
النشرات الخاصة بالملاحة الجوية METAR-SPECI	193.980
نشرات التنبؤ الخاصة بالملاحة الجوية TEMSI –TAF	19520
نشرات الملاحظات الرصدية	224.100

قطاع الأرصاد الجوية

منجزات 2020

تقوية شبكة الرصد الجوي (38,2 مليون درهم)

- اقتناء أجهزة أوتوماتيكية رصدية خاصة بالملاحة الجوية لأربع مطارات؛
- اقتناء رادارين رصديين لتغطية جهتي الدار البيضاء-سطات و طنجة - تطوان – الحسيمة؛
- اقتناء رادارين بحريين عاليي التردد للرصد لتغطية منطقة مضيق جبل طارق؛
- اقتناء محطة أوتوماتكية رصدية متنقلة للقيام بحملات الرصد الجوي في مناطق مختلفة.

الاتصالات ومعالجة المعطيات (48 مليون درهم)

- اقتناء وتشغيل حاسوب متطور لمعالجة المعطيات الخاصة بالتنبؤات الرقمية لمديرية الأرصاد الجوية الوطنية؛ ممول بشراكة مع صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية؛
- اقتناء تركيب و تشغيل نظام معلومياتي لتدبير المعطيات المناخية من أجل تثمين ذاكرة المناخ الوطنية.

البحث الرصدي (1,3 مليون درهم)

- مواصلة تطوير النماذج العددية للتوقعات الرصدية؛
- مواصلة البحث في مجال التغيرات المناخية و إسقاطاتها المستقبلية؛
- مواصلة العمليات الخاصة ببرنامج الغيث للاستمطار الاصطناعي.

قطاع الأرصاد الجوية

برنامج عمل 2021

تقوية شبكة الرصد الجوي: (75 مليون درهم)

- تجهيز مطارين بالمعدات الرصدية الخاصة بالملاحة الجوية.
- اقتناء 4 رادارات للرصد الجوي لتغطية جهات سوس ماسة، بني ملال الخنيفرة، طنجة-تطوان-الحسيمة ومنطقة أوريكا بإقليم الحوز لتحسين نظام الإنذار الرصدي.
- اقتناء رادارين بحريين عاليي التردد للرصد البحري لتغطية المنطقة الممتدة بين ميناء آسفي وميناء الجديدة من أجل مراقبة وقياس المعطيات المتعلقة بالتيارات البحرية السطحية وخصائص الأمواج.
- اقتناء محطة أوتوماتيكية لسبر الأجواء العليا لجهة بني ملال – الخنيفرة.

الاتصالات ومعالجة المعطيات (7,5 مليون درهم)

- اقتناء معدات وبرامج معلوماتية من أجل تجديد نظام دمج وعرض المعطيات الرصدية

البحث الرصدي

- مواصلة برامج البحث العلمي في مجال المناخ والأرصاد الجوية، تهم تطوير النماذج العددية وتتبع التغيرات المناخية وإسقاطاتها

القطاعات الأفقية — المخطط التشريعي

النصوص التنظيمية المعروضة على مصادقة البرلمان	• مشروع قانون رقم 69.18 يتعلق بالتلوث الناجم عن السفن • مشروع قانون رقم 71.18 يتعلق بشرطة الموانئ
النصوص التشريعية المعروضة على الأمانة العامة للحكومة	• مشروع قانون رقم 13.101 حول ملاحة الترفيه • مشروع قانون رقم 13.102 بشأن سلامة السفن • مشروع قانون رقم 03.19 يتعلق بالاحتلال المؤقت للملك العمومي للدولة • مشروع قانون يتعلق بتنظيم مهنة خبير في مجالات التجهيز والنقل واللوجستيك
النصوص التشريعية التي توجد في طور الإعداد	• مشروع قانون يتعلق بمهنة السمسار البحري ووكيل السفن • مشروع قانون بشأن المؤسسات المصنفة والمضرة والخطيرة • مشروع قانون بتعديل القانون رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة وبالاحتلال المؤقت

القطاعات الأفقية — التدبير المفوض

تتدخل الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة بصفتها صاحبة مشروع منتدبة لفائدة حوالي 60 قطاعا من بينها عدة وزارات ومؤسسات عمومية وكذا جمعيات ذات المنفعة العامة.
كما تقدم الوكالة المساعدة التقنية لبعض الجماعات المحلية.

حقيبة المشاريع

340 مشروع في طور الإنجاز

467 مشروع في طور الدراسات

القطاعات الأفقية التدبير المفوض

تقوم الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة بالتدبير المفوض لمشاريع قيمة استثماراتها 17 مليار درهم

صاحب المشروع	عدد المشاريع في طور الإنجاز	عدد المشاريع في طور الدراسات
وزارة الصحة	18	4
وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	8	6
وزارة الثقافة والشباب والرياضة	6	2
وزارة العدل	17	4
الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم	44	86
المديرية العامة للأمن الوطني	45	60
الجامعة الأورو متوسطية بفاس	1	1
الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية	6	7
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	81	195
وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء	39	53
مؤسسة محمد الخامس للتضامن	32	10
وزارة الاقتصاد والمالية واصلاح الإدارة		10
مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين	4	1
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	2	6
جهة الشرق	1	1
وزارة الطاقة والمعادن والبيئة	-	3
قطاعات وزارية ومؤسسات عمومية أخرى	36	41
المجموع	**340**	**490**

القطاعات الأفقية — تدبير الملك العمومي

الملك العمومي البحري

- تحديد وإعادة تحديد بعض مقاطع الملك العمومي البحري، وذلك عبر إنجاز الدراسات الطبوغرافية وتجسيد حدود الملك العمومي البحري وتدبير الملك العمومي البحري
- تتبع خط الساحل من خلال اقتناء ومعالجة صور الأقمار الصناعية على طول السواحل الوطنية
- مواصلة دراسة المخطط المديري لتثمين الملك العمومي البحري في أفق 2035

الملك العمومي المائي

- مواصلة إنجاز المساطر المتعلقة بتدبير وحماية الملك العمومي المائي وإعداد مشاريع المراسيم والقرارات، وكذا الدراسات والبرامج المرتبطة
- مواصلة تنزيل مقتضيات المرسوم يتعلق بتحديد شروط وكيفيات تعيين أعوان شرطة المياه ومزاولة مهامهم

الملك العمومي الطرقي

- متابعة عملية تحفيظ الملك العمومي الطرقي مع إعطاء الأولوية للطرق السيارة والطرق الوطنية
- متابعة عمليات تحرير الملك العمومي للدولة من حالات التراضي والاستغلال غير المشروع بتنسيق مع المديريات القطاعية والمديريات الجهوية والإقليمية المعنية

التحديات

ضبط الحدود الجغرافية لهذا الملك عن طريق أبحاث عمومية

حماية الملك العمومي البحري ضد كل ترام أو استغلال غير قانوني

القطاعات الأفقية — تنفيذ الأحكام القضائية

تم منذ سنة 2012 إلى حدود شهر شتنبر 2020 تصفية 4,8 مليار درهم من الأحكام القضائية

السنة	عدد الملفات المنفذة	المبلغ المنفذ بالدرهم
2012 - 2014	16	14 840 000
2015	15	260 000 000
2016	665	1 872 000 000
2017	526	567 000 000
2018	1 104	1 367 000 000
2019	576	500 000 000
2020إلى حدود شتنبر	396	257 000 000
المجموع	**3 298**	**4 837 840 000**

القطاعات الأفقية تنظيم مهن البناء والأشغال العمومية

1- المصادقة على مشروع تعديل المرسوم المنظم لتأهيل و تصنيف مقاولات البناء و الأشغال العمومية:

- تكريس اللاتمركز على الصعيد الجهوي لبعض تصنيفات مقاولات البناء والأشغال العمومية فضلا عن تبسيط ونزع الصفة المادية عن مسطرة التكييف والتصنيف
- تحديد الأصناف حسب القطاعات التي على أساسها تكون اللجنة الوطنية واللجان الجهوية مؤهلة لدراسة تكييف وتصنيف مقاولات البناء والأشغال العمومية
- وضع شروط وكيفية إيداع وفحص وإعادة فحص ملفات التكييف والتصنيف بطريقة إلكترونية

2- مواصلة إنجاز الدراسة المتعلقة بتوحيد و تعميم النظام المتعلق بتأهيل و تصنيف مقاولات البناء و الأشغال العمومية

3- الإعلان عن طلب العروض المتعلق بدراسة حول تقييم النظام الحالي لاعتماد مكاتب الدراسات واقتراح سيناريوهات لمراجعة هذا النظام

4- الشروع في استغلال تطبيق الأثمنة الفردية الخاصة بالأشغال الطرقية والمينائية و البناء

القطاعات الأفقية البيئة وتدبير المخاطر

- إحداث لجنة تقنية مكلفة بالتغييرات المناخية على مستوى الوزارة وتعيين أعضائها
- إعداد مشروع مقترح تمويل للاستفادة من الدعم المقدم لإجراءات التخفيف الملائمة وطنيا للمخطط اللوجستيكي (NAMA)
- تصميم ووضع مشروع نموذجي لإجراءات التخفيف الملائمة وطنيا للمخطط اللوجستيكي (NAMA)
- مواصلة أشغال تهيئة مركز اليقظة والتنسيق الخاص بالوزارة
- المشاركة في أشغال اللجنة بين وزارية لاعتماد وتفعيل الاستراتيجية الوطنية لتدبير المخاطر الطبيعية
- البدء في تفعيل المحور الأول من الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة المتعلق بمثالية الإدارة من خلال القيام بعملية الافتحاص الطاقي للمديريات المركزية
- متابعة تقدم إنجاز خطة العمل القطاعية من أجل التنمية المستدامة التي تم تقديم حصيلتها خلال شهر يونيو 2020
- المشاركة في أشغال اللجنة الوطنية المكلفة باختيار المشاريع الممولة من طرف صندوق محاربة الكوارث الطبيعية
- موافاة قطاع البيئة بلائحة المشاريع المقترحة من طرف الوزارة ضمن "المساهمة المحددة وطنيا" في تقليص انبعاثات ثاني أوكسيد الكاربون برسم سنة 2020

القطاعات الأفقية التعاون

شهدت الفترة الأولى من سنة 2020 تعزيز الإطار القانوني للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف للوزارة وتقوية علاقاتها مع مختلف الشركاء على الصعيدين الجهوي والدولي

- قام السيد الوزير بزيارة عمل إلى هنغاريا في مارس 2020 تم خلالها الإعلان عن تحالف المغرب مع هذه الدولة لإدارة الموارد المائية
- تراس المغرب عبر تقنية التناظر المرئي اجتماع وزراء النقل العرب بالإسكندرية الذي تضمن جدول أعمال الدورة 31 منه العديد من المواضيع ذات العلاقة بقطاع النقل بأنماطه المختلفة
- يترأس المغرب المنتدى الدولي للنقل برسم سنتي 2020 و2021. وقد تم تأجيل انعقاد دورة 2020 على إثر انتشار فيروس كورونا

القطاعات الأفقية التعاون

حضور فعاليات المؤتمر الوزاري الدولي الثالث للسلامة الطرقية بالسويد يومي 19 و20 فبراير 2020

أزيد من 1700 مشارك من حوالي 140 دولة

مشاركة السيد الوزير في جلسة عامة حول موضوع "تطوير دور فعال للشخصيات المؤثرة leadership في السلامة الطرقية"
مشاركة الوفد المغربي في ثلاثة ورشات حول السلامة الطرقية

القطاعات الأفقية

الموارد البشرية والتكوين

التوظيف

توظيف 326 منصبا المحدثة برسم سنة 2019:

- 96 مهندسا للدولة من الدرجة الأولى
- 04 أساتذة التعليم العالي
- 19 متصرف من الدرجة الثانية
- 74 تقنيا من الدرجة الثالثة
- 9 تقنيين من الدرجة الرابعة
- 108 مساعدا تقنيا من الدرجة الثالثة
- 11 متصرفين من الدرجة الثالثة و 04 تقنيين من الدرجة الثالثة برسم المباراة الموحدة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة

التكوين

تم إنجاز 457 إطار/يوم/ تكويني استفاد منها 369 موظف

الترقية في الدرجة

إعداد ملفات الترقية في الدرجة لمختلف أصناف الموظفين برسم سنة 2019 وسيتم اقتراح ترقية 304 موظفا بالحصيص وخارج الحصيص من بين المرشحين المستوفين للشروط المطلوبة

مقاربة النوع

مواصلة تنزيل استراتيجية مأسسة إدماج مقاربة النوع في الوزارة من خلال إدماج الميزانية المستجيبة للنوع في برامج الوزارة والعمل على تقوية القدرات في هذا المجال

القطاعات الأفقية

الأعمال الاجتماعية

إحداث

- تنزيل الأسس التنظيمية و التدبيرية لمؤسسة الأعمال الاجتماعية للأشغال العمومية
- المصادقة على النظام الداخلي للمؤسسة و النظام الأساسي للمستخدمين و نظام الصفقات و التوريدات
- المصادقة على الهيكل التنظيمي للمؤسسة
- الشروع في تطوير وظيفة الأعمال الاجتماعية كآلية من آليات التحفيز وتثمين الرأسمال البشري للوزارة
- اعتماد باقة مستحدثة من الخدمات الاجتماعية تتميز بالشمولية في الاستفادة والاستهداف والتكيف
- الشروع في برنامج طموح لرقمنة الخدمات ومساطر الاستفادة منها و تعزيز التواصل مع المنخرطين
- تكثيف الشراكات و إبرام اتفاقيات جديدة مع القطاعين العام والخاص

خدمات اجتماعية جديدة

- دعم النقل الطرقي والسككي للمنخرطين وعائلاتهم
- دعم تمدرس أبناء المنخرطين المسجلين في السنة الأولى و الثانية بكالوريا
- إعطاء الانطلاقة لخدمة المواكبة الذاتية المدرسية لفائدة أبناء المنخرطين
- منح الإعانات المادية الإستثنائية لأسباب صحية و اجتماعية
- منح قروض اجتماعية استثنائية تضامنية

تحسين الخدمات الحالية

- منح رمضان، التعزية في وفاة أحد الوالدين، التفوق الدراسي ، تمدرس الأيتام و الدخول المدرسي
- الاصطياف العائلي
- مراجعة عقد التأمين المتعلق بالتأمين الصحي التكميلي للنظام التعاضدي للفترة (2020- 2022)
- مراجعة عقد التأمين المتعلق بالمساعدة الطبية، التقنية وفي حالة الوفاة

القطاعات الأفقية

أنظمة المعلومات والتحول الرقمي

تدابير استثنائية CoVid-19

منذ بداية جائحة Covid-19، استمر تجند المصالح المكلفة بأنظمة المعلومات بهدف:

- تسهيل استمرارية الخدمات المقدمة للمرتفقين (إطلاق مكتب الضبط المركزي الرقمي، تعميم استغلال المنظومة الرقمية للمراسلات على المصالح الخارجية، وضع مسطرة لا مادية خاصة لمعالجة طلبات تأهيل وتصنيف مقاولات ومختبرات البناء والأشغال العمومية، وتمكين الموظفات والموظفين من وسائل وآليات العمل عن بعد)
- استغلال مكثف للمنصة الخاصة بمؤتمرات الفيديو (Visio-Conférence)
- مواكبة مصالح الوزارة لتسريع استغلال بعض الأنظمة وخاصة تدبير المشتريات (SGIA)
- تكثيف اليقظة الأمنية لحماية النظام المعلوماتي للوزارة في خضم كل هذه المتغيرات

خدمات رقمية جديدة

- إطلاق منظومة التدبير اللامادي لتأهيل وتصنيف مقاولات ومختبرات البناء والأشغال العمومية واعتماد مكاتب الدراسات
- إطلاق الخدمة الإلكترونية الخاصة بتسجيل السفن والدرجات المائية

دعم النجاعة والحكامة

- إتمام تطوير نظام تدبير المنازعات، بما فيها تلك المتعلقة بنزع الملكية
- تعميم اعتماد النظام المندمج الخاص بتدبير الصفقات (SGIA) لمعالجة الصفقات الخاصة بالمشاريع الممولة من طرف صندوق تمويل الطرق
- الشروع في إعداد نظام تدبير وتتبع توصيات مهام التدقيق والتفتيش
- إعطاء الانطلاقة لإنجاز نظام تدبير طلبات الاحتلال المؤقت للملك العمومي

البنية التحتية والأمن السيبراني

- ترحيل المعدات المعلوماتية لمركز البيانات الخاص بالوزارة (Datacenter)
- دعم استغلال المنصة الخاصة بمؤتمرات الفيديو (Visio-Conférence)
- تطوير الشبكة المعلوماتية للوزارة واليقظة الأمنية لنظام أمن المعلومات
- إعداد ميثاق استعمال الأنظمة المعلوماتية

القطاعات الأفقية

مؤسسات التكوين

حرصت الوزارة على استمرارية التكوين بالمؤسسات التابعة لها خلال ظروف الحجر الصحي موفرة لذلك جميع التقنيات اللازمة للتدريس عن بعد

تخرج 192 مهندسا ومهندسة من المدرسة الحسنية للأشغال العمومية برسم الموسم الدراسي 2020-2019

الشعبة	التخصص	العدد
الهندسة المدنية	البنيات التحتية للنقل	34
	هندسة البنايات	41
الهندسة المائية والبيئية والمدينة	هندسة المدينة والبيئية	21
	الهندسة المائية والبيئية	22
الهندسة الكهربائية	الكهرباء والأوتوماتيك الصناعي	35
علوم الإعلاميات الجغرافية		12
هندسة الإعلاميات		14
الأرصاد الجوية		6
خريجي المدرسة الحسنية بمدارس فرنسية		7
المجمـــوع		192

دخول اتفاقيات الشراكة بين الوزارة والمؤسسات العمومية التابعة لها من جهة و المدرسة الحسنية للأشغال العمومية حيز التطبيق

تخرج من المعهد العالي للدراسات البحرية برسم الموسم الدراسي 2019-2020، 100 طالبا وطالبة بشعبتي السلك العادي والعالي

تخرج برسم الموسم الدراسي 2019-2020 من معاهد تكوين التقنيين المتخصصين في الأشغال العمومية 234 تقني

	وجدة	مراكش	فاس	أكادير
الطرق	32	26	25	25
البناء	14	15	20	22
هندسة المياه	-	27	-	-
تدبير اللوجيستيك والنقل	28	-	-	-
المجموع	74	68	45	47

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

الزيارات الميدانية

الزيارات الميدانية

التاريخ	موضوع الزيارة
6 يناير 2020	• زيارة للاطلاع على انطلاق الاشغال بالطريق الجهوية رقم 212 في محورها الرابط بين مدينة "مراكش" و مركز "أكفاي"
7 يناير 2020	• زيارة للاطلاع على انطلاق الاشغال بالطريق الجهوية رقم 209 بإقليم شيشاوة (المحور الرابط بين مركز جماعة "مجاط" إلى مركز "أسيف المال")
10 يناير 2020	• زيارة تفقدية لأوراش بناء محورين طرقيين في إطار تثنية الطريق الوطنية رقم 1 بإقليم طرفاية • إعطاء انطلاق الأشغال لبناء قنطرة على وادي الساقية الحمرا بمدينة العيون
7 فبراير 2020	• زيارة تفقدية لسد "النخيلة" القريب من مدينة أولاد تايمة • زيارة تفقدية لأشغال الهندسة المدنية التي تهم وضع قناة مائية بإقليم تارودانت • زيارة محطة معالجة الماء " سيدي بوسحاب"
8 فبراير 2020	• زيارة ميدانية لسد "يوسف بن تاشفين" بإقليم تيزنيت • زيارة لعدد من أوراش بناء الطريق السريع الرابط بين تيزنيت و كلميم
20 فبراير 2020	• زيارة ميدانية لإقليم دريوش
25 فبراير 2020	• تدشين بدال "أم عزة" بالطريق السيار المداري لمدينة الرباط
27 فبراير 2020	• إطلاق ورش بناء و تجهيز حلبة تفاعلية للسلامة الطرقية موجهة للأطفال بمدينة تمارة

الزيارات الميدانية

الزيارات الميدانية

التاريخ	موضوع الزيارة
28 فبراير 2020	• إعطاء انطلاق أشغال توسيع وتقوية الطريق الوطنية رقم 2 • زيارة تفقدية لورش بناء ميناء الناضور غرب المتوسط
29 فبراير 2020	• زيارة ميدانية تفقدية للطريق السريع تازة-الحسيمة • زيارة ميدانية تفقدية لعدد من أوراش البنيات الطرقية المنجزة في إطار برنامج "منارة المتوسط" • زيارة ميدانية تفقدية لورش بناء سد "عيس" بإقليم الحسيمة • زيارة تفقدية لورش بناء محطة تحلية مياه البحر بإقليم الحسيمة
1 مارس 2020	• زيارة تفقدية لورش توسيع و إعادة تهيئة مطار الناضور-العروي بإقليم الناضور
2 مارس 2020	• زيارة تفقدية لمنشأتين لسد "محمد الخامس" و سد "مشرع حمادي" بإقليم تاوريرت
3 يونيو 2020	• زيارة ميدانية لسبع أوراش تهم شبكة الطرق السيارة بين مدينتي تمارة و برشيد
6 يونيو 2020	• زيارة تفقدية لمحطة القطار الرباط أكدال للاطلاع على مختلف الإجراءات الاحترازية التي يتخذها المكتب الوطني للسكك الحديدية
10 يونيو 2020	• زيارة ميدانية لمركز تسجيل السيارات و أحد مراكز الفحص التقني بمدينة الرباط
17 يوليوز 2020	• زيارة ميدانية تفقدية لمحطة معالجة الماء الصالح للشرب بإقليم شيشاوة • إعطاء الانطلاقة لتوسيع محطة التطهير بإقليم شيشاوة
22 يوليوز 2020	• زيارة ميدانية تفقدية لسد "سيدي محمد بن عبد الله"

الزيارات الميدانية

التاريخ	موضوع الزيارة
2 شتنبر 2020	• إطلاق بدال ليكسوس على الطريق السيار الرابط بين الرباط و طنجة
17 أكتوبر 2020	• تدشين محطتين للأداء "برشيد شمال" و"برشيد شرق" و تفقد أشغال تثليث الطريق السيار المداري و الطريق السيار الدار البيضاء – برشيد

ميزانية 2021 اعتمادات الوزارة

الاستثمارات : 11.386 مليون درهم
التسيير : 616 مليون درهم
الموظفون : 1.170 مليون درهم

البرامج	الميزانية العامة			الحسابات الخصوصية	المصالح المسيرة بطريقة مستقلة		مجموع استثمار 2020
	الموظفين	التسيير	الاستثمار		الاستغلال	الاستثمار	
1. برنامج الطرق	-	36	2 721	2 700	59	17	5 438
2. برنامج الماء	-	187	4 057	-	1	1	4 058
3. برنامج النقل البري واللوجيستيك	-	39	808	-			808
4. برنامج الموانئ و الملاحة التجارية	-	15	458	16	9	15	489
5. برنامج الأرصاد الجوية		10	29	-	45	53	82
6. برنامج التوجيه والقيادة	1 170	329	512	-	1	0	512
مجموع اعتمادات الأداء 2021	**1 170**	**616**	**8 585**	**2 716**	**113**	**85**	**386 11**
اعتمادات الالتزام 2022 وما يليها			**33 750**	**2 500**		**82**	**332 36**

ميزانية 2021

أسس التوزيع الجهوي للاستثمار

في إطار برمجة الاعتمادات المخصصة للقطاع وتوزيع الاستثمارات المزمع إنجازها، تتبنى الوزارة مقاربة تعطي أهمية كبرى للتنمية الجهوية، تعتمد على الأسس التالية :

- ❑ الاعتماد على نتائج دراسة اقتصادية لحاجيات الجهات من حيث التنقل والبنيات التحتية
- ❑ أخذ بعين الاعتبار المشاريع التنموية الجاري إنجازها أو المزمع إعطاء انطلاقتها مستقبلا (صناعية، سياحية، ...)
- ❑ الحرص على اعتماد جدولة زمنية لهذه المشاريع حسب تطور الحاجيات الوطنية والجهوية فضلا عن تطور فرص استقطاب الاستثمارات مستقبلا.
- ❑ ربط الأقطاب الاقتصادية والسكنية الكبرى بشبكة حديثة من البنية التحتية، توفر خدمات ذات جودة عالية وتساهم في تقوية تنافسيتها وقدرتها على استقطاب الاستثمارات
- ❑ إعطاء أهمية كبرى لفك العزلة عن المناطق القروية والجبلية وتهيئة وتثمين المجال الترابي
- ❑ الوضعية التشخيصية الحالية للعرض المائي واستشراف الحاجيات المستقبلية
- ❑ دمج كل المراكز القروية في أنظمة التزويد المهيكلة للماء الصالح للشرب وتوفير الموارد المائية الضرورية من أجل تطوير فلاحة مستدامة والحفاظ على الأنظمة الإيكولوجية ومحاربة التلوث
- ❑ إعطاء الاولوية للمناطق المتضررة من الجفاف والتي تعاني من الخصاص في الماء الشروب

ميزانية 2021

التوزيع الجهوي لاستثمارات الوزارة في إطار الميزانية العامة للدولة برسم سنة 2021

بلغت استثمارات الوزارة في إطار الميزانية العامة للدولة حوالي 8,6 مليار درهم برسم سنة 2021، وهي موزعة كالتالي على الصعيد الجهوي:

	برنامج الطرق	برنامج الماء	برنامج الموانئ والملاحة التجارية	برنامج النقل البري واللوجيستيك	برنامج الأرصاد الجوية	برنامج القيادة والتوجيه	المجموع
المصالح المركزية	280 1	087 1	225	758	30	199	**579 3**
جهة طنجة تطوان الحسيمة	260	306	31			97	**693**
الجهة الشرقية	150	343	1			25	**520**
جهة فاس مكناس	76	488				26	**590**
جهة الرباط سلا القنيطرة	121	384	12	50		66	**633**
جهة بني ملال خنيفرة	115	29				4	**148**
جهة الدار البيضاء سطات	106	26	127			40	**298**
جهة مراكش آسفي	90	442	1			13	**545**
جهة درعة تافيلالت	149	383				8	**541**
جهة سوس ماسة	122	170	8			19	**318**
جهة كلميم واد نون	38	257	1			6	**303**
جهة العيون الساقية الحمراء	211	138	3			9	**361**
جهة الداخلة واد الذهب	1	6	48			0	**55**
المجموع	**720 2**	**058 4**	**456**	**808**	**30**	**513**	**584 8**

وتهم الاعتمادات المرصودة للمصالح المركزية أساسا النفقات التالية:

- تحويلات لفائدة المؤسسات والشركات التابعة للوزارة
- مساهمات الوزارة في البرامج والمشاريع المنجزة في إطار الشراكة
- مصاريف نزع الملكية المتعلقة بالمشاريع المنجزة من طرف الوزارة
- مصاريف تنفيذ الأحكام القضائية

ميزانية 2021 استثمارات المؤسسات العمومية التابعة للوزارة

21,65 مليار درهم

المؤسسة	استثمار 2021
صندوق التمويل الطرقي	000 4
الشركة الوطنية للطرق السيارة	139 2
الشركة الوطنية للنقل واللوجستيك	80
الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية	300
المكتب الوطني للسكك الحديدية	534 2
وكالة طنجة المتوسط	972 1
مرسى المغرب	357
الوكالة الوطنية للموانئ	368 1
الوكالة الوطنية لتنمية الأنشطة اللوجستيكية	242
المختبر الوطني للتجارب والدراسات	50
شركة الداطوار غرب المتوسط	624 2
الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة	30
وكالات الأحواض المائية	343
المكتب الوطني للكهرباء والماء (قطاع الماء)	590 5
المدرسة الحسنية للأشغال العمومية	28
المجموع	657 21

ميزانية 2021 مجموع الاستثمار العمومي في قطاعات التجهيز والنقل واللوجستيك والماء لسنة2021

استثمارات الوزارة

11,4 مليار درهم

استثمارات المؤسسات العمومية

21,7 مليار درهم

مجموع الاستثمار العمومي في قطاعات التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

32,1مليار درهم

شكرا على حسن إصغائكم
مناقشة الميزانية الفرعية
لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء
برسم القانون المالي 2021

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــرير

لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

حـــــول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

برسم السنة الماليـة 2021

رئيس اللجنة
أحمد شد

مقرر اللجنة
محمد مكنيف

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة الداخلية والجماعات
الترابية والبنيات الأساسية

الولاية التشريعية 2015-2021

السنة التشريعية: 2020-2021

دورة أكتوبر: 2020

طبع بمصلحة الطباعة والتوزيع

تقـــــديـــم الـــتـــقـريـــــر

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة برسم السنة المالية 2021.

تدارست اللجنة مشروع الميزانية المذكورة في الاجتماع المنعقد يوم الأربعاء2 دجنبر 2020، برئاسة السيد أحمد شد رئيس اللجنة، وبحضور السيدة نزهة بوشارب وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

في بداية هذا الاجتماع ألقت السيدة الوزيرة عرضا قيما، استعرضت فيه المرجعيات الأساسية التي يرتكز عليها مشروع الميزانية الفرعية للوزارة وفي مقدمتها التوجيهات الملكية السامية، والدستور، والبرنامج الحكومي 2017-2021 وكذا الاتفاقيات والمواثيق الدولية، وأبرزت التزامات الوزارة في قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان والمتمثلة في:

- تبني نموذج متجدد لسياسة إعداد التراب الوطني؛
- اعتماد مقاربة متجددة للسياسات الحضرية الوطنية؛
- إرساء استراتيجية وطنية شمولية ومندمجة في مجال السكن؛
- مواصلة تنزيل سياسة المدينة؛

- دعم حصول الطبقات الفقيرة والمتوسطة على سكن لائق وتيسير الولوج للسكن،
- تعزيز الإطار القانوني والارتقاء بالإطار المؤسساتي والتعاون وتطوير الحكامة.

وتوقفت عند التحديات الكبرى المنتظرة خلال سنة 2021 المتعلقة بتنفيذ الالتزامات المتعهد بها في البرنامج الحكومي، حيث ستتأثر سلبا بالموازاة مع نقص الميزانية خاصة البرامج الاستثمارية.

وأفادت بخصوص قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير، أن الوزارة وضعت توجهات السياسة العامة لإعداد التراب تنبني على وثيقة استشراف تندرج في إطار البرنامج الحكومي والتدبير المستدام للمجالات الترابية، ووضع آليات اليقظة الترابية، وإعداد مرجعيات تقنية جديدة ومراجعة منظومة التخطيط الترابي، وكذا تشجيع الاستثمار عن طريق دراسة ملفات الترخيص، ومراقبة ودعم التخطيط الاستراتيجي المجالي، ودعم المراكز القروية الصاعدة، ومراجعة منظومة التخطيط الترابي، وكذا إعداد الخرائط القابلة للتعمير لتقوية قدرات المجالات على مواجهة آثار المخاطر الطبيعية والتغييرات المناخية، وإعداد تصاميم التهيئة، ورد الاعتبار للمدن العتيقة والمواثيق المعمارية والمشهدية.

وأكدت فيما يتعلق بقطاع الإسكان وسياسة المدينة، أن الوزارة تعمل على إرساء استراتيجية وطنية شمولية ومندمجة في مجال السكن، تتوخى من خلالها دعم حصول الطبقات الفقيرة والمتوسطة على سكن لائق وتيسير الولوج إليه، ومكافحة السكن غير اللائق عن طريق التدخل في السكن

الصفيحي والدور الآيلة للسقوط، وتعزيز مهنية القطاع والنهوض بالجودة والسلامة والاستدامة، وكذا مواصلة تنزيل سياسة المدينة من أجل ضمان نمو متوازن ومستدام للفضاءات الحضرية.

وأبرزت أن مجموعة العمران تساهم بشكل كبير في النهوض وتطوير البرامج السكنية، انطلاقا من فتح أوراش جديدة كوحدات التأهيل الحضري ووحدات المنتوج الجديد ووحدات في إطار الشراكة بين القطاع العام، والرفع من حجم استثمار المجموعة، وخلق شركات مع القطاع الخاص.

كما أفادت أن الوزارة تعمل على تعزيز الإطار القانوني في ميادين التعمير والإسكان وسياسة المدينة والارتقاء بالإطار المؤسساتي وتطوير الحكامة وتحديث الإدارة، وتعزيز آليات التعاون والانفتاح على الشراكة الوطنية.

وأشارت أن الوزارة تواكب عمل الوكالات الحضرية باعتبارها آلية أساسية لمواكبة تنزيل الجهوية المتقدمة، ووضع خرائط البرامج الجهوية تساعد على معالجة التباينات الجهوية وإرساء أسس التنمية المستدامة، وتيسير وترسيخ استراتيجية التنمية الجهوية.

وفي الختام عرضت السيدة الوزيرة الاعتمادات المالية المرصودة في مشروع الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة برسم السنة المالية 2021 كالتالي:

ميزانية قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير:

ميزانية التسيير	الموظفون	160 709 000
	المعدات والنفقات المختلفة	553 636 000
ميزانية الاستثمار		187 633 000

ميزانية قطاع الإسكان وسياسة المدينة بالمليون درهم:

ميزانية التسيير	الموظفون	202.366
	المعدات والنفقات المختلفة	88.630
ميزانية الاستثمار		390.920

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمون؛

أدلى السيدات والسادة المستشارين في إطار النقاش العام بجملة من الآراء والملاحظات التي عبروا من خلالها عن إشادتهم بالعرض القيم والغني بالمعطيات والمؤشرات الذي تقدمت به السيدة الوزيرة أمام اللجنة، ونوهوا بالمجهودات التي يقوم بها القطاع من أجل التخفيف من التداعيات السلبية التي خلفتها جائحة كورونا وبالمكتسبات المحققة، وبالدور الذي تلعبه أطر الوزارة مركزيا جهويا ومحليا، وبأطر المؤسسات التابعة لها من أجل الرقي وتأهيل قطاع التعمير والإسكان.

وأجمعت التدخلات على ضعف الميزانية والاعتمادات المرصودة للقطاع وعدم تناسبها مع حجم الانتظارات والتحديات والمخططات المسطرة مقارنة

بقطاعات أخرى، مما يحول دون ترجمتها على أرض الواقع، واعتبرت هذا التراجع سبيل إلى تعميق الخصاص، ومراكمة الإكراهات التي يجب على الوزارة مواجهتها في السنوات المقبلة.

كما أشاد السادة المتدخلين بمقاربة النوع المعتمدة من طرف الوزارة، منوهين في نفس الوقت بالمجهود الذي تقوم به النساء اللواتي يتحملن المسؤولية على كافة الوجهات، مطالبين بتحفيزهم وتشجيعهم على الاستمرار في نفس النهج.

ونوهت التدخلات بقرار إعفاء السكن الاقتصادي من رسوم التسجيل، وتخفيض رسوم التسجيل على العقارات التي لا تتجاوز قيمتها مليون درهم بنسبة 50 % كما جاء في القانون المالي التعديلي لسنة 2020، وهذا ما سيساهم في إنعاش سوق العقار.

وتوقف أحد السادة المستشارين عند مساهمة قطاع البناء والاستثمار العقاري في الاقتصاد الوطني، حيث تصل هذه النسبة إلى 14 % من الناتج المحلي، ويوفر أزيد من مليون فرصة عمل ويجذب حوالي 30 %من التمويلات المصرفية، مؤكدا أن تداعيات الأزمة الصحية التي تعيشها بلادنا على غرار غالبية دول العالم جاءت لتعمق من مشاكل القطاع الذي يواجه ركودا منذ بضع سنوات في ظل تراجع القدرة الشرائية وارتفاع الأسعار، مما نتج عنه توقف 90 % من الاوراش عن العمل، وشهد القطاع انخفاضا في فرص العمل بنحو 170 ألف وظيفة.

وبالنظر للدور المحوري الذي تلعبه مقاولات البناء والإنعاش العقاري ومهنيي القطاع في النسيج الاقتصادي الوطني، وبالنظر إلى الظرفية الصعبة التي يعيشها قطاع العقار، تمت المطالبة بمواكبة المهنيين وإعداد خطة لإقلاع

القطاع عند انتهاء هذه الأزمة، واحتواء آثارها وتسهيل الولوج لبرامج الدعم للتخفيف من وطأة هذه التداعيات، ووضع مخططات بمشاركة ومساهمة جل الفاعلين تراعي الواقع العمراني والتحولات التي يعرفها القطاع.

وتوقف أحد السادة المتدخلين عند المشاكل المتعلقة بالتشاور والمشاركة في وضع المخططات وخصوصا مع القطاع الخاص الذي يعتبر شريكا استراتيجيا للدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبخصوص قطاع التعمير، توقفت التدخلات عند مشكل تأخر إخراج وثائق ومخططات التعمير، وكذا التصاميم المديرية وتصاميم التهيئة في عدد من المدن كطنجة، وتم استحضار المدد الطويلة التي تستغرقها مراجعة هذه الوثائق التي تتطلب دراسة علمية وفق برنامج زمني محدد، مما يؤثر على تطور القطاع ويفتح باب التلاعبات، مطالبين بتسريع هذه العملية وفق مقاربة تشاركية تشاورية استباقية تجمع القطاعات المتدخلة والجماعات الترابية وكل الفعاليات العاملة في الميدان، مع مراعات الليونة والتبسيط في إعداد الوثائق، والتأكيد على تحسين تصاميم التهيئة تماشيا مع التقطيعات الترابية الجديدة والتحولات الاجتماعية والبشرية التي تعرفها بلادنا، كما تمت المطالبة بضرورة الحد من تعدد المتدخلين في المجال واعتماد إطار قانوني واحد وشامل لكل القوانين المؤطرة للقطاع.

كما سجل السادة المستشارون أن القطاع يعاني من اعتماد استراتيجيات متكررة مع بقاء نفس الاشكالات المطروحة دون التمكن من القضاء عليها بشكل نهائي، وتم التأكيد على أن خيار رقمنة الإدارة سيحفز

على اعتماد الشفافية في المساطر الإدارية والرفع من حكامة القطاع قصد القضاء على المشاكل المتراكمة، وتم اقتراح:

- التصدي لإشكالية ندرة العقار وتضاؤل الاحتياطي العقاري للدولة والجماعات الترابية باعتماد آليات جديدة مثل حق الأولوية وسياسة الاحتياطات العقارية كمخارج للتخفيف من حدة المضاربات العقارية وخلق التوازن في السوق العقارية؛
- وضع سياسة واضحة في ميدان تضريب العقار تبتغي محاربة ظاهرة تجميد الأراضي لتشجيع الاستثمار الخاص؛
- اعتبار التحكم في العقار من مدخلات التخطيط العمراني السليم عبر إحداث الوكالة الوطنية للعقار والوكالات العقارية الجهوية؛
- نهج سياسة عقارية ذات وظيفة اقتصادية واجتماعية؛
- إحداث هيئة تناط بها مهمة التنسيق والتكامل بين استراتيجيات تدخل مختلف القطاعات الوزارية بشراكة مع ممثلي القطاع الخاص في ميدان التخطيط العمراني لضمان التناغم والانسجام بين توجيهات التخطيط العمراني في علاقتها بأهداف التخطيط الاقتصادي وإعداد التراب الوطني؛
- تعزيز الحكامة داخل القطاع من أجل تأطير المؤسسات والفاعلين والمتدخلين بقواعد تنظيمية توفر أسس النجاح للبرامج والمنتوجات والعروض المقترحة، وتضبط المنافسة مع القطاع الخاص، وتنفتح على جل أقاليم المملكة؛
- اصلاح منظومة التخطيط الترابي؛

- مراجعة وتطوير التشريع العقاري.

ومن جهة أخرى تطرق أحد المتدخلين إلى بعض التجاوزات التي يعرفها القطاع، من قبيل عدم وفاء بعض المقاولات بالالتزامات المحددة والمتفق عليها، مطالبا بتقييم الشراكة مع القطاع الخاص، مضيفا أن بعض الشركات أصبحت متخصصة في بيع "الفواتير" للمقاولات الشيء الذي يضيع على خزينة الدولة أموال مهمة سواء عن طريق التهرب الضريب أو عن طرق استرجاع أموال عن استثمارات وهمية، مما يجعل بعض المقاولات المواطنة تشتكي من عدم تكافؤ الفرص.

وعرفت الوكالات الحضرية نقاشا كبيرا، أشاد السادة المستشارين من خلاله بالدور الأساسي الذي تضطلع به لبلورة مهامها، مقترحين مدها بكافة الوسائل الضرورية المادية والبشرية من أجل القيام بهذه الأدوار على أحسن وجه، وتوضيح اختصاصاتها تفاديا لكل تداخل بينها وبين مؤسسات أخرى، ونهج سبل الليونة في التعامل مع الملفات وخاصة المشاريع الاستثمارية، وتوضيح اختصاصاتها تفاديا لأي تداخل بينها وبين بعض المؤسسات الأخرى، مع تأكيدهم على ضرورة مراجعة القانون المحدث لهذه الوكالات والذي عمر ما يزيد عن 30 سنة، وكذا إحداث وكالات قروية اسوة بالوكالات الحضرية، مع إيلاء العنصر البشري كل الاهتمام واصدار النظام الأساسي الخاص بموظفيها لتحسين وضعيتهم المادية والاجتماعية، مع نهج سبل الاستحقاق والكفاءة في تقلد المسؤولية بذل بعض التجاوزات التي تمس بمبدأ تكافؤ الفرص.

وبالنظر إلى أهمية الموروث الوطني الذي تزخر به مدن المملكة، والمتمثل في القصور والقصبات والأحياء العتيقة التي تزخر بها المملكة،

طالبت التدخلات بترميمها وتأهيلها طبقا للمعايير التي تحترم شروط السلامة والحفاظ على هذا الموروث الحضاري والمعماري المتميز من الاندثار، مع العمل على الحفاظ على نمط الحياة داخل القصبات والقصور، واحترام الشكل الهندسي في التشييد، مع الاعتماد على المواد المحلية التقليدية واحترام الخصوصيات الثقافية والمعمارية والبيئية في هذه المناطق، لما تمثله من ثروة سياحية وموروث إنساني.

وأشارت التدخلات إلى الأهمية التي تضطلع بها الوزارة للرفع من مستوى التنمية المجالية والعمل من أجل الحفاظ على الموروث الثقافي والعمراني والتدخل للقضاء على السكن غير اللائق والدور الآيلة للسقوط، وإعادة تأهيل الأحياء العشوائية المنتشرة بالمدن.

هذا، وتطرق السيدات والسادة المستشارين فيما يخص برنامج محاربة السكن غير اللائق والعشوائي، إلى البرنامج الوطني المتعلق بالمدن بدون صفيح، حيث تم التأكيد على استفحال وانتشار الظاهرة رغم المجهودات التي بذلت، الأمر الذي يستدعي تشخيص الوضع تشخيصا دقيقا ومعمقا للوقوف على الأسباب الحقيقة لهذه المعضلة، حيث أن الهجرة من القرى إلى المدن تعد أهم الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى تنامي دور الصفيح، وأضاف أحد السادة المستشارين إلى ضعف التدخل في محيط المدن وعدم القضاء على دور الصفيح والتأخر في تسوية بعض ملفات السكن غير القانوني ساهمت في تكاثر البناء العشوائي، مستفسرين حول مدى تحقق الأهداف المسطرة، وكذا حول نجاعة المقاربة المعتمدة للتدخل في هذا المجال.

وفي نفس الصدد، تم اقتراح استئصال أسبابها في إطار تشاركي لإيقاف نزيف الهجرة القروية باعتماد استراتيجية ناجعة لدعم التنمية القروية، والحد من الفوارق والعدالة المجالية والاجتماعية بالوسط القروي والجبلي، وتشديد المراقبة وتنويع المنتوجات السكنية والعرض السكني وتوفير سكن لائق لكل شرائح المجتمع، وفي نفس الإطار تمت المطالبة بمحاربة كل أشكال الفساد والتلاعبات التي تحول دون بلوغ أهداف البرنامج، وتم التساؤل حول نجاعة السياسة الحكومية على أرض الواقع.

وبخصوص السكن بالعالم القروي والبوادي، تم التأكيد على ضرورة إيلائها العناية الكافية وفق رؤية استراتيجية وحكامة جيدة، من خلال دعم المشاريع السكنية والإسراع في إيجاد حلول عملية يراعي وتتناسب مع طبيعية وخصوصية كل منطقة، وتسهيل مسطرة الحصول على رخص البناء بتنسيق مع الجماعات الترابية، وتيسير شروط إنجاز مشاريع سكنية بالعالم القروي، مع العمل إلى جانب كل الفاعلين من أجل ضمان سبل العيش الكريم لمواطني هذه المناطق، والحد من الهجرة وانتشار الأحياء الهامشية بضواحي المدن، وتراكم أحزمة الفقر، ما ينعكس على الخدمات المقدمة من طرف الجماعات الترابية.

وبخصوص تدخل الوزارة في مجال السكن المهدد بالانهيار، أبرز أحد السادة المستشارين ضرورة إيجاد صيغ بديلة أكثر نجاعة للرفع من وتيرة هذا البرنامج، نظرا لما يشكله هذا النوع من السكن من خطورة وتهديد لحياة المواطنين، وطالب بتدخل الدولة بشكل استباقي لتفادي وقوع كوارث أخرى، بترميم هذه الدور الآيلة للسقوط المتواجدة بالمدن العتيقة والأثرية طبقا

للمعايير التي تحترم شروط السلامة مع الحفاظ على موروثنا الحضاري والمعماري المتميز.

وتمت اثارة مجموعة من الصعوبات التي تحول دون تطبيق مقتضيات القانون رقم 66.12 المتعلق بزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء وعلى رأسها عدم إقرار المراسيم التطبيقية المرتبطة به، وعدم وضوحها مما يفتح باب التأويل، كما تم تسجيل عدم تراجع البناء غير المنظم وغير المرخص، وأشار بعض المتدخلين إلى التراكم الحاصل على مستوى إصدار القوانين والمراسيم والدوريات الوزارية التي تأطر وتقنن مجال التعمير والسكنى، والتأخر على مستوى تنزيل خصوص فيما يتعلق بتنزيل قانون تسوية وضعية البنايات غير المحترمة للمعايير القانونة.

وأبرز أحد المتدخلين المجهودات الكبرى التي تقوم بها الوزارة من خلال تنزيل مجموعة من البرامج المختلفة لتنفيذ السياسة الحكومية في هذا القطاع الذي يعتبر من بين القطاعات الأفقية التي يلتقي فيها عمل فاعلين حكوميين متعددين، إلا أنه سجل بعض النواقص التي اعتبرها تشكل نقطة ضعف في عمل الوزارة حيث أشملها في تعدد وتضخم الدراسات واللقاءات التي تظل معزولة عن مواكبة الواقع العملي.

وتمت المطالبة بضرورة تطوير مقاربة الولوج للسكن بالنسبة لكافة المواطنين، وتنويع العرض السكني، وتوفير سكن يراعي رغبات ومتطلبات الطبقة الوسطى، وتشديد المراقبة على المنعشين العقاريين من أجل توفير سكن بجودة عالية وفق الشروط والمعايير المحددة حسب كل منتوج سكني، وتم اقتراح التفكير في آليات لزجر كل متدخل تراجع أو أخل بالتزاماته تجاه المشاريع والبرامج المسطرة والمتفق عليها،

وأشار السيدات والسادة المستشارين في إطار السكن الاجتماعي إلى الإكراهات التي تعرفها بعض المشاريع السكنية من حيث ضعف البنية التحتية والمرافق الإدارية، مما أدى إلى تراجع الإقبال على هذا المنتوج، وطالبت بمحاربة المضاربة التي يعرفها القطاع مع توفير وتنويع العرض السكني بأثمنة مناسبة تراعي الجودة في البناء وشروط السلامة والآجال المحددة لتسليم الشقق، مع التفكير في التوسع العمراني عموديا بحكم قلة الوعاء العقاري في بعض المدن، وكذا تحفيز البناء الذاتي لتسهيل ولوج الطبقة المتوسطة للعقار، واستفسر أحد المتدخلين عن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء عدم نجاح برنامج السكن الموجه لهذه الطبقة والحلول والصيغ المقترحة لتوفير سكن يليق بها، وتم اقتراح تحفيز التعاونيات والجمعيات السكنية المشتغلة في الميدان وتمكينها من التسهيلات الممنوحة للخواص، ومراجعة منظومة الدعم من خلال توجيهه مباشرة إلى المواطن وفق اختياراته بدل المرور عبر وساطة المنعشين العقاريين.

ومن جهة أخرى، تطرق أحد السادة المستشارين إلى قلة وانعدام المناطق الخضراء والمناطق البيئية في المدن وفي تصاميم التهيئة، مؤكدا على ضرورة الاعتناء بالمجال البيئي في إحداث المدن الجديدة واحترامه، حيث في الغالب يتم تحويل المناطق الخضراء والحدائق العمومية إلى عمارات وهذا ما يؤثر على البيئة وعلى جمالية المدن.

وأشار أحد المتدخلين إلى محضر الحوار الاجتماعي القطاعي الموقع مع الوزارة والذي يضم تقريبا 10 نقط مع احدى المركزيات النقابية، متسائلا حول الإجراءات التي تعتزم الوزارة القيام بها قصد تفعيل هذا الاتفاق، ومن بين النقاط التي استأثرت باهتمام السادة المستشارين إخراج مشروع قانون رقم

13.16 يتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة الاعمال الاجتماعية للسكنى وسياسة المدينة إلى الوجود عن طريق التسريع بمسطرة مناقشته والمصادقة عليه، ومنحها كل الإمكانيات لتحقيق أهدافها، وخلق جيل جديد من الخدمات الاجتماعية ترقى إلى تطلعات شغيلة هذا القطاع.

وارتباطا بالجانب الاجتماعي تمت المطالبة بربط جسور التعاون مع الفاعلين الاجتماعين، للتغلب على كل الاختلالات والرقي بمستوى الموظفين والعمل على حل المشاكل والاكراهات، والتجاوب بكل إيجابية مع مطالبهم المشروعة.

ورغم الصعوبات والإكراهات التي تواجه هذا القطاع، عدد بعض المتدخلين المجهودات الكبيرة المبذولة في السنوات الأخيرة في مجال توفير السكن اللائق والقضاء على البناء العشوائي، وتأهيل المدن العتيقة، وتأهيل الدور الآيلة للسقوط والقصبات والقصور، والمحافظة على المباني العتيقة بشراكة مع وزارة الثقافة، إلى جانب إحداث بوابة إلكترونية مكنت من تسهيل تعامل المرتفقين مع الوزارة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في بداية جواب السيدة الوزيرة أشادت بالمداخلات القيمة للسيدات والسادة المستشارين، والتي تدل على وعيهم الأكيد بمختلف التحديات التي يعرفها قطاع اعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

والنابعة من غيرتهم ورغبتهم في الدفع بعملية تطوير القطاع وتنويع العرض السكني ودعم التخطيط الاستراتيجي المجالي والتدبير المستدام للمجالات الترابية.

وأكدت على أن غايتها من وراء تقديم عرض مفصل وبالأرقام والمؤشرات حول منجزات عمل الوزارة، وافاق عملها في السنة المقبلة يتمثل في إبراز مجهود الوزارة إلى جانب القطاعات الأخرى التي تعد شريكا استراتيجيا في تنزيل البرامج والمشاريع والسياسة الحكومية في مجال التعمير والسكنى وفق رؤية متكاملة، كما اضافت أن التزامات الوزارة تتجسد في تبني نموذجا متجدد لسياسة اعداد التراب واعتماد مقاربة متجددة للسياسات الحضرية الوطنية.

وتطرقت إلى الوضعية الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تمر بها بلادنا، مشددة على أن هذا القطاع من بين القطاعات التي يجب أن تتدخل بكل فعالية لتحقيق الاقلاع الاقتصادي استجابتا لتوجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

كما أكدت على أن هذا القطاع يعد من بين القطاعات الاجتماعية والاقتصادية المهمة، حيث يوفر أزيد من مليون منصب شغل، إلى جانب مساهمته في خلق الثروة بتحقيق ما يقارب 14 % من الناتج الداخلي، الأمر الذي يتطلب الاهتمام به أكثر ليلعب دوره في امتصاص البطالة وتوفير فرص الشغل.

وأشادت السيدة الوزيرة بعمل الأطر والموظفين التابعين للوزارة الذين لم يتوقفون عن العمل رغم ظروف الجائحة، كما عملوا على تطوير العمل اللامادي للوزارة، ما جعل 75 % من عملها يتم عن طريق تقديم الخدمات عبر البوابة الالكترونية، كما أبرزت أن هذا العمل المتواصل جعل القطاع يتعافى بشكل جيد وتدريجيا من آثار الجائحة، حيث سجل مؤشر انتاج الاسمنت تحسن ب 2.5 %، في حين تحسن مؤشر العمليات في المحافظة العقارية ب 2,5 %، كما عرف مؤشر الإقبال على القروض زيادة بنسبة 45 في المائة.

وشددت على أن الوزارة تعمل من أجل التغلب على كافة الاكراهات وإعادة الثقة في القطاع بالنسبة للمستثمرين وبالنسبة للمستهلكين وللمنتوج السكني وبالنسبة للمرتفقين الذين يتعاملون مع الوزارة وأضافت أن تحسين القدرة الشرائية للمواطنين كفيلة بتحسين مستوى الإقبال على البرامج المقدمة، مبرزة أن الوزارة تشتغل بشكل أفقي وبتنسيق مع جميع الشركاء من القطاعات الحكومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية والمجتمع المدني، والقطاع الخاص للرقي بالقطاع وتطويره في إطار التلقائية السياسات العمومية.

وأكدت أن استفادة الشركات من الامتيازات التي أعلنت عنها الحكومة لإنعاش الاقتصاد الوطني مثل ضمان أكسجين جعلها تسترجع حيويتها، مما أدى إلى استرجاع مناصب الشغل التي تم فقدانها نتيجة آثار جائحة كورونا، حيث تم تسجيل استرجاع أزيد من 50 % من المناصب التي تم فقدانها.

وأفادت السيدة الوزيرة أنه بقدر ما كان للجائحة آثار سلبية فإنها ساهمت في الوقوف على مكامن الخلل في مجموعة من البرامج، من بينها التعمير ومخططات التهيئة مما يجعلها محفزة للاستثمار عن طريق التدخل بشكل استباقي والبحث عن الحلول الناجعة للتغلب على كل الاكراهات.

وأوضحت أن السبيل الوحيد لمواجهة الاكراهات والتحديات خصوصا مع تقليص ميزانية القطاع بسبب الجائحة يبقى التوجه نحو حكامة بعض البرامج، والاشتغال بطرق حديثة كدمج كافة الفاعلين في رؤية موحدة، تشمل كافة المجالات دون تجزئها، ومؤكدة على أن بعض الاختلالات التي تتخبط فيها المدن في مجال التعمير والإسكان يكون مصدرها الهجرة القروية، مضيفة أن الوزارة تتوفر على رؤية استباقية للتدخل في العالم القروي من أجل القضاء على الاكراهات والاختلالات، قصد توفير السكن اللائق والذي يراعي خصوصية كل منطقة على حدى إلى جانب توفير فرص الشغل قصد الحد من الهجرة القروية، مشددة على أن هذا المجهود يتطلب تدخل كافة الفاعلين والقطاعات الحكومية والجماعات الترابية والقطاع الخاص.

وفي نفس السياق، سجلت الاهتمام الكبير الذي توليه الوزارة للعالم القروي والتنمية القروية وتجعلها أولوية في السياسات العمومية الخاصة بإعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان، مؤكدة على ضرورة إيلاء أهمية لتأطير التعمير في العالم القروي أثناء إعداد المخططات وتسريع وثيرة تغطيتها بوثائق التعمير، وكذا مواصلة الجهود لتعميم تغطية الجماعات الترابية ذات

الصبغة القروية بوثائق التعمير ومواكبتها تقنيا، وتفعيل البرنامج الوطني للمراكز الصاعدة وتبسيط مساطر البناء بالعالم القروي، من أجل تقليص العجز السكني وبلورة برنامج سكن خاص بهذا العالم يراعي خصوصياته للحد من الهجرة نحو المدن والمساهمة في التنمية المستدامة.

كما أكدت على أهمية الدراسات التي تم القيام بها، حيث ستمكن من تحديد متطلبات الساكنة والخصاص بدقة لتوفير المنتوجات والعروض المتنوعة المطلوبة تراعي قدرتها الشرائية.

وأبرزت أن البرامج القائمة رغم ضعفها قد ساهمة في تحسين مستوى عيش مجموعة من الأسر، كما أكدت على ضرورة التدخل من أجل القضاء على بعض الظواهر كالبناء العشوائي ودور الصفيح، وأشارت إلى أن الوزارة تشدد على ضرورة توفير سكن بجودة عالية يراعي سلامة المواطنين، وذلك من خلال مراقبة المنعشين العقارين وتشجيع الاستثمار في المجال عن طريق تسريع دراسة ملفات الترخيص واعتماد خدمات الكترونية مبتكرة وفعالة، ووفق منظومة حديثة للتخطيط الترابي، واستراتيجية وطنية مندمجة في مجال السكن.

كما أكدت أن الوزارة منكبة على توفير منتوج سكني مناسب ولائق للطبقة المتوسطة، يستجيب لحاجيات هذه الفئة ويضمن لها مستوى من الحياة الكريمة.

وفي سياق العناية بالموروث المعماري ورد الاعتبار للقصور والقصبات، توقفت عند البرنامج المسطر لإنجاز أشغال ترميم مجموعة من المدن العتيقة والقصور، وإعداد تصاميم التهيئة ورد الاعتبار لهذه المدن ، مبرزة على أن ثمانية مدن من أصل ثلاثين مدينة تم تأهيلها، كما أشارت إلى التعاقد الذي تم توقيعه مع وزارة الداخلية من أجل الحفاظ على خصوصية كل مدينة، والمحافظة على الخصوصيات الثقافية والمعمارية، كما تم تأهيل 16 قصر في إطار البرنامج الوطني التثمين المستدام لهذه القصور والقصبات، وإعادة الحياة لها من خلال إعادة إعمارها والمساهمة في تمويل وتتبع المشاريع المدرة للدخل، مشددة على أن هدف التدخل في القصور والقصبات لا يقف عن إعادة تأهيلها بل يتعداه إلى إدماجها في التنمية المحلية.

وأشارت إلى بلورة سياسة عقارية تحت إشراف المحافظة العقارية، والعمل على انجاح الأوراش الكبرى من خلال توفير وعاء عقاري يتناسب مع هذه البرامج وبأثمنة مناسب.

وأكدت السيدة الوزيرة على أن برنامج تهيئة مدينة طنجة في طور الانتهاء من دراسته، وأن الوزارة غير مسؤولة عن تأخر صدور تصميم التهيئة، وأفادت أن الأولوية تتمثل في تغطية مجموع التراب الوطني بوثائق التعمير، في إطار تشاوري مع مختلف المكونات، وفق المساطر المنصوص عليها قانونيا، مضيفة أن الوزارة واعية بإشكالية تأخر إصدارها والمصادقة عليها، وستعمل

على تسريع وثيرة المصادقة على كل تصاميم التهيئة الخاصة بالمدن الكبرى ومعالجة هذا الاختلال.

وفيما يتعلق بالحكامة الجيدة، أكدت أن الوزارة تعمل على استرجاع ثقة المواطن والفاعل الاقتصادي من خلال تطوير الحكامة وتحديث الإدارة وتقوية نجاعة التدبير العمومي وتقليص الفوارق المجالية، ومن خلال عزمها على محاربة كل مظاهر الفساد والاختلالات، وزجر كل المخالفات التي تعيق تطور هذا القطاع الحيوي، مما يفرض على موظفي القطاع التحلي بالشفافية والنزاهة والمثالية.

وفي الختام تم الاتفاق مع السيدة الوزيرة على إرسال أجوبة كتابية تفصيلية لتنوير السيدات والسادة المستشارين.

العرض التقديمي للسيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

المملكة المغربية

وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

عرض السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

- مجلس المستشارين-

مشروع الميزانية الفرعية للوزارة
برسم السنة المالية 2021

02 دجنبر 2020

محاور العرض

تقديم عام

1. المرجعيات
2. التزامات الوزارة ضمن البرنامج الحكومي 2017-2021
3. التحديات الكبرى المنتظرة خلال سنة 2021 المتعلقة بتنفيذ الالتزامات المتعهد بها في البرنامج الحكومي

I. إعداد التراب الوطني والتعمير

II. الإسكان وسياسة المدينة

III. تعزيز الإطار القانوني والارتقاء بالإطار المؤسساتي والتعاون وتطوير الحكامة

1 المرجعيات

1. المرجعيـات

- التوجيهات الملكية السامية
- الدستور
- البرنامج الحكومي 2017- 2021
- الاتفاقيات والمو اثيق الدولية

1- المرجعيـات/ تنزيل مضامين الخطاب الملكي السامي

إن الوزارة من خلال إنجازاتها وبرامجها المستقبلية منشغلة بتنزيل مضامين الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الحالية،

وخاصة في الجزء المتعلق باختصاصات وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

2. التزامات الوزارة ضمن البرنامج الحكومي 2017-2021

1. تبني نموذج متجدد لسياسة إعداد التراب
2. اعتماد مقاربة متجددة للسياسات الحضرية الوطنية
3. إرساء استراتيجية وطنية شمولية ومندمجة في مجال السكن
4. مواصلة تنزيل سياسة المدينة من أجل ضمان نمو متوازن ومندمج ومستدام للفضاءات الحضرية
5. دعم حصول الطبقات الفقيرة والمتوسطة على سكن لائق وتيسير الولوج للسكن
6. تعزيز الإطار القانوني والارتقاء بالإطار المؤسساتي والتعاون وتطوير الحكامة

3. التحديات الكبرى المنتظرة خلال سنة 2021 المتعلقة بتنفيذ الالتزامات المتعهد بها في البرنامج الحكومي

صعوبات منتظرة

- مقارنة مع قانون المالية برسم 2020 عرفت الميزانية انخفاضا كبيرا :
- الوفاء بالتزامات الوزارة التي تعهدت بها في البرنامج الحكومي، سوف تتأثر سلبا بالموازاة مع نقص الميزانية، خاصة البرامج الاستثمارية (برامج التخطيط الحضري وإنجاز وثائق التعمير، برنامج مدن بدون صفيح، برنامج تأهيل المباني الآيلة للسقوط، برامج سياسة المدينة، برنامج التثمين المستدام للقصوروالقصبات بالمغرب).

I إعداد التراب الوطني والتعمير

1. توجهات السياسة العامة لإعداد التراب
2. التدبير المستدام للمجالات وتعزيز المنظومة الحضرية
3. وضع آليات اليقظة الترابية لدعم المرصد الوطني للديناميات المجالية
4. المراكز القروية الصاعدة
5. تأطير التعمير بالعالم القروي
6. مؤشرات حول حركية العمران
7. وثائق التعمير
8. إعداد مرجعيات تقنية جديدة ومراجعة منظومة التخطيط الترابي
9. إعداد خرائط القابلية للتعمير
10. إعداد تصاميم التهيئة ورد الاعتبار للمدن العتيقة والمواثيق المعمارية والمشهدية للمدن العتيقة
11. تشجيع الاستثمار عن طريق تسريع دراسة ملفات الترخيص: ضابط البناء العام
12. إعادة دراسة المشاريع الكبرى العالقة
13. اعتماد الخدمات الإلكترونية

إعداد التراب الوطني والتعمير

1. توجهات السياسة العامة لإعداد التراب
2. التدبير المستدام للمجالات وتعزيز المنظومة الحضرية
3. وضع آليات اليقظة الترابية لدعم المرصد الوطني للديناميات المجالية

إعداد التراب الوطني والتعمير: توجهات السياسة العامة لإعداد التراب

الاستشراف والتدبير المستدام للمجالات الترابية

- وثيقة استشرافية تندرج في اطار البرنامج الحكومي 2017-2021
- إطار مرجعي لانسجام والتقائية السياسات القطاعية، وتأطير ومواكبة نمو المجالات بمختلف خصوصياتها وتُسهم في تقليص التفاوتات المجالية
- رؤية متجددة للتنمية المجالية تُدعم قدرة المجالات على التأقلم في مواجهة الأزمات

حصيلة 2020

إنجاز التشخيص الاستراتيجي ومشروع التوجهات الأولية لإعداد التراب في إطار مشاورات واسعة مع جميع الفرقاء:

- لقاءات عمل واجتماعات ثنائية مع مجموعة من الفاعلين والخبراء.
- ورشات عمل مع القطاعات الحكومية

توقعات 2021

- تنظيم حوار وطني يتضمن سلسلة من الندوات المجالية
- بلورة رؤية استشرافية 2050 وتوجهات السياسة العامة لإعداد التراب في إطار من البناء المشترك.
- عرض التوجهات أمام أنظار اللجنة البين الوزارية لإعداد التراب
- الاستشارة على مستوى المجلس الأعلى لإعداد التراب.
- اعتماد التوجهات على مستوى المجلس الحكومي والوزاري.

إعداد التراب الوطني والتعمير: التدبير المستدام للمجالات وتعزيز المنظومة الحضرية

حصيلة 2020

- الانتهاء من إنجاز التصميم الوطني للمنظومة الحضرية والذي يمثل التزاما ضمن البرنامج الحكومي 2017-2021
- الانتهاء من إنجاز الاستراتيجية الوطنية لتعزيز جاذبية المدن الصغرى باعتبارها أحد التحديات الأساسية لإعداد التراب الوطني. نظرا لأهميتها في المشهد الحضري الوطني

توقعات 2021

- إعداد الاستراتيجية الوطنية للمدن الوسيطة التي ستمكن من جعل هذه المدن آلية للتنمية الجهوية ومحركات للنمو الاقتصادي والتنافسية والجاذبية وكذا عامل تأقلم في الشبكة الحضرية.

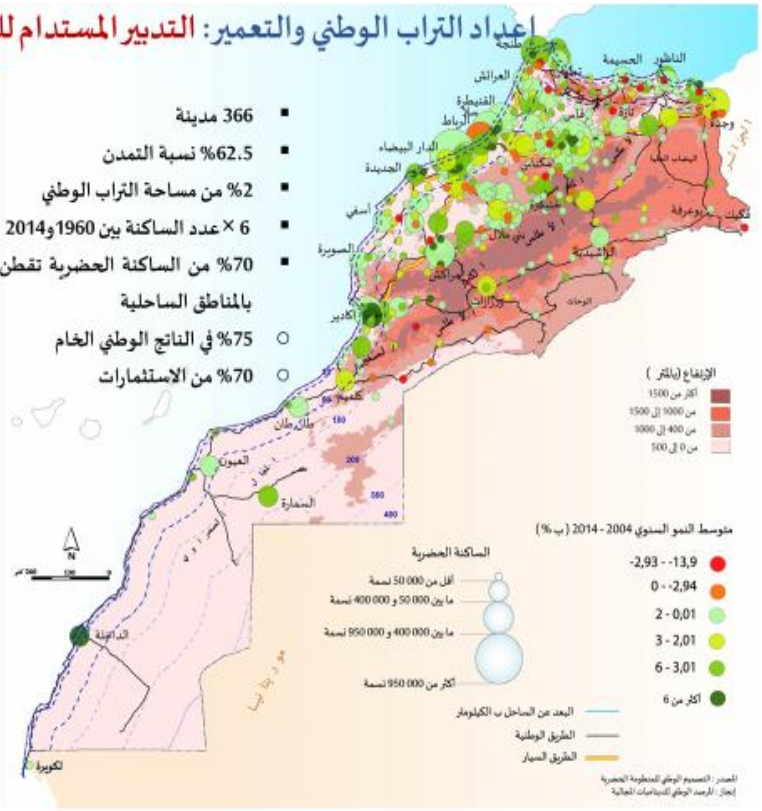

إعداد التراب الوطني والتعمير: التدبير المستدام للمجالات وتعزيز المنظومة الحضرية

3 أولويات

الجبل | الواحات | الساحل

- الواحات: 15% من التراب الوطني و5,5 % من الساكنة
- الجبال: حوالي 25% من التراب الوطني و26 % من الساكنة
- المجال البحري 70 % من الساكنة الحضرية بالمغرب

الرهانات الكبرى للمجالات الهشة

- المحافظة على دور الجبال كخزانات للماء،
- محاربة جميع أشكال الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية،
- تحسين الولوج الى الخدمات والبنيات التحتية الاساسية.

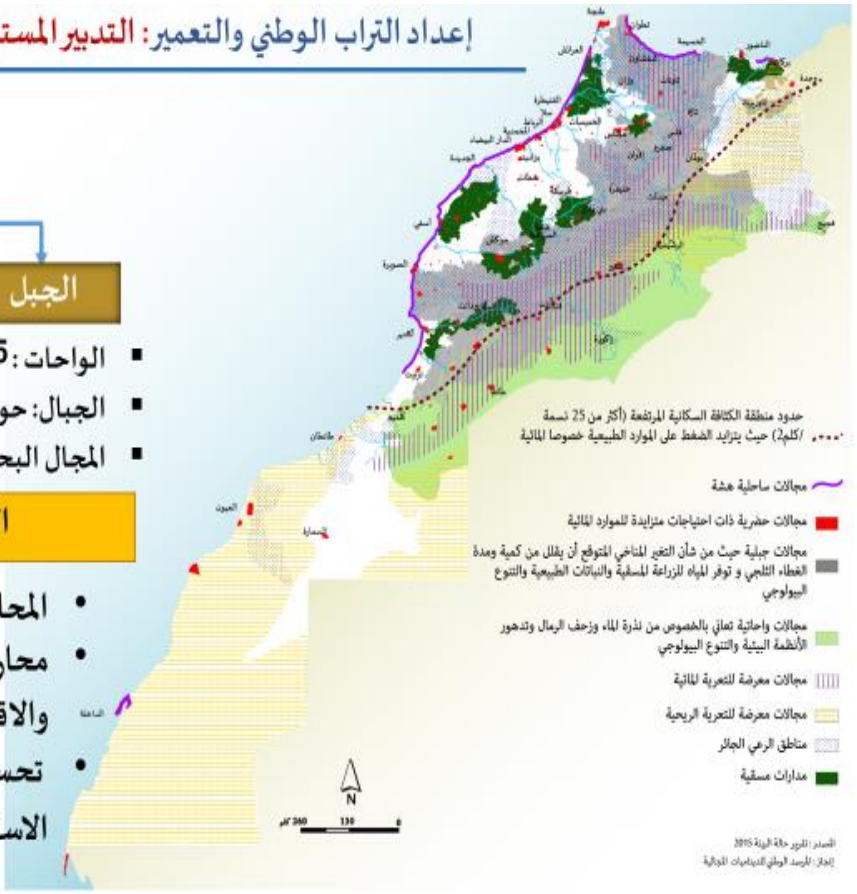

إعداد التراب الوطني والتعمير: التدبير المستدام للمجالات وتعزيز المنظومة الحضرية

حصيلة 2020

برامج واستراتيجيات استشرافية لاعداد وتنمية المجالات الحساسة

بعد انجاز الاستراتيجية تهيئة وتنمية الأطلس المتوسط 2002-2007،

ومن أجل تغطية مجمل المناطق الجبلية بوثائق استشرافية، تم الانتهاء من اعداد و انجاز برامج التنمية المجالية المستدامة المتعلقة بكل من الأطلسين الصغير والكبير، فيما تم الشروع في الدراسة المتعلقة بالريف.

التوجهات الكبرى المنبثقة عن الدراسات

- المحافظة على دور الجبال كخزانات للماء،
- المحافظة على الموارد والتضامن المجالي بالجبال،
- تعزيز التعاون والتضامن من خلال آليات التواصل بين الجماعات المحلية و تعزيز الشراكة والتعاقد
- إنشاء إطار مؤسساتي يضمن التعاون البيجماعي.

كما تم الشروع في انجاز الاستراتيجية الوطنية للتدبير المندمج للساحل المغربي

توقعات 2021

- الانتهاء من إنجاز برنامج التنمية المجالية المستدامة بالريف
- المساهمة في تفعيل المشاريع الترابية بالمناطق الجبلية (الأطلس الكبير والصغير)

إعداد التراب الوطني والتعمير: وضع آليات اليقظة الترابية لدعم المرصد الوطني للديناميات المجالية

حصيلة 2020

دعم المرصد الوطني للديناميات المجالية

- إنجاز النسخة الثالثة من وثيقة «نوافذ على المجال المغربي»
- وضع أربع مراصد جهوية للديناميات المجالية
- تحيين وتطوير النظام المعلوماتي لتدبير وثائق مديرية إعداد التراب الوطني
- تنظيم ندوة وطنية حول اليقظة المجالية

توقعات 2021

- **تعميم المراصد الجهوية للديناميات المجالية**
- إصدار منشور تركيبي لرسملة إنجازات المرصد الوطني للديناميات المجالية
- وضع نظام جغرافي-لاتخاذ القرار (Geo-décisionnel) متكامل لرصد الديناميات المجالية
- تفعيل برنامج التعاون الثاني بين المغرب ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2019 - 2022): إنتاج مؤشرات مجالية لقياس وتتبع الديناميات المجالية.

تنفيذ الأجندة القروية من أجل دعم التماسك والانصاف المجالي

1. المراكز القروية الصاعدة
2. الآثار الاجتماعية والاقتصادية لبرنامج المراكز الصاعدة
3. تأطير التعمير بالعالم القروي

إعداد التراب الوطني والتعمير : الأجندة القروية- المراكز القروية الصاعدة

حصيلة 2020

تفعيل البرنامج الوطني للمراكز الصاعدة

- الشطر الأول: 325 مركز
  - 5,7 مليون نسمة
  - 42 % من الساكنة القروية
- الشطر الثاني: 217 مركز
  - 2,4 مليون نسمة
  - 18 %من الساكنة القروية

8,1 مليون نسمة، أي 60 % من الساكنة القروية

الإطار العملياتي

المخطط الاستعجالي:

- 100 مركز قروي صاعد يعانون من مظاهر الهشاشة تم إدراجهم ضمن مخطط استعجالي،
  - 74,5% توجد بمناطق جبلية

البرنامج الأولوي

- 77 مركز صاعد ذات أولوية وتوزيع متوازن عبر المجال الوطني، مركز واحد بكل إقليم من أقاليم المملكة

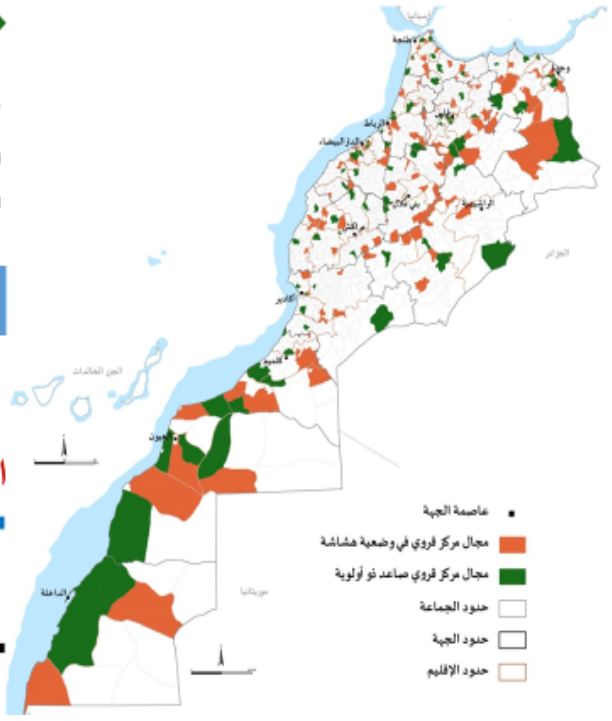

إعداد التراب الوطني والتعمير : الأجندة القروية- المراكز القروية الصاعدة

برنامج العمل 2021

- إطلاق الدراسات التقنية لبلورة وصياغة المشاريع الترابية الخاصة بالمراكز القروية الصاعدة؛
- وضع نظام لحكامة البرامج و إنشاء لجنة وزارية لهذا الغرض؛
- تقديم المساعدة التقنية من أجل بلورة المشاريع الخاصة بالمراكز المحددة؛
- التعاقد حول البرنامج الأولوي والمخطط الاستعجالي، والشروع في إنجاز المشاريع الترابية.

إعداد التراب الوطني والتعمير : الأجندة القروية- المراكز القروية الصاعدة

الآثار الاجتماعية والاقتصادية لبرنامج المراكز الصاعدة

برنامج العمل 2021-2025

اجتماعية

- تحسين الظروف المعيشية ل 15% من سكان القرى بالمغرب.
- -دعم صمود المجالات القروية المعرضة لمخاطر كبيرة، بالنظر إلى أن معدل الفقر متعدد الأبعاد الذي يصل إلى 22.3% مقارنة مع معدل الفقر بالوسط القروي على المستوى الوطني البالغ 17.7%.
- تحسين ولوجية سكان هذه المراكز إلى الخدمات الاجتماعية والصحية التي يبلغ عجزها 47% و42% على التوالي.

اقتصادية

- النهوض باقتصاد هذه المراكز (خفض معدل البطالة الذي يمثل 11.7% ، زيادة العمل المأجور) من خلال تشجيع عرض العمل وتنويع الأنشطة الاقتصادية (التجارة ، الحرف ، الصناعة الزراعية ، إلخ. إلخ.).

إطار العيش

- تقليص العجز السكني المقدر بـ34% مما ينتج عنه ظروف سكنية غير مواتية وكثافة إشغال عالية جداً.
- تحسين البيئة المعيشية للأسر التي يقدر عجزها بـ55% مع عدم توفر المعدات السكنية (أجهزة كمبيوتر، اتصال، إلخ) وجعل هذه المراكز أكثر جاذبية.

إعداد التراب الوطني والتعمير : الأجندة القروية- البناء في الوسط القروي

حصيلة 2020

98٪ من المساحة الإجمالية للتراب الوطني و40٪ من مجموع الساكنة

85 ٪ من الجماعات الترابية 1282 جماعة ذات طابع قروي من أصل 1503

80% من الساكنة تعمل في نشاطات فلاحية%

الأرقام الدالة لسنة 2019

86% (1100 جماعة) من الجماعات ذات الصبغة القروية مغطاة بوثائق التعمير

من مجموع الملفات المدروسة من طرف الوكالات الحضرية على الصعيد الوطني يشكل الوسط القروي نسبة 33% منها:

- 73% من الآراء الموافقة
- 67 % أقل من 1000م2
- 79% أقل من 5000م2
- 82 % سكن فردي

27 % لم تحض بالموافقة لأسباب الرفض التالية:

- 26 % عدم احترام المقتضيات التعميرية
- 23 % الوثائق المكونة للملف - وثائق إثبات الملكية
- 18 % التقسيمات العشوائية والولوجية

إعداد التراب الوطني والتعمير: الأجندة القروية- تأطير التعمير بالعالم القروي

برنامج العمل برسم سنة 2021

- مواصلة الجهود لتعميم تغطية الجماعات الترابية ذات الصبغة القروية بوثائق التعمير؛
- مراجعة المرسوم لتغييروتتميم ونسخ بعض المواد (34 ، 35 ، 36 و 37)، والتي تتعلق بشروط البناء في الوسط القروي، وتحديدا في المجالات القروية غير المشمولة بوثائق التعمير:

ثلاث إجراءات مقترحة لتبسيط مسطرة البناء في الوسط القروي

تبسيط المساطر

- لجنة دراسة موحدة
- تبسيط وحصر عدد الوثائق

قواعد البناء

- الرفع من المساحة المبنية
- زيادة العلو من R+1 إلى R+2
- تفعيل بشكل تلقائي الاستثناءات

الحد الأدنى للتجزئ

- إعادة النظر في شرط الهكتار حسب خصوصيات ونوعية المناطق القروية

منظومة التخطيط الترابي وتطوير نماذج حضرية ملائمة

1. مؤشرات حول حركية العمران
2. وثائق التعمير
3. إعداد مرجعيات تقنية جديدة ومراجعة منظومة التخطيط الترابي
4. إعداد خرائط القابلية للتعمير
5. إعداد تصاميم التهيئة ورد الاعتبار للمدن العتيقة والمواثيق المعمارية والمشهدية للمدن العتيقة

إعداد التراب الوطني والتعمير : مؤشرات حول حركية العمران

مؤشرات

أهم المؤشرات المتعلقة بالتخطيط والتدبير الحضريين

	المؤشر	ما بين مارس ويوليوز 2020	ما بين مارس ويوليوز 2019	النسبة % 2019-2020
التخطيط الحضري	مخططات توجيه التهيئة العمرانية	1	1	0
	تصاميم التهيئة	19	32	-40.6%
	تصاميم تنمية التكتلات القروية	4	13	-69.2%
التدبير الحضري	مذكرة المعلومات التعميرية	1287	3192	-59.7%
	طلبات الحساب	3417	13161	-74%
	الملفات المعالجة	15780	30962	-49.03%

مصدر: قاعدة البيانات المتبادلة مع الوكالات الحضرية

إعداد التراب الوطني والتعمير : وثائق التعمير

حصيلة 2020

المصادقة على 600 وثيقة تعميرية

تجاوز البرنامج الحكومي

606 وثيقة تعميرية مصادق عليها

بين 2016 و2020

متوسط **120** وثيقة سنويا

- **103** إلى حدود أكتوبر 2020 و109 وثيقة سنة 2019 و165 وثيقة سنة 2018 و121 وثيقة سنة 2017، 108 وثيقة سنة 2016؛
- المصادقة على مخطط توجيه التهيئة العمرانية لبني ملال الكبير؛
- **1100** جماعة ترابية ذات الصبغة القروية من أصل 1503 جماعة ؛
- فتح أزيد من **مائة ألف هكتار** للتعمير.

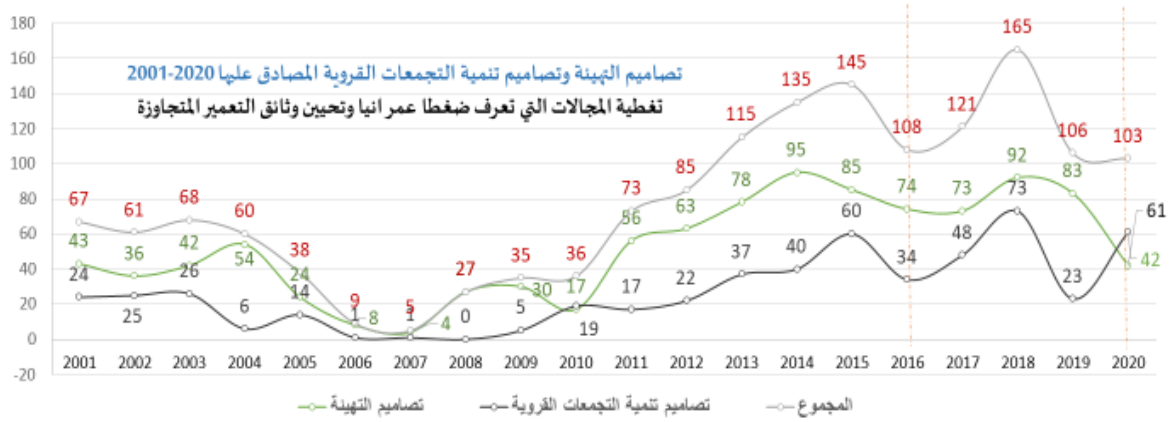

إعداد التراب الوطني والتعمير : وثائق التعمير

برنامج العمل برسم سنة 2021

المصادقة على 100 وثيقة تعميرية

مواصلة الجهود الرامية إلى إعداد جيل جديد من وثائق التعمير مرتكز على مبادئ التعمير المستدام ويتوخى تطوير مستوطنات بشرية مندمجة وتنافسية ومنتجة وإدماجية ومستدامة وتعميم تغطية التراب الوطني بوثائق التعمير وتحيينها بالتركيز على المدن الكبرى والمتروبولية والمناطق المعرضة للضغط العمراني المرتفع.

ضوابط تهيئة جديدة

- إرساء ضوابط تهيئة ببنية متجددة، موحدة ومتقاسمة؛
- تأخذ بعين الاعتبار وضعية وطبيعة مختلف المجالات الترابية؛
- تساهم في تحسين الجاذبية الاقتصادية للمجالات؛
- تشجع التجديد في الإنتاج المعماري والعمراني والمشهدي؛
- تتبنى قواعد التحفيز والمرونة والملاءمة.

أهداف 2021

- المصادقة على **50** تصميما للتجمعات القروية و **50** تصميما التهيئة ؛
- تغطية **1200** جماعة ترابية من أصل 1503 جماعة ؛
- إعطاء الانطلاقة لإعداد **100** وثيقة تعميرية جديدة؛

إعداد التراب الوطني والتعمير : إعداد مرجعيات تقنية جديدة ومراجعة منظومة التخطيط التراب

برنامج العمل برسم سنة 2021

1 إصلاح منظومة التخطيط الترابي

- مشروع قانون متعلق بوثائق التعمير
- مشروع قانون متعلق بفتح المناطق الجديدة للتعمير

2 تمويل التعمير

- قواعد وكيفيات تمويل التعمير
- صندوق تمويل التعمير

إعداد التراب الوطني والتعمير إعداد خرائط القابلية للتعمير

حصيلة 2020

إعداد 30 خريطة للقابلية للتعمير

تقوية قدرات المجالات على مواجهة آثار المخاطر الطبيعية والتغيرات المناخية
حماية الساكنة والممتلكات من مخاطر الكوارث الطبيعية وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات

تكلفة إجمالية تفوق 158 مليون درهم لإعداد31 خريطة للقابلية للتعمير يساهم في تمويلها المجالس الجهوية المعنية (20%) وصندوق الحد من آثار المخاطر الطبيعية (50%) .

24 خريطة القابلية للتعمير في طور الإنجاز:

- تتبع إنجاز 15 دراسة متعلقة بإعداد خرائط القابلية للتعمير مرحلتها الأولى؛
- تتبع إنجاز 09 دراسات متعلقة بإعداد خرائط القابلية للتعمير في مرحلتها الثانية؛
- الإعلان عن طلبات العروض للدراسات المتعلقة بإعداد 07 خرائط القابلية للتعمير.

إعداد التراب الوطني والتعمير : إعداد خرائط القابلية للتعمير

برنامج العمل برسم سنة 2021

إعداد 30 خريطة للقابلية للتعمير

- تتبع إنجاز الدراسات المتعلقة بإعداد 31 خريطة القابلية للتعمير
- تنظيم دورات تكوينية في مجال التعمير وتدبير المخاطر الطبيعية وتأثيرات التغيرات المناخية لفائدة أطر الوكالات الحضرية.

إعداد التراب الوطني والتعمير :

إعداد تصاميم التهيئة ورد الاعتبار للمدن العتيقة والمواثيق المعمارية والمشهدية للمدن العتيقة

حصيلة 2020

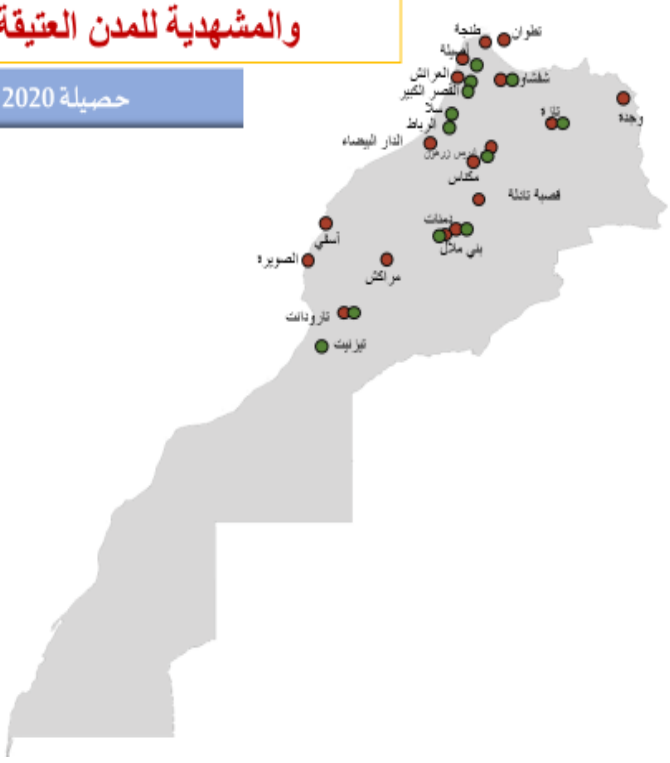

- مواثيق منجزة
- تصاميم مصادق عليها

12 مدينة عتيقة مغطاة من أصل 32 بتصاميم التهيئة ورد الاعتبار مصادق عليها
أصيلة و بني ملال و دمنات وتازة والعرائش والقصر الكبير وشفشاون ومكناس والرباط وتزنيت وسلا وتارودانت
نسبة التغطية 37 %

17 ميثاق منجز
تطوان، طنجة، أصيلة، العرائش، شفشاون، وجدة، تازة، الدار البيضاء، مولاي ادريس زرهون، مكناس، قصبة تادلة، دمنات، بني ملال، مراكش، أسفي، الصويرة، تارودانت

- من أصل 32 مدينة : نسبة التغطية 53 %

إعداد التراب الوطني والتعمير :

إعداد تصاميم التهيئة ورد الاعتبار للمدن العتيقة والمواثيق المعمارية والمشهدية للمدن العتيقة

برنامج العمل برسم سنة 2021

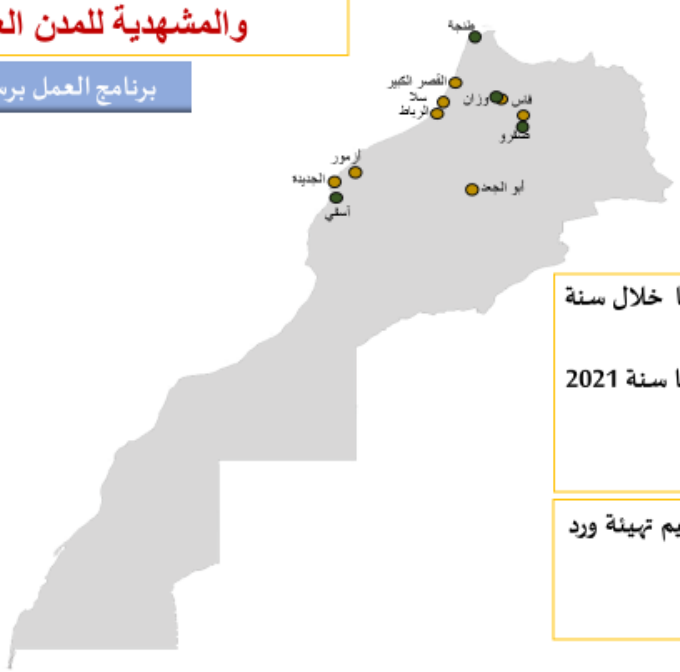

- مواثيق في طور الإنجاز
- تصاميم ستتم المصادقة عليها خلال سنة 2021

- 05 مواثيق من 08 سيتم الانتهاء من إعدادها خلال سنة 2021
- عدد المواثيق التي سيتم الانتهاء من إنجازها سنة 2021 سيصل إلى 22 ميثاقا
- نهاية 2021 ستصل نسبة التغطية إلى 70 %

- استكمال مسطرة المصادقة على 04 تصاميم تهيئة ورد الاعتبار أزمورو الجديدة و فاس والصويرة
- نسبة التغطية نهاية 2021 ستصل إلى 50%

تشجيع الاستثمار عن طريق تسريع دراسة ملفات الترخيص

1. تشجيع الاستثمار عن طريق تسريع دراسة ملفات الترخيص: ضابط البناء العام
2. دراسة ملفات الترخيص
3. إعادة دراسة المشاريع الكبرى العالقة
4. اعتماد الخدمات الإلكترونية لتسريع دراسة الملفات
5. تشجيع الاستثمار عن طريق العرض الترابي

إعداد التراب الوطني والتعمير : تشجيع الاستثمار عن طريق تسريع دراسة ملفات الترخيص

حصيلة 2020

مرسوم ضابط البناء العام والقرار المشترك للوثائق المكونة لملفات طلب رخص التعمير

تبسيط المساطر

- رخص جديدة
  الهدم و التسوية والإصلاح
- مساطر موحدة بأبعاد متغيرة
- تقليص عدد الأعضاء الدائمين
- الاستعانة بالمهنيين
- تعديل المشاريع الصغرى
- توحيد الوثائق
- التدبير اللامادي

- تحسين مناخ الأعمال
- تبسيط المساطر ومهنية القطاع
- التحكم في الآجال وإرساء قواعد الحكامة الجيدة

إعداد التراب الوطني والتعمير : تشجيع الاستثمار عن طريق تسريع دراسة ملفات الترخيص

حصيلة 2020

تدبير أنشطة الوكالات الحضرية

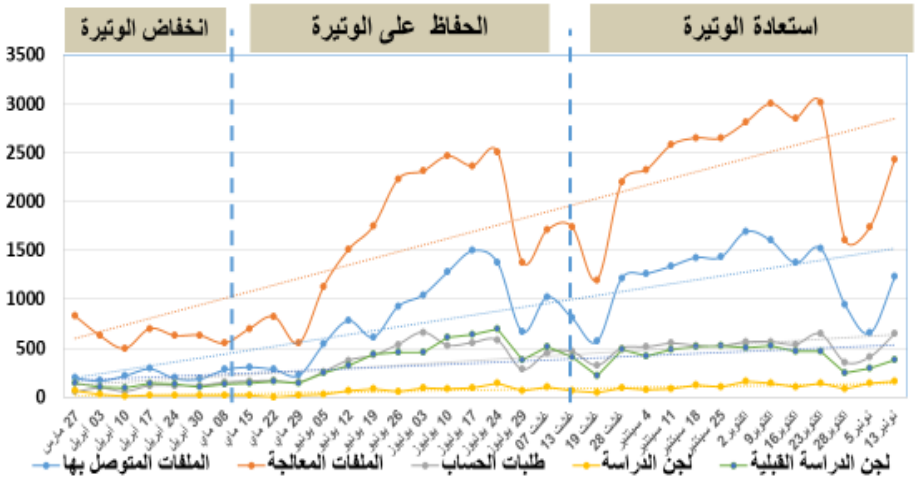

بعض المؤشرات

23 مارس- 13 نونبر

المؤشرات

97%

33%

الملفات المتوصل بها	الملفات المعالجة	لجن الدراسة القبلية	لجن الدراسة
29041	58681	2597	11976

إعداد التراب الوطني والتعمير : تشجيع الاستثمار عن طريق تسريع دراسة ملفات الترخيص

حصيلة 2020

إعادة دراسة المشاريع الكبرى

مؤشرات

- 30% من المشاريع الكبرى عالقة (6453 ملف)
- وبرمجة إعادة دراسة 4841 ملف، ما يعادل 74% من المشاريع الكبرى العالقة
- 2833 (58,5%) من المشاريع تمت إعادة دراستها منها 1457 (51%) مشروع حضي بالرأي الموافق

439 لجنة إعادة الدراسة

11178,20 مليون درهم

48775 شغل مباشر

69025 شغل غير مباشر

الدورية عدد 209 بتاريخ 12 ماي 2020

إعادة دراسة المشاريع الكبرى العالقة

- تعميم الدراسة القبلية
- إعادة دراسة المشاريع الكبرى العالقة ذات الاستثمار المنتج
- إعادة دراسة المشاريع الكبرى العالقة ذات الاستثمار المنتج
- تحت إشراف مديري الوكالات الحضرية بتنسيق مع السلطات المحلية والجماعات
- في إطار المشاورات مع المهنيين

16 نونبر

12 ماي

إعداد التراب الوطني والتعمير : تسريع دراسة ملفات الترخيص عن طريق التدبير اللامادي

حصيلة 2020

اعتماد الخدمات الإلكترونية

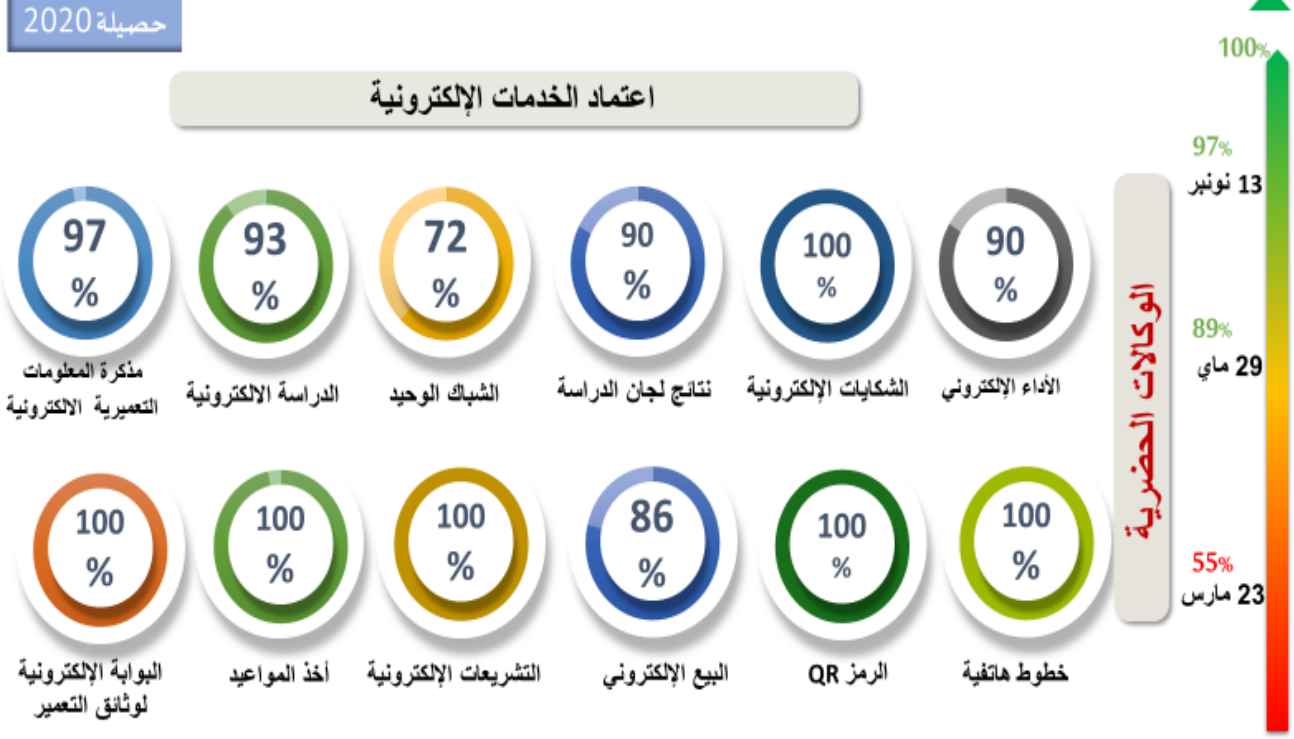

إعداد التراب الوطني والتعمير : تسريع دراسة ملفات الترخيص عن طريق التدبير اللامادي

برنامج العمل برسم سنة 2021

1 البوابة الوطنية لوثائق التعمير

- منصة وطنية رقمية موحدة تفاعلية وخرائطية
- النشر الالكتروني لوثائق التعمير المصادق عليها
- معلومات تعميرية منشورة إلكترونيا

2 التعمير الإلكتروني

- التدبير اللامادي لمسار إعداد وثائق التعمير (المشاورات القانونية) والخدمات الالكترونية

3 الوكالات الحضرية الرقمية 2.0

- التدبير اللامادي لمهن الوكالات الحضرية و القرارات والإنجازات وكذا اليقظة المجالية من أجل الارتقاء بأدوارها

الوكالات الحضرية الرقمية

- تدبير لامادي لمهن الوكالات الحضرية والقرارات والإنجازات وكذا اليقظة المجالية من أجل الارتقاء بأدوارها.
- وضع أرضية تقنية للرصد وتبادل الخبرات بين جميع الفاعلين على الصعيد الترابي من أجل تحسين وتطوير المعلومات المتعلقة بالظواهر الحضرية.
- تقديم خدمات مبتكرة وفعالة قادرة على تلبية احتياجات وتوقعات المواطنين والمستخدمين.

إعداد التراب الوطني والتعمير : تشجيع الاستثمار عن طريق العرض الترابي

حصيلة 2020

بوابة رقمية لتشجيع العرض الترابي

إطلاق "بوابة جغرافية مخصصة للمستثمر" للاطلاع عن بعد على العرض الترابي وترجمة المقتضيات التعميرية إلى فرص استثمارية حقيقية

ثلاث جهات نموذجية

- سوس ماسة
- الرباط -سلا -القنيطرة،
- الداخلة -واد الذهب

برنامج العمل برسم سنة 2021

تعميم الإجراء على باقي الجهات

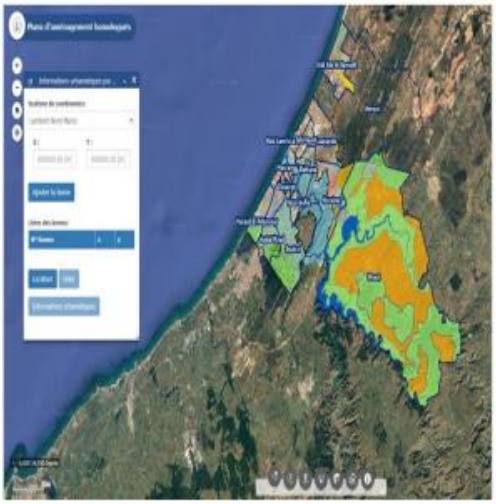

المؤشرات

- مؤشرات مجالية
- مؤشرات اقتصادية
- الترابط والاتصال
- المرافق والمشاريع المهيكلة
- فرص الاستثمار العمومي
- مناطق التعمير الجديدة، مناطق الاحتياط العقاري ومناطق المشاريع المندمجة
- مناطق جذب الوظائف الجديدة
- عرض صناعي، لوجستيكي ،سياحي...

II الإسكان وسياسة المدينة

1. المؤشرات الدالة
2. مكافحة السكن غير اللائق : التدخل في السكن الصفيحي
3. مكافحة السكن غير اللائق : التدخل في الدور الآيلة للسقوط
4. الأنشطة الاستراتيجية للقطاع العقاري
5. تعزيز مهنية القطاع والنهوض بالجودة والسلامة والاستدامة
6. سياسة المدينة
7. برنامج التثمين المستدام للقصوروالقصبات بالمغرب
8. الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط
9. مجموعة العمران: دعم حصول الطبقات الفقيرة والمتوسطة على سكن لائق وتيسير الولوج للسكن

إرساء استراتيجية وطنية شمولية ومندمجة في مجال السكن: المؤشرات الدالة

تطورقطاع العقار
النصف الاول من 2019 –النصف الاول من 2020

المؤشر	الوحدة	النصف الاول من 2019	النصف الاول من 2020	النسبة
مبيعات الإسمنت	مليون طن	6,74	5,54	-17,78%
ضمان السكن فوكاريم	مليار درهم	1,47	0,49	-66,77%
	عدد القروض	5.389	2.944	-45,37%
ضمان السكن فوكالوج	مليار درهم	0,90	0,66	-26,28%
	عدد القروض	2.907	2.268	-21,98%
الوحدات السكنية التي انطلقت بها الاشغال	عدد الوحدات (بقع أرضية + مساكن مبنية)	84.385	47.291	-43,96%
الوحدات السكنية المنتجة		61.645	50.944	-17,36%
جاري القروض العقارية	مليار درهم	273,395	277,661	+1,56%

إرساء استراتيجية وطنية شمولية ومندمجة في مجال السكن: المؤشرات الدالة

تطور قطاع العقار
أكتوبر 2019 – أكتوبر 2020

المؤشر	الوحدة	أكتوبر 2019	أكتوبر 2020	النسبة %
مبيعات الإسمنت	مليون طن	1,249	1,355	- 7,78%
ضمان السكن فوكاريم	عدد القروض	1390	842	+ 65,08%
ضمان السكن فوكالوج	عدد القروض	825	485	+ 70,10%

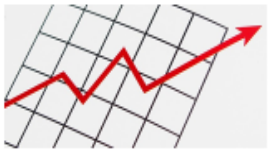

المؤشرات الايجابية راجعة الى تفعيل الاجراءات المتخذة
في اطار القانون المالي المعدل لسنة 2020

إرساء استراتيجية وطنية شمولية ومندمجة في مجال السكن: المؤشرات الدالة

عدد العمليات التي همت إعفاءات وتخفيض واجبات التسجيل منذ شهر غشت 2020

المؤشر	عدد العمليات التي قامت بها الادارة خلال شهر غشت 2020	عدد العمليات التي قامت بها الادارة خلال شهر شتنبر 2020	النسبة % بين غشت وشتنبر 2020	عدد العمليات التي قامت بها الادارة منذ شهر أكتوبر 2020	النسبة % بين شتنبر وأكتوبر 2020	المجموع
تخفيض واجبات التسجيل بنسبة 100 %	1972	2611	% 32	1902	-27%	6485
تخفيض واجبات التسجيل بنسبة 50 %	5845	7366	% 26	5454	-25,9%	18665
المجموع	7817	9977	% 27	7356	-26%	25150

دعم حصول الطبقات الفقيرة والمتوسطة على سكن لائق وتيسير الولوج للسكن

مكافحة السكن غير اللائق : التدخل في السكن الصفيحي

حصيلة 2020

منذ انطلاق البرنامج سنة 2004 إلى حدود متم 2019 :

من أصل 451816 أسرة محصاة، أزيد من 290ألف أسرة تحسنت ظروف عيشها أي بنسبة 64%

- إعلان 59 مدينة بدون صفيح.
- 8388 أسرة مستفيدة في نهاية 2019
- التوقيع على اتفاقيات تهم 2,843أسرة بكلفة إجمالية تصل إلى 314 مليون درهم منها 106,55 مليون درهما كدعم مالي للوزارة

بالنسبة للبرنامج الحكومي 2017-2021:

من أصل 60.000 أسرة تمت معالجة 39.544 أسرة أي بنسبة 66%

رؤية جديدة للتدخل بالسكن الصفيحي ترتكز أساسا على:

- تطوير الاتفاقيات الخاصة ببرنامج مدن بدون صفيح عبر تحسين الأسس التعاقدية وحكامة البرنامج
- تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تكثيف عروض السكن الخاصة بالفئات الهشة

برنامج عمل 2021

- متابعة إنجاز برامج السكن الصفيحي المتعاقد بشأنها
- مواصلة افتحاص الاتفاقيات المرتبطة ببرامج محاربة السكن غير اللائق و المستفيدة من دعم الدولة

دعم حصول الطبقات الفقيرة والمتوسطة على سكن لائق وتيسير الولوج للسكن

مكافحة السكن غير اللائق : التدخل في الدور الآيلة للسقوط

حصيلة 2020 (إلى متم شتنبر2020)

منذ سنة 2002

تم التعاقد بشأن 124.700 أسرة بكلفة إجمالية 6,44 مليار درهما منها 2,47 مليار درهما كدعم مالي للوزارة خلال سنة 2020 :

- صرف 114 مليون درهم لمواصلة الأشغال بمشاريع لفائدة 11.590 أسرة بتكلفة 2,19 مليار درهم تساهم الوزارة فيها ب 467,64 مليون درهم
- التوقيع على 7 اتفاقيات جديدة تهم 3080 بناية، بتكلفة 201,1 مليون درهم، وبمساهمة من الوزارة بلغت 110مليون درهم

بالنسبة للبرنامج الحكومي 2017-2021:

من أصل 37.000 بناية الواجب التعاقد بشأنها أي بنسبة 7400 بناية سنويا ، تم التعاقد بشأن 23.025 بناية.

برنامج عمل 2021

- متابعة إنجاز البرامج تهم التدخل في البنايات المهددة بالانهيار المتعاقد بشأنها
- مواصلة افتحاص الاتفاقيات المستفيدة من دعم الدولة
- التفعيل التدريجي لدور الوكالة الوطنية لتأهيل المباني الآيلة للسقوط والتجديد الحضري

دعم حصول الطبقات الفقيرة والمتوسطة على سكن لائق وتيسير الولوج للسكن

الأنشطة الاستراتيجية للقطاع العقاري

الولوج إلى السكن

حصيلة 2020

- التوقيع على اتفاقيات تهم انجاز 1950 وحدة سكنية "للسكن الاجتماعي بالعالم القروي
- إنجاز 31.661 وحدة من منتوج 250 ألف درهم
- إنجاز 896 وحدة منتوج 140 ألف درهم
- إعداد مقترحات تتعلق بالإجراءات الضريبية برسم قانون المالية المعدل برسم سنة 2020 ولسنة 2021 ومناقشتها مع وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة والفاعلين في القطاع
- إعداد مشروع برنامج سكني يأخذ بعين الاعتبار القدرة الشرائية للمواطن خصوصا ذي الدخل المحدود والمتوسط، وذلك بالتشاور مع الشركاء المعنيين؛
- انتاج مؤشرات القطاع والظرفية العقارية والمعطيات الاقتصادية
- إنجازدراسة تتعلق باقتراح تدابير جديدة من أجل تنشيط القطاع العقاري بالتنسيق مع البنك الدولي والمتدخلين في القطاع؛
- مواصلة إنجازدراسة حول "وضع نظام تأمين أجور الكراء المتعلق بالمساكن
- مواصلة إنجازدراسة حول "التدابير الاستعجالية خلال أزمة ما بعد كوفيد-19 لإعادة إنعاش القطاع العقاري".

دعم حصول الطبقات الفقيرة والمتوسطة على سكن لائق وتيسير الولوج للسكن

الأنشطة الاستراتيجية للقطاع العقاري

الولوج إلى السكن

برنامج عمل 2021

- تفعيل الاجراءات المصادق عليها في قانون المالية 2021.
- تحسين أداء قطاع الكراء و إنعاشه.
- مواصلة العمل من أجل تأهيل القطاع العقاري وتنشيطه وذلك باقتراح تدابير جديدة تساعد على توفير برامج سكن لائق ومتنوع يستجيب لحاجيات مختلف شرائح المجتمع والتشجيع على الاستثمار في هذا القطاع؛
- مواصلة تشجيع أداء التعاونيات السكنية والعمل على إحداث تأطيرقانوني جديد لهذا الإنتاج؛
- مواصلة تحيين مختلف مؤشرات القطاع والظرفية العقارية والمعطيات الاقتصادية؛

دعم حصول الطبقات الفقيرة والمتوسطة على سكن لائق وتيسير الولوج للسكن

الأنشطة الاستراتيجية للقطاع العقاري

مجال العقار

حصيلة 2020

- بلورة مشروع جديد لتعبئة العقار العمومي لمواكبة البرامج السكنية الجديدة للقطاع
- تحيين برمجة استعمال العقار (الشطر الثالث- 2009) الغير مستعمل، لفائدة مجموعة العمران بإشراك وزارتي الداخلية والاقتصاد والمالية
- تسوية الوضعية العقارية ل 566 عملية سكنية (من أصل 985عملية) منذ انطلاق عمليات التسوية واستصدارما مجموعه 216.715 رسما عقاريا

برنامج عمل 2021

- اطلاق مشروع الاستراتيجية الجديدة من اجل تعبئة العقار المخصص للسكن
- تنزيل اتفاقية جديدة تهم تعبئة الشطر الثالث من العقار العمومي وتتبع تنفيذها.
- مواصلة تسوية الوضعية العقارية للبرامج السكنية القديمة حسب المخطط السنوي (16744 رسم عقاري مبرمج للاستخراج برسم سنة 2021).

إرساء استراتيجية وطنية شمولية ومندمجة في مجال السكن:

تعزيز مهنية القطاع والنهوض بالجودة والسلامة والاستدامة

حصيلة 2020

- إعداد دليل حول تدبير مخاطر انتشار وباء كوفيد-19 في أماكن العمل الخاصة بقطاع البناء والعقار لتسهيل تطبيق الإجراءات الوقائية المتضمنة في هذا الدليل. كما تم إعداد نسخة محينة (يوليوز 2020) بالخصوص إلى المهنيين العاملين في أوراش البناء
- تصنيف وترتيب 284 مقاولة منها 106 مقاولة جديدة لغاية (26/11/2020)
- دراسة 130 مواصفة جديدة من طرف لجان التقييس التي ترأسها الوزارة وقد تم اعتماد 89 مواصفة قياسية
- إعداد مصنف التنظيمات التقنية المتعلقة بالبناء
- إعداد برنامج للتخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية في مجال السكن
- إعداد تقرير المرحلة التحضيرية التفصيلية لمشروع "تحسين أداء الطاقة في المباني السكنية في المغرب" المقدم الى صندوق التمويل المناخي NAMA Facility
- إطلاق مشروع "التعاون البيومناخي افريقيا- أوروبا للقرن الواحد والعشرين "ABC 21 حول تطوير البناء البيو مناخي و استعمال المواد البناء المحلية
- إعداد الصيغة التنظيمية والمالية للتحالف المغربي للبناء من أجل المناخ

إرساء استراتيجية وطنية شمولية ومندمجة في مجال السكن:

تعزيز مهنية القطاع والنهوض بالجودة والسلامة والاستدامة

برنامج عمل 2021

- إطلاق وتتبع الدراسة المتعلقة بإعداد ضابطة لتحجيم المباني بالمواد المحلية (التراب، التابوت.....)
- إطلاق دراسة لإعداد ضابطة ودليل خاص بالتهوية في المباني السكنية
- الدراسة المتعلقة بالتجريد اللامادي لعملية ترتيب وتصنيف المقاولات في قطاع البناء
- تعديل قراروزير السكنى وسياسة المدينة رقم 16-620 صادر في 9 مارس 2016 بتحديد عدد أصناف مقاولات البناء والأشغال العمومية التي يشتمل عليها كل قطاع من القطاعات وكذا مستويات الترتيب داخل كل صنف والمبلغ السنوي الأقصى للصفقة التي يمكن أن تقبل مقاولة من صنف معين لتقديم عرض في شأنها
- إطلاق مشروع إدماج النجاعة الطاقية في المباني المقدم لصندوق التمويل المناخي NAMA Facility
- تقييم و اقتراح سياسات وإجراءات فيما يخص تطوير البناء البيو مناخي واستعمال مواد البناء المحلية بناء على النتائج الأولية لمشروع "التعاون البيومناخي افريقيا- أوروبا للقرن الواحد والعشرين" ABC 21 و المشاركة في تتبع الأعمال المنسقة من قبل مختلف الشركاء
- إعداد مشروع " تقوية السكن القروي لمواجهة والتكيف مع التغيرات المناخية في المناطق الجبلية "

حصيلة 2020

مقاربة جديدة لسياسة للمدينة

المجال الحضري 2015-2020

التوقيع على 125 اتفاقية
الكلفة الإجمالية: 31,805 مليار درهم
مساهمة الوزارة: 6,684 مليار درهم

المجال القروي: 2015-2020

التوقيع على 80 اتفاقية
الكلفة الإجمالية: 9,83 مليار درهم
مساهمة الوزارة: 3,52 مليار درهم

- أزيد من 2.33 مليون أسرة (حوالي 9.8 مليون نسمة)؛ 92 مدينة؛
- أزيد من 720 حي ناقص التجهيز؛
- 10 مدن عتيقة؛

- تجهيز أكثر من 326 طريق عمومي؛
- تجهيز 85 مساحة خضراء؛
- تجهيز 99 ساحة عمومية؛
- 125 مرفق عمومي؛
- أزيد من 700 جماعة قروية؛

التمويل المبرمج بالنسبة للتدخل بالأحياء غير القانونية والمدن العتيقة:
2,1 مليار درهم سنويا
(لمدة 3 سنوات)

1-على مستوى المدن:

الالتزامات المالية الاجمالية الجديدة :

	العدد	الكلفة (م د)	مساهمة الوزارة(م د)
الاتفاقيات الموقعة	11	8188.42	1141.08

2-على صعيد الجماعات الترابية ذات الطبيعة القروية:

	العدد	الكلفة (م د)	مساهمة الوزارة (م د)
الاتفاقيات الموقعة مباشرة مع الجماعات	10	644.53	222.75
اتفاقيات التمويل المتعلقة بتفعيل الاتفاقيات الإطار المبرمة مع الجهات	2	1072,56	827,2
المجموع	12	1717,09	1049,95

مواصلة تنزيل سياسة المدينة من أجل ضمان نمو متوازن ومندمج ومستدام للفضاءات الحضرية

سياسة المدينة

برنامج عمل 2021

- مواصلة التعاقد مع الجماعات المعنية بالبرمجة المالية لثلاث السنوات القادمة؛
- مواصلة تنزيل وتفعيل الاتفاقيات التي تم التعاقد بشأنها؛
- فتح نقاش تقيمي حول سياسة المدينة من أجل اسهام أمثل في النموذج التنموي الجديد؛
- إعداد وتنزيل برنامج للتنمية المندمجة للمراكز القروية الصاعدة وفق نتائج الدراسة التي أعدتها الوزارة حول هذه المراكز ؛
- إعداد إطار مؤسساتي متعدد الشركاء من أجل تنزيل البرنامج الوطني للتنمية المندمجة للمراكز القروية الصاعدة؛
- إعداد ووضع برنامج معلوماتي من أجل تتبع وإدارة اتفاقيات سياسة المدينة؛
- تنظيم الدورة الثانية للجنة بين الوزارة الدائمة لسياسة المدينة.

مواصلة تنزيل سياسة المدينة من أجل ضمان نمو متوازن ومندمج ومستدام للفضاءات الحضرية

برنامج التثمين المستدام للقصور والقصبات بالمغرب

حصيلة 2020

- انجاز التشخيص التشاركي المتعلق ببلورة استراتيجية مندمجة للتدخل في القصور والقصبات في أفق سنة 2025. ومن المتوقع الانتهاء من بلورة هذه الاستراتيجية في نهاية هذه السنة؛
- إنهاء أشغال الترميم و رد الاعتبار داخل16 قصرا نموذجيا باستثمار مالي يناهز 136,7مليون درهم حيث تتراوح نسبة تقدم الأشغال بهذه القصورحتى متم شتنبر 2020 ما بين 80 و100 بالمائة ؛
- الإعداد لإعطاء الانطلاقة للتثمين المستدام لسبعة قصور إضافية بإقليم فجيج بشراكة مع المجلس الإقليمي لفجيج بتكلفة مالية قدرها 50 مليون درهم لفائدة 6300 نسمة؛
- تتبع تنفيذ المشاريع المدرة للدخل وكذا تلك المتعلقة بتقوية القدرات (الشطر الأول 5 مليون درهم).كما تتم حاليا دراسة طلبات التمويل والبالغ عددها 52 باستثمار إجمالي قدره 20,16 مليون درهم؛
- إنجاز بوابة الكترونية خاصة بهذا البرنامج و إنجاز فيلم مؤسساتي عنه.

مواصلة تنزيل سياسة المدينة من أجل ضمان نمو متوازن ومندمج ومستدام للفضاءات الحضرية

برنامج التثمين المستدام للقصور والقصبات بالمغرب

برنامج عمل 2021

- الشروع في تنزيل مضامين الاستراتيجية المندمجة للتدخل في القصور والقصبات في أفق سنة 2025 من خلال التوقيع على اتفاقيات الشراكة مع مختلف الفاعلين المعنيين؛
- إتمام أشغال الترميم ورد الاعتبار داخل القصور السبعة النموذجية الإضافية بإقليم فيكيك؛
- مواصلة المساهمة في تمويل المشاريع المدرة للدخل وتلك الهادفة إلى تقوية قدرات لفائدة الفاعلين المحليين و الساكنة المحلية؛
- إنجاز كتاب حول تقنيات البناء والترميم، باستعمال المواد المحلية، بالقصور والقصبات

مواصلة تنزيل سياسة المدينة من أجل ضمان نمو متوازن ومندمج ومستدام للفضاءات الحضرية
الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط

حصيلة 2020

الدراسات الاستراتيجية و إنجاز الخبرات التقنية

- إنهاء الدراسة المتعلقة باستراتيجية تدخل الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط في أفق سنة 2030؛
- إطلاق دراسات متعلقة بتصاميم التجديد الحضري بمواقع نموذجية؛
- إطلاق دراسة نموذجية حول الخبرة التقنية المتعلقة بالمباني الآيلة للسقوط؛
- إعدادقاعدة بيانات حول المواقع الهشة على المستوى الوطني عبر مقاربة تشاركية مع السلطات المحلية.

هيكلة الوكالة

- إنهاء الدراسة حول تصميم وتنفيذ منظومة إدارية ووظيفية للوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط.

تعزيز وسائل التدبير بالوكالة

- برمجة إعداد نظام للصفقات خاص بالوكالة من أجل عرضه على أنظار المجلس الإداري المقبل؛
- الشروع في تنفيذ دليل إجراءات وظائف الدعم للوكالة؛
- إطلاق افتحاص محاسباتي ومالي لتقييم وتقويم نظام الرقابة الداخلية ومراجعة بيانات تنفيذ الميزانية.

الشراكة والتعاون

- توقيع اتفاقية مع وكالة التطوير الرقمي (ADD) تسمح للوكالة بالاستفادة من الدعم التقني والتطبيقات المشترك؛
- مشروع شراكة مع وكالة التنمية الفرنسية (AFD)هدف إلى تكوين ودعم قدرات أطر الوكالة.

مواصلة تنزيل سياسة المدينة من أجل ضمان نمو متوازن ومندمج ومستدام للفضاءات الحضرية
الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط

برنامج عمل 2021

الدراسات الاستراتيجية و إنجاز الخبرات التقنية

- تنزيل نتائج استراتيجية الوكالة في مجال التجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط في أفق سنة 2030 أخذا بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية؛
- وضع دلائل الإجراءات في مجال تأهيل المباني الآيلة للسقوط والتجديد الحضري تتلاءم مع تدخلات الوكالة وتقاسمها مع جميع المتدخلين؛
- إعطاء الأولوية والمساهمة في دراسات الخبرة التقنية المتعلقة بالمباني الآيلة للسقوط في إطار الشراكة مع الفرقاء المحليين ومواكبة رؤساء الجماعات واللجان الإقليمية لمعالجة ظاهرة المباني الآيلة للسقوط على الصعيد الوطني؛
- استكمال الدراسات المتعلقة بتصاميم التجديد الحضري بمواقع نموذجية.

الابتكار

- الشروع في انجاز قاعدة البيانات الخاصة بالمباني الآيلة للسقوط على المستوى الوطني؛
- الشروع في بناء نظام معلوماتي جغرافي متكامل؛
- الشروع في تطوير تطبيق إلكتروني مشترك متكامل لتحين المعلومات الخاصة بالمباني الآيلة للسقوط.

التواصل

- وضع وتفعيل مخطط تواصل مع مختلف المتدخلين بشأن نتائج الدراسة الاستراتيجية للوكالة، من أجل العمل على تنزيلها محليا؛

الشراكة والتعاون

- تعزيز التعاون والشراكة على المستوى الوطني والدولي.

دعم حصول الطبقات الفقيرة والمتوسطة على سكن لائق وتيسير الولوج للسكن :

مجموعة العمران

حصيلة 2020

فتح الاوراش		إنهاء الاوراش	
وحدات التأهيل الحضري لحساب الدولة	76.561	وحدات التأهيل الحضري لحساب الدولة	83.183
وحدات في إطار المنتوج الجديد	14.413	وحدات في إطار المنتوج الجديد	13.500
وحدات في إطار الشراكة مع القطاع الخاص	1.380	وحدات في إطار الشراكة مع القطاع الخاص	1.728
احداث الرسوم العقارية	27.222		
هدم دور الصفيح	3.603		
حجم الاستثمار	3.700 مليون درهم		
دعم الدولة	1.934 مليون درهم		

برنامج العمل لسنة 2021

فتح الاوراش		إنهاء الاوراش	
وحدات التأهيل الحضري لحساب الدولة	41.595	وحدات التأهيل الحضري لحساب الدولة	80.302
وحدات في إطار المنتوج الجديد	16.370	وحدات في إطار المنتوج الجديد	18.056
وحدات في إطار الشراكة مع القطاع الخاص	1.200	وحدات في إطار الشراكة مع القطاع الخاص	2.161
احداث الرسوم العقارية	31.763		
هدم دور الصفيح	4.286		
حجم الاستثمار	4.203 مليون درهم		
دعم الدولة	1.957 مليون درهم		

III تعزيز الإطار القانوني والارتقاء بالإطار المؤسساتي وتطوير الحكامة

1. تعزيز الإطار القانوني
2. الارتقاء بالإطار المؤسساتي
3. تطوير الحكامة وتحديث الإدارة
4. ميزانية قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير
5. ميزانية قطاع الإسكان وسياسة المدينة

تعزيز الإطار القانوني في ميدان التعمير

حصيلة 2020

نصوص قانونية دخلت حيز التنفيذ

02 مرسومين:
- تحديد كيفيات منح رخص الإصلاح والتسوية والهدم ؛
- ضابط البناء العام المحدد لشكل وشروط تسليم الرخص.

نصوص قانونية تم نشرها بالجريدة الرسمية

01 مرسوم :
- يتعلق بتحديد كيفيات مراقبة وزجر المخالفات في ميدان التعمير والبناء.

02 قرارين مشتركين في مجال التعمير:
- قرار مشترك يحدد الوثائق اللازمة لتكوين ملفات طلبات الرخص في ميدان التعمير ؛
- قرار مشترك يتعلق بتفعيل مساطر التدبير اللامادي فيما يخص إيداع ودراسة طلبات الرخ

03 قرارات مشتركة تتعلق بمدارس التكوين التابعة للوزارة :
- تحدد تعريفة الخدمات المقدمة من طرف المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية لفاس والمعهد الوطني للتهيئة والتعمير.

نصوص قانونية في طور الإحالة على مسطرة التوقيع والمصادقة

01 مقرر مشترك :
- يحدد عدد المقاعد المخصصة لكل فئة من فئات المهندسين المعماريين داخل المجلس والمجالس الجهوية لهيئة المهندسين المعماريين الوطنية.

04 مشاريع نصوص قانونية:
- مشروع مرسوم يتعلق بإحداث اللجنة الوزارية لإعداد التراب ؛

تعزيز الإطار القانوني في ميدان التعمير

برنامج العمل برسم سنة 2020

إعداد وإحالة مشاريع نصوص قانونية جديدة على مسطرة المصادقة :

- إحالة صيغة جديدة لمشروع القانون المتعلق بوثائق التعمير على مصالح الأمانة العامة للحكومة ؛
- إعداد بتنسيق وتشاور مع وزارة الداخلية لمشروع قانون يتعلق بفتح مناطق جديدة للتعمير ؛
- إعداد مشروع مرسوم بتغيير المرسوم التطبيقي للقانون 12.90 المتعلق بالتعمير بغرض تبسيط مسطرة البناء بالعالم القروي و إحالته على مسطرة المصادقة ؛
- تتبع النصوص القانونية المعروضة على مسطرة المصادقة.

تعزيز الإطار القانوني في ميدان الإسكان وسياسة المدينة

حصيلة 2020

النصوص القانونية في طور الدراسة بالبرلمان

- مشروع القانون رقم 16.13 المتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة الاعمال الاجتماعية للسكنى وسياسة المدينة

النصوص القانونية في طور الدراسة أو المصادقة لدى الامانة العامة للحكومة

- مشروع القانون رقم 29.18 المتعلق بتنظيم عمليات البناء
- مشروع القانون رقم 36.17 المتعلق بتنظيم مهنة الوكيل العقاري
- مشروع قانون رقم 023.12 المتعلق بالتعاونيات السكنية
- مشروع القانون رقم 123.12 المتعلق بالمدن الجديدة
- مشروع المرسوم التطبيقي للقانون رقم 107.12 المتعلق ببيع العقارات في طور الإنجاز
- مشروعا مرسومين متعلقين بالكتابة العامة للمجلس الوطني للإسكان

النصوص القانونية في طور المشاورات و الاعداد :

- مشروع قانون يتعلق بالسكن التضامني والتشاركي
- مشروع قانون يتعلق بتنظيم مهنة المنعش العقاري
- مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 51.00 المتعلق بالإيجار المفضي إلى تملك العقار
- مشروع مرسوم تطبيقي يتعلق بالنظام المحاسباتي للملكية المشتركة

تعزيز الإطار القانوني في ميدان الإسكان وسياسة المدينة

برنامج عمل 2021

المصادقة والنشر بالجريدة الرسمية:

- مشروع قانون يتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وزارة السكنى وسياسة المدينة؛
- مشروع المرسوم التطبيقي للقانون 12.107 المتعلق ببيع العقار في طور الانجاز؛
- مشروع مرسوم تطبيقي يتعلق بالنظام المحاسباتي للملكية المشتركة
- مرسومان متعلقان بإحداث المجلس الوطني للإسكان وتحديد اختصاصاته.

الاحالة على البرلمان:

- مشروع قانون يتعلق بتنظيم مهنة الوكيل العقاري؛
- مشروع قانون يتعلق بتنظيم عمليات البناء.

الاحالة والدراسة على مستوى الامانة العامة للحكومة :

- مشروع القانون المتعلق بالمدن الجديدة؛
- مشروع قانون يتعلق بتنظيم مهنة المنعش العقاري؛

نصوص قانونية في طور الاعداد :

- مشروع قانون حول السكن التشاركي والتضامني؛
- تحيين مقتضيات القانون رقم 00.51 المتعلق بالإيجار المفضي الى التملك.

59

الارتقاء بالإطار المؤسساتي : مؤسسات التكوين

حصيلة 2020

المدارس الوطنية للهندسة المعمارية

مواكبة الجهوية المتقدمة عبر استكمال إحداث المدارس

- وجدة: استقبال الفوج الثاني وتهيئة مقر مؤقت
- فاس : استكمال تهيئة المقر الجديد
- تطوان : تقدم مطرد للأشغال بورش بناء المقر الجديد
- مراكش : تهيئة ملحقة جديدة وتتمة كل مراحل مشروع بناء المقر الجديد
- أكادير : مواصلة البحث لاقتناء عقار ملائم

الرفع من الطاقة الاستيعابية

- 2009: 100 طالب مهندس
- 2018: 280 طالب مهندس
- 2019 : 335 طالب مهندس
- 2020: 360 طالب مهندس

العمل على تحديد هوية خاصة لكل مدرسة

- وجدة : الهندسة المعمارية المغاربية
- فاس: الهندسة المعمارية التراثية
- تطوان : الهندسة المعمارية المتوسطية
- مراكش: الهندسة المعمارية الطينية
- أكادير: الهندسة المعمارية المعاصرة

وفقا لتوصيات الدراسة المتعلقة باستراتيجية التكوين في مجال الهندسة المعمارية في أفق 2030

برنامج العمل 2021

الارتقاء بالإطار المؤسساتي : مؤسسات التكوين

المدارس الوطنية للهندسة المعمارية

مواصلة تأهيل المدارس الوطنية للهندسة المعمارية

- انطلاق الأشغال بورشي بناء مقري مدرستي مراكش ووجدة؛
- وضع برنامج للتبادل بين المدارس الوطنية للهندسة المعمارية
- الانتهاء من دليل المساطر الإدارية والمالية والمحاسباتية الخاصة بالمدارس الوطنية للهندسة المعمارية ؛
- مواصلة العمل على نيل مصادقة قطاع التعليم العالي على دفتر الضوابط البيداغوجية الذي يؤطر عملية التكوين في ميدان الهندسة المعمارية.

الارتقاء بالإطار المؤسساتي : مؤسسات التكوين

المعهد الوطني للتهيئة والتعمير

حصيلة 2020

- تعزيز الشراكة مع الجهات بشكل يمكن من دعمها في تنزيل الجهوية المتقدمة؛
- المصادقة على دفتري الضوابط البيداغوجية لسلكي الماستر و دبلوم المعهد ونشرهما بالجريدة الرسمية ؛
- وصل عدد الطلبة المسجلين بالمعهد خلال سنة 2020 إلى 329 طالبا وطالبة من ضمنها 161 طالبا بسلك الدكتوراه ؛
- في إطار التكوين المستمر الطويل الأمد، تم تكوين 38 إطارا من القطاع الخاص والعام، منهم 24 مسجلين بمعهد البناء والسكن (ICH)، و14 إطارا بالماستر 2 "النقل الحضري المستدام " المعتمد في إطار شراكة مع الجامعة الدولية سنغور؛
- أنجزت تسع وحدات تكوينية لفائدة 162 مسؤولا وأطارا بالوكالات الحضرية ومجموعة العمران
- تمت مناقشة دكتورتين بسلك الدكتوراه « التعمير والحكامة الحضرية وإعداد التراب» ؛
- الشراكة مع مؤسسات دولية تهتم بقطاع إعداد التراب الوطني والتعمير وتثمين التجربة الوطنية؛

برنامج عمل 2021

- تجديد وتحيين دفتر الضوابط البيداغوجية لسلك دبلوم المعهد الوطني للتهيئة والتعمير ؛
- فتح التكوين المستمر في الميدان العقاري «بمعهد البناء والسكن» وكذا ماستر «النقل الحضري المستدام»
- تعزيز الموارد البشرية بمركز الدراسات والأبحاث في التهيئة والتعمير بالمعهد ؛
- مواصلة العمل على تقوية الشراكة مع الجماعات الترابية وخاصة مجالس الجهات للإنصات لمتطلباتهم والاستجابة لها.
- توسيع الشراكة والتوقيع على اتفاقيات جديدة في ميدان التكوين المستمر؛

الارتقاء بالإطار المؤسساتي : مؤسسات التكوين

حصيلة 2020

معهدي تكوين التقنيين المتخصصين في الهندسة المعمارية و التعمير بمكناس ووجدة

- اعتماد طريقة الاختيار الرقمي عوض اجراء مباراة ولوج المعهدين
- انطلاق الموسم الدراسي 2020/2021 يوم 12 اكتوبر 2020 في ظروف عادية،
- عقد اتفاق مع برنامج APIELO التابع ل GIZ في إطار التعاون الألماني المغربي قصد تدريس الفعالية الحرارية في البناء « Efficacité Energétique dans le Bâtiment » لفائدة طلبة المعهد (طلبة السنة الثانية).
- وصل عدد الطلبة المسجلين بالمعهدين مكناس ووجدة خلال الموسم الدراسي 2020-2021 (السنتين الأولى والثانية) ما يفوق 120 طالبا وطالبة .
- وتجدر الإشارة إلى أن أغلب المتخرجين يشتغلون حاليا بالقطاع العام والخاص [الجماعات الترابية، مكاتب الدراسات، مكاتب الهندسة المعمارية، مقاولات البناء] والباقي فضل مواصلة الدراسة في الإجازة المهنية.

برنامج العمل 2021

- العمل على إبرام اتفاقية شراكة مع المدارس الوطنية للهندسة المعمارية والهيئات الجهوية للمهندسين المعماريين قصد تمكين الطلبة من الاستفادة من اللوجستيك والامكانات المتوفرة.
- العمل على الرفع من الطاقة الاستيعابية للمعهدين
- تحيين البرنامج البيداغوجي للمعهد بما يتماشى مع المستجدات القانونية والتقنية في مجال البناء والتعمير والهندسة المعمارية
- إنشاء معاهد جديدة بالرباط وتطوان

تطوير الحكامة وتحديث الإدارة: تحديث الإدارة

حصيلة 2020

- تنفيذ مقتضيات الميثاق الوطني للاتمركز الإداري عبر تنزيل مخرجات المديري للاتمركز الإداري المرجعي بأجرأة الجوانب المتعلقة بالاختصاصات المزمع نقلها وكذا النصوص التشريعية والتنظيمية المواكبة برسم السنوات الثلاث الموالية .

برنامج عمل 2021

- تنفيذ مقتضيات الميثاق الوطني للاتمركز الإداري عبر تنزيل مخرجات التصميم المديري للاتمركز الإداري المرجعي بأجرأة الجوانب المتعلقة بالاختصاصات المزمع نقلها وكذا النصوص التشريعية والتنظيمية المواكبة برسم سنتي 2021-2022 .
- تنظيم انتخابات ممثلي الموظفين في حظيرة اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء.

ميزانية الوزارة : توجهات قانون المالية 2020- 2021

تتلخص توجهات قانون المالية 2020- 2021 المتعلقة بإعداد التراب الوطني والتعمير والاسكان وسياسة المدينة ، فيما يلي :

- المساهمة الفاعلة في إعادة صياغة نموذجنا التنموي والتأسيس للمرحلة الجديدة التي يصبو إليها صاحب الجلالة نصره الله؛
- تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية؛
- تقوية نجاعة التدبير العمومي؛
- تنزيل ورش الجهوية التقدمة، وإرساء منظومة التعاقد ؛
- تنفيذ ميثاق اللاتمركز الإداري، وذلك من خلال العمل على تنزيل مقتضيات الميثاق، لا سيما في شقه المتعلق بالتصاميم المديرية المرجعية؛
- تقوية الخدمات الاجتماعية خاصة في ظل الظروف الصعبة التي تعيشها بلادنا خلال هذه السنة.

ميزانية قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير

حصيلة 2020

تحدد مبالغ نفقات الميزانية العامة المخولة لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة -قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-الالتزام بها خلال سنة 2020 ، كما يلي:

نفقات التسيير:

- فصل الموظفين والأعوان: 145 266 000 درهم؛
- فصل المعدات والنفقات الأخرى 554 086 000 درهم.

نفقات الاستثمار:

- الأداء: 194 193 000 درهم ؛
- الالتزام: 75 000 000 درهم.

600 مليون درهم مخصصة للوكالات الحضرية

وضعية تنفيذ ميزانية القطاع إلى غاية متم شهر نونبر2020*

البرامج	نسبة التنفيذ برسم ميزانية التسيير	نسبة التنفيذ برسم ميزانية الاستثمار
البرنامج الأول : التعمير والهندسة المعمارية	80%	56 %
البرنامج الثاني : اعداد التراب ودعم التنمية الترابية	-	72%
البرنامج الثالث: الدعم و المصالح المتعددة	72%	35%
النسبة العامة	79%	55%

مقارنة اعتمادات ميزانية القطاع

	قانون المالية لسنة 2019	قانون المالية لسنة 2020	مشروع قانون المالية لسنة 2021
نفقات الموظفين	135 103 000	145 266 000	160 709 000
نفقات المعدات والنفقات المختلفة	631 500 000	554 086 000	553 636 000
نفقات الاستثمار	349 200 000	194 193 000	187 633 000
المجموع	1 115 803 000	893 545 000	901 978 000

مشروع ميزانية قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير برسم سنة 2021

الاعتمادات المبرمجة برسم السنة المالية 2021		الميزانية العامة
ميزانية التسيير	الموظفون	160 709 000
	المعدات والنفقات المختلفة	553 636 000 (87% ستخصص للوكالات الحضرية أي 480 مليون درهم)
ميزانية الاستثمار		187 633 000 (67% ستخصص للوكالات الحضرية أي 125 مليون درهم)

ميزانية قطاع الإسكان وسياسة المدينة

حصيلة 2020

بلغت جملة الاعتمادات المقترحة لميزانية القطاع لسنة 2020 ما مجموعه 2,632582 مليار درهم مقسمة كما يلي:

- ميزانية التسيير: بلغت الاعتمادات المفتوحة 102,83 مليون درهم
- ميزانية الاستثمار: بلغت الاعتمادات المفتوحة 529.752 مليون درهم،
- صندوق التضامن للسكنى والاندماج الحضري (FSHIU): الذي يبلغ مجموع اعتماداته المفوضة سنويا 2 مليار درهم

وضعية تنفيذ ميزانية القطاع إلى غاية متم شهر نونبر2020 *

البرامج	نسبة التنفيذ برسم ميزانية التسيير	نسبة التنفيذ برسم ميزانية الاستثمار	نسبة التنفيذ لاعتمادات صندوق التضامن للإسكان والاندماج الحضري
البرنامج الأول: الاسكان وتأطير القطاع	93%	45,85 %	21%
البرنامج الثاني: سياسة المدينة	0,00%	80,05 %	
البرنامج الثالث: الدعم والقيادة	90%	64,44 %	
النسبة العامة	**87,41%**	**63,01 %**	21%

مقارنة بين الأغلفة المالية المقترحة في إطار إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2021 لقطاع الإسكان و سياسة المدينة

الميزانية العامة	الاعتمادات المفتوحة 2019 قانون المالية	الاعتمادات المفتوحة قانون المالية التعديلي 2020	الأغلفة المالية المقترحة 2021
ميزانية التسيير: نفقات الموظفين والاعوان	172 396 000,00	187 042 000.00	202 366 000,00
ميزانية التسيير -المعدات والنفقات المختلفة	134 190 000,00	95 631 000.00	88 630 000,00
ميزانية الاستثمار	521 752 000,00	491 620 000.00	390 920 000,00

مشروع ميزانية قطاع الاسكان و سياسة المدينة برسم سنة 2021 بالمليون درهم

	ميزانية التسيير 2021		ميزانية الاستثمار 2021	صندوق التضامن للسكنى والاندماج الحضري 2021
	الموظفون	المعدات والنفقات المختلفة		
الاعتمادات المبرمجة برسم السنة المالية 2021	202, 366	88,630	390,920	2 000

المصدر : منظومة التدبير المندمج للنفقات إلى غاية متم نونبر2020

شكرا لحسن تتبعكم

الملحق :

أوراق إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

الاجتماع الأول:

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTERIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارون

تاريخ انعقاد الاجتماع : الأربعاء 25 نونبر 2020 على الساعة الحادية عشرة صباحا.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2021.

الولاية التشريعية : 2015-2021
السنة التشريعية : 2020-2021
الدورة : أكتوبر 2020
اجتماع رقم :.
الساعة : من: 11h الى 15h45
المدة الزمنية : اربع ساعات و45 د

عدد الحاضرين في اللجنة : 22
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 08
عدد المتغيبين بعذر: 01
عدد المتغيبين بدون عذر: 10
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة :

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

الصورة	الاسم والصفة	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
	السيد أحمد شد الرئيس	الفريق الحركي	
	السيد البشير العبدلاوي الخليفة الأول	فريق العدالة والتنمية	
	السيد الحسن سليغوة الخليفة الثاني	الفريق الاستقلالي	
	السيدة وفاء القاضي الخليفة الثالثة	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
	السيد المختار صواب الخليفة الرابع	الفريق الاشتراكي	اعتذر
	السيد محمود عرشان الخليفة الخامس	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	

الهاتف : 0537.21.82.33 - الفاكس : 0537.72.80.52 - البريد الإلكتروني : com.interieur.cc@gmail.com

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTERIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارون

تاريخ انعقاد الاجتماع : الأربعاء 25 نونبر 2020 على الساعة الحادية عشرة صباحا.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2021.

الولاية التشريعية : 2015-2021

السنة التشريعية : 2020-2021

الدورة : أكتوبر 2020

اجتماع رقم :.

الساعة : من: 11h إلى 15h45

المدة الزمنية : أربع ساعات و45 د

عدد الحاضرين في اللجنة : 22

عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 08

عدد المتغيبين بعذر: 1

عدد المتغيبين بدون عذر: 10

نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة :

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

	السيد الطيب البقالي الخليفة السادس	الفريق الحركي	
	السيد محمد أبا حنيني الأمين	فريق التجمع الوطني للأحرار	حاضر خ ن
	السيد المبارك الصادي مساعد الأمين	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
	المقرر محمد مكنيف	فريق الاصالة والمعاصرة	
	السيد عبد الكريم محدي مساعد المقرر	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	

الهاتف : 0537.21.82.33 - الفاكس : 0537.72.80.52 - البريد الإلكتروني : com.interieur.cc@gmail.com

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTERIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارون

تاريخ انعقاد الاجتماع : الأربعاء 25 نونبر 2020 على الساعة الحادية عشرة صباحا.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2021.

الولاية التشريعية : 2015-2021

السنة التشريعية : 2020-2021

الدورة : أكتوبر 2020

اجتماع رقم :.

الساعة : من: 11h45 الى 14h45

عدد الحاضرين في اللجنة : 11

عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 08

عدد المتغيبين بعذر: 01

عدد المتغيبين بدون عذر: 01

نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة :

المدة الزمنية : اربع ساعات وربع

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

	السيد محمد سالم بامسعود	الفريق الاستقلالي	
	السيد النعم ميارة	الفريق الاستقلالي	
	السيد محمد سعيد كرام	الفريق الاستقلالي	
	السيد المصطفى الخلفيوي	فريق الأصالة والمعاصرة	
	السيد عبد الكريم المهس	فريق الأصالة والمعاصرة	
	السيد عبدالسلام سي كوري	فريق العدالة والتنمية	
	السيد مولود الستوقع	الفريق الاشتراكي	
	السيد رشيد المنياري		

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTERIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ورقة إثبات حضور السيدات و السادة المستشارون

تاريخ انعقاد الاجتماع : الأربعاء 25 نونبر 2020 على الساعة الحادية عشرة صباحا.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2021.

الولاية التشريعية : 2015-2021
السنة التشريعية : 2020-2021
الدورة : أكتوبر 2020
اجتماع رقم :.
الساعة : من: 11 ساعة إلى 15 ساعة و 45 دقيقة

عدد الحاضرين في اللجنة : 22
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 08
عدد المتغيبين بعذر: 01
عدد المتغيبين بدون عذر: 10
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة:
المدة الزمنية : أربع ساعات و 45 دقيقة

ورقة إثبات الحضور

الإسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السعوري عبد العزيز	الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
أحمد توزاني	P.A.M	
الحسين العبادي	العدالة والتنمية	
ثريا لحرش	CDT	
عادل البركات	P.A.M	
الكيلي عبد الرحيم	الأحرار	
عبد الحميد فاخري	الفريق الاستقلالي	
إبراهيم بلتاجي	الاتحاد الدستوري والمعاصرون	

الهاتف : 0537.21.82.33 - الفاكس : 0537.72.80.52 - البريد الإلكتروني : com.interieur.cc@gmail.com

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTERIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

ورقة إثبات حضور السيدات و السادة المستشارون

تاريخ انعقاد الاجتماع : الأربعاء 25 نونبر 2020 على الساعة الحادية عشرة صباحا.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2021.

الولاية التشريعية : 2015-2021
السنة التشريعية : 2020-2021
الدورة : أكتوبر 2020
اجتماع رقم :.
الساعة : من: ١١ سا إلى ١٤ سا

عدد الحاضرين في اللجنة : ٢٢
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: ٥٨
عدد المتغيبين بعذر: ٠٨
عدد المتغيبين بدون عذر: ٠٢
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة :
المدة الزمنية : اربع ساعات و ٣٠ د

ورقة إثبات الحضور

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
امبارك حمية	الوحدة الكبرى	
الحوا الحربوح	الأصالة والمعاصرة	
سعاد الساي	الاتحاد الدستوري	
عبد اللطيف أعمو	التقدم والاشتراكية	
رحال المكاوي	الفريق الاستقلالي	

الهاتف : 0537.21.82.33 - الفاكس : 0537.72.80.52 - البريد الإلكتروني : com.interieur.cc@gmail.com

الاجتماع الثاني:

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTERIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارون

تاريخ انعقاد الاجتماع الاثنين 30 نونبر 2020 على الساعة العاشرة صباحا.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء برسم السنة المالية 2021.

الولاية التشريعية : 2015-2021
السنة التشريعية : 2020-2021
الدورة : أكتوبر 2020
اجتماع رقم :
الساعة : من: 10h00 الى

عدد الحاضرين في اللجنة : 08
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 07
عدد المتغيبين بعذر: —
عدد المتغيبين بدون عذر: 12
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة :
المدة الزمنية : اربع ساعات و10 دقائق

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

	السيد أحمد شد الرئيس	الفريق الحركي	
	السيد البشير العبدلاوي الخليفة الأول	فريق العدالة والتنمية	حضور عن بعد
	السيد الحسن سليغوة الخليفة الثاني	الفريق الاستقلالي	
	السيدة وفاء القاضي الخليفة الثالثة	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
	السيد المختار صواب الخليفة الرابع	الفريق الاشتراكي	
	السيد محمود عرشان الخليفة الخامس	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	

الهاتف : 0537.21.82.33 - الفاكس : 0537.72.80.52 - البريد الإلكتروني : com.interieur.cc@gmail.com

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTERIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارون

تاريخ انعقاد الاجتماع الاثنين 30 نونبر 2020 على الساعة العاشرة صباحا.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء برسم السنة المالية 2021.

الولاية التشريعية : 2015-2021

السنة التشريعية : 2020-2021

الدورة : أكتوبر 2020

اجتماع رقم :.

الساعة : من: 10h 14h30 إلى

عدد الحاضرين في اللجنة : 08

عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 07

عدد المتغيبين بعذر: —

عدد المتغيبين بدون عذر: 09

نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة :

المدة الزمنية : أربع ساعات و10 د.

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

	السيد الطيب البقالي الخليفة السادس	الفريق الحركي	
	السيد محمد أبا حنيني الأمين	فريق التجمع الوطني للأحرار	
	السيد المبارك الصادي مساعد الأمين	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
	المقرر محمد مكيف	فريق الاصالة والمعاصرة	
	السيد عبد الكريم محدي مساعد المقرر	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	حضر عن دلو

الهاتف : 0537.21.82.33 - الفاكس : 0537.72.80.52 - البريد الإلكتروني : com.interieur.cc@gmail.com

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTERIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارون

تاريخ انعقاد الاجتماع الاثنين 30 نونبر 2020 على الساعة العاشرة صباحا.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء برسم السنة المالية 2021.

الولاية التشريعية : 2015-2021
السنة التشريعية : 2020-2021
الدورة : أكتوبر 2020
اجتماع رقم :.
الساعة : من: 10h14 الى 10h

عدد الحاضرين في اللجنة : 08
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 07
عدد المتغيبين بعذر: —
عدد المتغيبين بدون عذر: 12
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة :
المدة الزمنية : اربع ساعات و 10 د.

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

	الفريق الاستقلالي	السيد محمد سالم المسعود	
	الفريق الاستقلالي	السيد النعم ميارة	
	الفريق الاستقلالي	السيد محمد سعيد كرام	
	فريق الأصالة والمعاصرة	السيد المصطفى الخلفيوي	
	فريق الأصالة والمعاصرة	السيد عبد الكريم الهمس	
	فريق العدالة والتنمية	السيد عبدالسلام مي كوري	
	الفريق الاشتراكي	السيد مولود الستوفع	
		السيد رشيد المنياري	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTERIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ورقة إثبات حضور السيدات و السادة المستشارون

تاريخ انعقاد الاجتماع الاثنين 30 نونبر 2020 على الساعة العاشرة صباحا.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء برسم السنة المالية 2021.

الولاية التشريعية : 2015-2021
السنة التشريعية : 2020-2021
الدورة : أكتوبر 2020
اجتماع رقم :.
الساعة : من: 14h10 إلى 18h

عدد الحاضرين في اللجنة : 08
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 07
عدد المتغيبين بعذر: —
عدد المتغيبين بدون عذر: 12
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة :
المدة الزمنية : أربع ساعات و10 د

ورقة إثبات الحضور

الإسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
عبد الله حفظي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	حضر من بعد

الهاتف : 0537.21.82.33 - الفاكس : 0537.72.80.52 - البريد الإلكتروني : com.interieur.cc@gmail.com

الاجتماع الثالث:

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTERIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارون

تاريخ انعقاد الاجتماع : الأربعاء 2 دجنبر2020 على الساعة العاشرة والنصف صباحا.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة برسم السنة المالية 2021.

الولاية التشريعية : 2015-2021
السنة التشريعية : 2020-2021
الدورة : أكتوبر 2020
اجتماع رقم :.
الساعة : من 10h00 إلى 14h45
المدة الزمنية : أربع ساعات و45 د.

عدد الحاضرين في اللجنة : 12
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 07
عدد المتغيبين بعذر: 01
عدد المتغيبين بدون عذر: 11
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة :

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

	الاسم والصفة	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
	السيد أحمد شد الرئيس	الفريق الحركي	
	السيد البشير العبدلاوي الخليفة الأول	فريق العدالة والتنمية	
	السيد الحسن سليغوة الخليفة الثاني	الفريق الاستقلالي	
	السيدة وفاء القاضي الخليفة الثالثة	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
	السيد المختار صواب الخليفة الرابع	الفريق الاشتراكي	
	السيد محمود عرشان الخليفة الخامس	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	

الهاتف : 0537.21.82.33 - الفاكس : 0537.72.80.52 - البريد الالكتروني : com.interieur.cc@gmail.com

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTERIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارون

تاريخ انعقاد الاجتماع : الأربعاء 2 دجنبر 2020 على الساعة العاشرة والنصف صباحا.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة برسم السنة المالية 2021.

الولاية التشريعية : 2015-2021

السنة التشريعية : 2020-2021

الدورة : أكتوبر 2020

اجتماع رقم :.

الساعة : من: 10 إلى 14h45

المدة الزمنية : أربع ساعات وكاد

عدد الحاضرين في اللجنة : 12

عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 07

عدد المتغيبين بعذر: 01

عدد المتغيبين بدون عذر: 11

نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة :

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

	السيد الطيب البقالي الخليفة السادس	الفريق الحركي	
	السيد محمد أبا حنيني الأمين	فريق التجمع الوطني للأحرار	حضر عن بعد
	السيد المبارك الصادي مساعد الأمين	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
	المقرر محمد مكيف	فريق الاصالة والمعاصرة	
	السيد عبد الكريم حمدي مساعد المقرر	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	حضر عن بعد

الهاتف : 0537.21.82.33 - الفاكس : 0537.72.80.52 - البريد الإلكتروني : com.interieur.cc@gmail.com

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTERIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارون

تاريخ انعقاد الاجتماع : الأربعاء 2 دجنبر 2020 على الساعة العاشرة والنصف صباحا.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة برسم السنة المالية 2021.

الولاية التشريعية : 2015-2021
السنة التشريعية : 2020-2021
الدورة : أكتوبر 2020
اجتماع رقم :.
الساعة : من: 14H45 الى 18H
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة :
المدة الزمنية : أربع ساعات و45 د

عدد الحاضرين في اللجنة : 12
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 07
عدد المتغيبين بعذر: 01
عدد المتغيبين بدون عذر: 11

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

	السيد محمد سالم بمسعود	الفريق الاستقلالي	
	السيد النعم ميارة	الفريق الاستقلالي	
	السيد محمد سعيد كرام	الفريق الاستقلالي	
	السيد المصطفى الخلفيوي	فريق الأصالة والمعاصرة	
	السيد عبد الكريم الهمس	فريق الأصالة والمعاصرة	
	السيد عبدالسلام سي كوري	فريق العدالة والتنمية	حضوريا عن بعد
	السيد مولود السقوقع	الفريق الاشتراكي	
	السيد رشيد المنياري		

الهاتف : 0537.21.82.33 - الفاكس : 0537.72.80.52 - البريد الإلكتروني : com.interieur.cc@gmail.com

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTERIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ورقة إثبات حضور السيدات و السادة المستشارون

تاريخ انعقاد الاجتماع : الأربعاء 2 دجنبر 2020 على الساعة العاشرة والنصف صباحا.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة برسم السنة المالية 2021.

الولاية التشريعية : 2015-2021

السنة التشريعية : 2020-2021

الدورة : أكتوبر 2020

اجتماع رقم : .

الساعة : من: 10h00 إلى 14h45

عدد الحاضرين في اللجنة : 12

عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 07

عدد المتغيبين بعذر: 01

عدد المتغيبين بدون عذر: 11

نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة :

المدة الزمنية : أربع ساعات و45 د

ورقة إثبات الحضور

الإسم	الصفة داخل اللجنة	التوقيع
صاوا الساعي	العربي اجبلي	
الرئيسي الوكاد	الكاتبة التعبية	
الحسين ع الرحمن	الفريق الحركي	
امباركة حسيم	الفريق الحركي	
كريمة افيلال	فريق العدالة والتنمية	حضور عن بعد

الهاتف : 0537.21.82.33 - الفاكس : 0537.72.80.52 - البريد الإلكتروني : com.interieur.cc@gmail.com

الاجتماع الرابع:

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTERIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارون

تاريخ انعقاد الاجتماع : الجمعة 4 دجنبر2020 بعد نهاية الجلسة العامة الثالثة المخصصة للتصويت على الجزء الأول لمشروع قانون المالية لسنة 2021

موضوع الاجتماع: التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاص لجنة الداخلية برسم السنة المالية2021.

الولاية التشريعية : 2015-2021
السنة التشريعية : 2020-2021
الدورة : أكتوبر 2020
اجتماع رقم : .
الساعة : من: ١٥ه١٩ إلى ١٩ه٣٦
المدة الزمنية : ثلاث ساعات

عدد الحاضرين في اللجنة : ٨ د
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: ٨ د
عدد المتغيبين بعذر:
عدد المتغيبين بدون عذر:.
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة :

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

	الإسم والمهمة	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
	السيد أحمد شد الرئيس	الفريق الحركي	
	السيد البشير العبدلاوي الخليفة الأول	فريق العدالة والتنمية	
	السيد الحسن سليغوة الخليفة الثاني	الفريق الاستقلالي	
	السيدة وفاء القاضي الخليفة الثالثة	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
	السيد المختار صواب الخليفة الرابع	الفريق الاشتراكي	
	السيد محمود عرشان الخليفة الخامس	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	

الهاتف : 0537.21.82.33 - الفاكس : 0537.72.80.52 - البريد الالكتروني : com.interieur.cc@gmail.com

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTERIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارون

تاريخ انعقاد الاجتماع : الجمعة 4 دجنبر 2020 بعد نهاية الجلسة العامة الثالثة المخصصة للتصويت على الجزء الأول لمشروع قانون المالية لسنة 2021

موضوع الاجتماع: التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاص لجنة الداخلية برسم السنة المالية 2021.

الولاية التشريعية : 2015-2021
السنة التشريعية : 2020-2021
الدورة : أكتوبر 2020
اجتماع رقم :.
الساعة : من: 16h30 إلى 19h30
المدة الزمنية : نصف ساعة

عدد الحاضرين في اللجنة : 08
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 08
عدد المتغيبين بعذر:
عدد المتغيبين بدون عذر:.
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة :

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

	السيد الطيب البقالي الخليفة السادس	الفريق الحركي	
	السيد محمد أبا حنيني الأمين	فريق التجمع الوطني للأحرار	
	السيد المبارك الصادي مساعد الأمين	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
	المقرر محمد مكيف	فريق الاصالة والمعاصرة	
	السيد عبد الكريم حمدي مساعد المقرر	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	حاضر عن بعد

الهاتف : 0537.21.82.33 - الفاكس : 0537.72.80.52 - البريد الإلكتروني : com.interieur.cc@gmail.com

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTERIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارون

تاريخ انعقاد الاجتماع : الجمعة 4 دجنبر 2020 بعد نهاية الجلسة العامة الثالثة المخصصة للتصويت على الجزء الأول لمشروع قانون المالية لسنة 2021

موضوع الاجتماع: التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاص لجنة الداخلية برسم السنة المالية2021.

الولاية التشريعية : 2015-2021
السنة التشريعية : 2020-2021
الدورة : أكتوبر2020
اجتماع رقم :.
الساعة : من: 19h35 إلى 19h05

عدد الحاضرين في اللجنة : 08
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 08
عدد المتغيبين بعذر:
عدد المتغيبين بدون عذر:.
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة :
المدة الزمنية : نصف ساعة

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

السيد محمد سالم بمسعود	الفريق الاستقلالي		
السيد النعم ميارة	الفريق الاستقلالي		
السيد محمد سعيد كرام	الفريق الاستقلالي		
السيد المصطفى الخلفيوي	فريق الأصالة والمعاصرة		
السيد عبد الكريم الهمس	فريق الأصالة والمعاصرة		
السيد عبدالسلام سي كوري	فريق العدالة والتنمية		
السيد مولود الستوقع	الفريق الاشتراكي		
السيد رشيد المنياري			

الهاتف : 0537.21.82.33 - الفاكس : 0537.72.80.52 - البريد الإلكتروني : com.interieur.cc@gmail.com